الهجرة المتوسطية

بين الأمس واليوم



جامعة الشريف الإدريسي المفتوحة

الدورة الأولى (يوليوز / تموز 1988)

الهجرة المتوسطية

بين الأمس واليوم



جامعة الشريف الإدريسي المفتوحة

الدورة الأولى (يوليوز / تموز 1988)

منشـورات وزارة الثقـافـة

رقم الايداع القانوني

1992/269



الهلال العربية للطباعة والنشر

ARABIAN AL HILAL *Impression et Edition*

الرباط، 21 زنقة ديكارت حي الليمون. تلفون : 99-7660 فاكس : 767705

مطبعة المعارف الجديدة
زنقة الرخاء ـ الحي الصناعي
الهاتف : 7947 08/09/15
الرباط

الفهرس

إشـارة

النصوص الاثني عشر الأخيرة نصوص مترجمة. العشرة الأولى منها مترجمة عن الفرنسية والاثنين الأخيرين عن الانجليزية.

تـقـديـم

بسم الله مجراها ومرساها، تدشن جامعة الشريف الإدريسي المفتوحة بالحسيمة أول دوراتها تحت الرعاية الشرفية لصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير الجليل سيدي محمد بتكليف من والده جلالة الملك الحسن الثاني دام له النصر والتأييد.

وقد اختارت الجامعة لهذه الدورة موضوعا يمتاز بأهميته التاريخية والاجتماعية والسياسية في الماضي وفي الحاضر على السواء.

فتاريخ البحر الأبيض المتوسط منذ عرف، مقترن بتنقل الساكنين حوله بين شاطئيه الجنوبي والشمالي، وبين شرقه وغربه، الأمر الذي جعل التأثير المتبادل بينهم بالغ الأهمية إنسانيا واجتماعيا وثقافيا.

وكانت للهجرات المتعاقبة منذ الإغريق والفنيقيين إلى الآن أسباب ودوافع متباينة : من التجارة والثقافة، إلى توسيع الامبراطوريات ونشر العقيدة والدفاع عنها، إلى الغزو الاستعماري والاستيطاني، إلى البحث عن العلم والعمل...

ولكن مهما تعددت الأسباب، تبقى الهجرة المتوسطية رصيدا غنيا جدا للمؤرخ والانتروبولوجي، والاتنولوجي، والسياسي والقانوني، وعالم الاجتماع، وغير هؤلاء من ذوي التخصص في فروع العلوم الإنسانية المختلفة.

والعروض المقدمة تناولت نماذج من هجرات عامة وأخرى خاصة، منها القديم ومنها الحديث، وهي بما تقدمه من معلومات، وما تتضمنه من بيبليوغرافية متنوعة، تشكل مرجعا مفيدا للقارىء العادي، كما تساعد الباحث على الاهتداء إلى المصادر التي يرغب فيها.

وإذا كان نصيب الهجرة المعاصرة - هجرة اليد العاملة إلى الضفة الشمالية - محدودا في هذه الدورة، فإن العزم معقود على تخصيص دورة قادمة - بحول الله - لهذه الهجرة لما لها من أهمية بالغة، وتأثير عميق على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية كذلك، سواء في البلد الأصلي للمهاجر، أو في البلد المستقبل. سيما وأن إقليم الريف باغتته هذه الهجرة في النصف الثاني من هذا القرن، بشكل لم يسبق له مثيل، وهو ما كان له تأثير كبير في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، والعلاقات الأسرية، وهوية الفرد ذاته.

أحمد الخمليشي
عميد جامعة الشريف الإدريسي
المفتوحة

هجرة القرطاجيين إلى المغرب الأقصى

المصطفى مولاي رشيد

عرف العالم القديم هجرات عديدة، ساهمت في إطارها، شعوب هندو – أوروبية، وشعوب سامية كالفينيقيين على الخصوص، غير أن هذه الهجرة اكتست طابعا خاصا بسبب اتجاهها من الشرق إلى الغرب بدرجة أن اللفظ المناسب لكلمة الهجرات أو النزوح هو الاغتراب الذي اختلفت أو اتحدت أهدافه من استيطان أو اكتشاف أراضي جديدة قصد توسيع المجال الجغرافي للمعمور أو تنشيط حركات تجارية.

سبق للفينيقيين، بعد انحطاط السنيين بالحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، أن ابحروا بكل حرية في اتجاه الأراضي الغربية وتمكنت أنذاك مدينة صور، TYR من إنشاء بعض المواقع التجارية في كل من قبرص، رودوس، مصر، صقلية، مالطا، سردينيا، وجزر الباليار BALEARES لاسيما بافيسا IVISA حيث سيستقر بها القرطاجيون فيما بعد حوالي 650 ق.م. كما أسسوا بشمال شاطىء إفريقيا بعض المستعمرات كاوتيكا UTIQUE وكذلك كادير أو كديرن بجانب إقليم طارطيسون TARTESSOS المشهورة والمعروفة حاليا بقادس بالجنوب الغربي الايبيري، وحوالي وعلى الأصح، ابتداء من القرن السادس ق.م.، خلف النفوذ البحري القرطاجي الطلسوكرايسي THALASSOCRATIE الفنيقية بالحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، ففي هذا المضمار، يمكن الحديث عن هجرة لا تقل أهمية عن السالفة والتي تزامنت مع أوج الحضارة القرطاجية، فخلال القرن الخامس ق.م. قررت مدينة اليسا ELISSA أن تنجز رحلة أو هجرة نحو أعمدة ملكار – هرقل والشواطىء المغربية وما بعدها للمحيط الأطلسي.

نص رحلة حانون من النصوص المشهورة والمعروفة في العصر القديم إلا أننا لانعرف إلا الترجمة الإغريقية، الأمر الذي أدّى إلى كتابة مقالات عديدة ومتناقضة في آن واحد، نعرف منها لحد الآن ثمانية وعشرين مقالة، تم نشرها ما بين 1882 وسنة 1887، والرحلة في مجال محدود وتدل على سفر بحري تكون غايته الاطلاع على آفاق جديدة من الأقاليم المجهولة، وفي إطار أوسع وزيادة على جانب الاستكشاف هناك القيام بتقرير للرحلة يكون بمثابة وثيقة تاريخية وجغرافية.

وكان للرحلات القديمة (هميلكون، بتياس، سطاسبين، نيارك...) أهداف مختلفة،

ففي الميدان الجغرافي، حاول القدماء الخروج من البحر الأبيض المتوسط، لأنه لم يكن يعرف آنذاك عالم آخر غير العالم المأهول أو الداكوصي[1] والمجاور لضفاف هذا البحر[2] ومشكل مضيق جبل طارق المنفذ الوحيد للخروج من العالم المأهول، لذا نظمت رحلات في اتجاه الشمال أي نحو الجزر البريطانية (هميلكون، بتياس) وجنوبا قصد التعرف على الشواطىء الغربية الإفريقية (أو تيميناس سطاسبيس حانون)، كما ظهرت في الإطار الجغرافي للبشرية حركة الاستيطان التي اهتمت على الخصوص بشعوب الشرق الأدنى، وكانت الأراضي الغربية لإفريقيا الشمالية، وشبه القارة الإيبيرية، هدف هذه الشعوب المغتربة كما تمحورت الرحلات في الميدان الاقتصادي حول البحث عن المواد الأولية والمعدنية منها، (الذهب والفضة) والفلاحية (الحبوب والحيوانات).

لذا، طرحت منذ العصر القديم مشكلة الطواف البحري حول إفريقيا وقد تخيل القدماء حلا سهلا مادامت «الكرطوغرافيا» التقليدية استنادا إلى الجغرافيا الرياضية[3] ترسم آنذاك قارة إفريقيا على شكل مثلث مستقيم الزاوية ويكون من وادي النيل إلى بحر ارتيريا (المحيط الهندي) والبحر الداخلي (الأبيض المتوسط) والبحر الخارجي (الأطلس)، ففي هذا الإطار، كانت محاولات بحرية عديدة تهم على الخصوص الشواطىء الغربية للقارة الليبية[4].

رحلة الفرعون نكاوو

(610–594 ق.م.) الذي أمر بتحقيق الطواف حول إفريقيا خروجا من بحر ارتيريا، ثم الاتجاه نحو مضيق الأعمدة[5] والبحر الداخلي وأخيرا مصر، إلا أن الرحلة مشكوك في نجاحها.

رحلة سطاسبيس

سنة 480 ق.م. أمر بتنظيمها الملك الفارسي كسركيس وقام بتنفيذ هذه الرحلة سطاسبيس الذي تمكن من الخروج من مضيق الأعمدة ووصل نقطة مجهولة من الشاطىء الأطلسي غير أنه قرر الرجوع إلى مصر، دون أن يتمكن من تحقيق الطواف.

(1) Oikoumène العالم المعروف عند القدماء والمطل على البحر الداخلي أو البحر الأبيض المتوسط.

(2) انظر الجغرافية سطرابون فيما يتعلق بهذا البحر.

(3) كانت الجغرافية الرياضية أو العلمية في العصر القديم، تعطى أشكالا هندسية للقارات والبلدان، فعلى سبيل المثال نشير أن شكل القارة الإفريقية كان مثلثا.

(4) القارة الليبية أو ليبيا، هي إفريقيا عند الجغرافيين القدماء – والقارات الثلاثة المعروفة آنذاك هي آسيا وأوروبا وليبيا.

(5) مضيق الأعمدة أي مضيق جبل طارق أو البوغاز حاليا نسبة إلى العمود الجنوبي أو ابيلا Abyla أو بيليكا Abylica أي سبتة بالمغرب.

رحلة أودوكس دي سزيك

التي عرفت مشكلا آخر بعد أن اقتصرت على الشواطىء الأطلسية المغربية.

وأخيرا ينتهي مع سطرابرن حكم الطواف حول إفريقيا، حيث يقول هذا الجغرافي : «ان كل من حاول استكشاف الشواطىء الغربية الإفريقية، ابتداء من الخليج العربي (البحر الأحمر) أو أعمدة هرقل، إلا وعدل من مشروعه لصعوبة الملاحة، وقرر الرجوع إلى نقطة بداية رحلته (1،2،3).

الرحلة القرطاجية

يرجع تاريخها إلى سنة 500 أو 480 ق.م. وقد احتفظ بالنص الأصلي في معبد قرطاجية، وللترجمة الإغريقية نسختان، نسخة موجودة الآن بروما، والنسخة الثانية بلندن، والنص معروف عند بعض المؤلفين القدماء، لاسيما اللاتينيين منهم، إذ يقول يليني الأقدم في هذا الصدد : لقد قرر حانون عندما كانت قرطاجة في عصرها الذهبي أن يبحر ابتداء من قادس وأن يتجه إلى حدود الخليج العربي[6] أما الأسلوب فظاهرته العامة تكمن في الايجاز، حيث أن النص خال من كل ميزة أدبية، وهو عبارة عن تقرير جاف يشتمل على معلومات جغرافية متعلقة بالشاطىء – الهندي لما وراء أعمدة هرقل.

إنه من المحقق أن التاريخ المغربي يبتدىء بالوجود الفينيقي على الشواطىء المغربية، فبعد عبور مضيق الأعمدة، أسس الفنيقيون مستعمرة لكسوس LIXUS على الضفة اليمنى لوادي لوكوس الحالي، ولقد أكد التحليل العلمي للآثار أن المدينة الفنيقية عاصرت القرن الثامن ق.م.[7] كيف كان المغرب في ذلك العصر ؟ إن المصادر الفنيقية منعدمة في هذا المضمار، لذا فنحن نجهل كل شيء يتعلق بالمظاهر البشرية والجغرافية لهذه الفترة.

ولقد كان من الضروري انتصار القرن الخامس ق.م. لتكون في أيدينا أول وثيقة حول الجغرافية القديمة للمغرب، ألا وهي رحلة حانون الخاصة بهجرة القرطاجي إلى المغرب الأقصى، كما قلنا ذلك، والتي أدت إلى مواقف عديدة ومتناقضة في نفس الوقت. لقد أثار تقرير حانون ثلاث فئات من النقاد :

الفئة الأولى :

حاولت أن تركز جهودها حول تحليل كل الفقرات القديمة والخاصة بالرحلة عساها

---

(6) تاريخ الطبيعة.

(7) M. Ponsich, **Recherches archéologiques à tanger et dans sa région**, Paris, C.N.R.S., 1970, p. 67

أن تجيب عن التساؤل الآتي : هل حانون، ملك القرطاج، أتى أصلا إلى المغرب ؟ وبتعبير آخر هل نص رحلة حانون حقيقة أم مجرد اختراع ؟ إن مثل هذا الموقف لا يهمنا بالذات، مع أنه من الضروري التذكير ببعض الأفكار المتناقضة والخاصة بالرحلة القرطاجية هناك كبار المؤلفين القدماء الذين اتخذوا موقف الصمت إزاء هذا السفر، أمثال هيرودوت اسطرابون، بطلموس وحتى إن ذكروه، لم يلبثوا أن يعلنوا عن نوع من الشك ذلك ما فاه به بليني الاقدم، لقد وجد تقريراً لحانون الذي أمر بالقيام بالطواف حول إفريقيا، وبناءاً على شهادته، زعم جل الكتاب الإغريق واللاتينيين – من بين الأساطير العديدة – أنه أسس حصونا كثيرة في هذه النواحي»[8] ويتجلى نفس الموقف من المؤلف القديم ارستيد حيث يقول : «لقد وصف القرطاجيون الذين أبحروا خارج مضيق قادس أشياء كثيرة، أحيانا، لا معقولة»[9].

ومن الملاحظ أن شك القدماء يتعارض غالبا مع ثقة بعض المؤلفين المعاصرين في نجاح المحاولة البحرية القرطاجية : لقد علق فيفيان دي سان مارتاب في كتابه المشهور LES EXPLORATEURS DE L'ANTIQUITE على الرحلة فقال : «يشكل هذا التقرير رغم إنجازه أحد النصوص الجغرافية النفيسة التي ورثناها عن العصر القديم[10]، ويقول ستفان كزال S. GSELL في نفس الإطار : «إن نص رحلة حانون هو فريد من نوعه فيما يتعلق بوصف الشواطىء الإفريقية الغربية لجنوب المغرب[11] واتخذ جيرون كاكوبينو J. CARCOPINO موقفا مماثلا في كتابه LE MAROCANTIQUE حيث قال : «تشكل رحلة حانون أحسن وثيقة وهي بمثابة شهادة الأزدي لتاريخ المغرب»[12].

وهناك، طبعا مواقف معارضة لصحة الرحلة القرطاجية، ذلك ما ورد في كلمة طوكسي TAUXIER «يشكل هذا النص مجموعة من الفقرات تتسم بالكذب والاغلاط البليدة»[13] كما أيد هذه الفكرة ريون موني R. MAUNY «إن نص رحلة حانون عبارة عن أكبر كذبة في تاريخ ملاحة العصر القديم»[14]، هذا فيما يخص الفئة الأولى التي اهتمت بإشكالية صحة الرحلة.

---

(8) نفس المرجع، ص :V 8.

(9) Aristide, **Orat.**. XXVI

(10) ذكره. R. Mauxy, **Les siècles obscurs de l'Afrique noire** Paris, 1971. p. 197

(11) S. Gsell, **Hérodote,** Alger 1914, p. 233.

(12) J. Carcopixo, **Le maroc antique,** Paris, 1944, p. 57

(13) H. Tauxier, «Les deux rédactions du Périple l'H», **Revue africaine,** Alger, 1882, p. 25

(14) نفس المرجع 100.

الفئة الثانية :

قامت بدراسة الظروف الواقعة للملاحة بجانب الشواطىء الإفريقية الغربية المغربية منها والصحراوية (من المضيق إلى شواطىء السينغال)، وأحسن ممثل لهذه الفئة هو جيروم كاركوبينو الذي ينطلق من المبدأ الأساسي الآتي : كانت قرطاجة عازمة على أن تترك طريق الذهب في اتجاه إفريقيا السوداء، قضية تتسم بالسرية التامة، إلا أن هذه الفكرة غير مقنعة، بدليل أن الرومان فيما بعد، كان بإمكانهم أن يتصرفوا على نفس الطريق بواسطة قرطاجيي قادس GADES ولكسوس الذين كانوا على علم بما كان يجري بجوار الشواطىء الإفريقية الغربية.

يدل هذا الصمت في غالب الأحيان على قلة المواصلات بين عالم البحر الأبيض المتوسط وشواطىء إفريقيا الغربية، ومن جهة أخرى، فبالنسبة لجيروم كاركابينو فإن حانون، قد حقق رحلته[15] على مراحل، فبعد مغادرة مضيق الأعمدة، أسس ثيمياثريون THYMIATERION في الموقع الحالي للمهدية الموجودة على الضفة اليسرى لوادي سبو، ثم أبحر إلى رأس سولاس SOLEIS (كانتان بدوزة CANTIN)، ثم قرر العودة إلى لوكوس – لكسوس، وأثناء الرجوع أسس كاركون تايكوس KARIKOUTEIKOS (أسفي)، واكرا AKRA (الجديدة)، وارامبيس ARAMBIS (سلا) ثم ميلتا MELITTA وجيتا GYTTA لجنوب رأس سبارطيل SPARTIL وبلكسوس نظم مع اللكستيس LIXITES (التراجمة) الرحلة الثانية الاستكشافية في اتجاه جزيرة سرني CERNE، وبعد زيارة الكرتيس بالسينغال، رجع إلى هذه الجزيرة، ومن هنا ابحر إلى أقصى الجنوب، اي نحو عربة الآلهة(جبل الكاميرون) والقرن الجنوبي ان هذا الموقع الاخير، قد أزال القناع عن تاثير الجغرافية اليونانية على نص الرحلة : ان حانون قد أوشك آن يصل إلى مصر لأن القرن الجنوبي يوجد بجنوب البحر الأحمر، وبتعبير آخر، قد أوشكت الرحلة أن تنجح بعملية الطواف حول إفريقيا، إلا أن حانون قرر الرجوع إلى مضيق الأعمدة.

إن هذا الفشل يفسر لنا بعض المشاكل الأساسية التي واجهها علماء الإغريق فيما يخص الشكل العام للقارة الإفريقية، بتعبير آخر يترجم شكل ليبيا الهندسي عن نوع من القصور في المعلومات الخاصة بالغرب الإفريقي، لقد أعطى المؤلفون القدماء لليبيا شكل مثلث ذي زاوية قائمة أو شكل مربع منحرف، أما فيما يخص الشكل الأول، فإن وثر المثلث (الضلع الذي يواجه الزاوية القائمة، هو عبارة عن خط يجمع ما بين رأس سبارطيل ورأس نوطوكراس NOUTOCRAS أو رأس غردافوي أي باب المندب حاليا[16]، ويجمع الشكل الثاني في جنوبه لكسوس بالقرن الجنوبي.

(15) حول فقرات النص لتقرير الرحلة، راجع كل من **R. Roget, Le Maroc chez les auteurs anciens, Paris,** Les Belles lettres, 1924, p. 17-18 et J. Desangers, **Recherches sur l'activité des Méditeraniens aux confins de l'Afrique**, Paris, de Boccaro, 1978, p. 386-425 إلى العمود الشمالي أي كالبي **Calpé** أو جبل طارق.

(16) نفس المرجع **J. Desauges, p. 51.**

كيفما كان الحال، أعطينا لليبيا شكل مثلث أو شكل مربع منحرف، فالاشكالية واحدة بالنسبة للجغرافية الإغريقية التي حددت كل ما جهلته بخط خيالي من الشمال الغربي المغربي إلى الجنوب الشرقي المصري، لقد تخيل القدماء بهذا الرسم البسيط الإفريقي أن منابع النيل توجد بالجنوب المغربي، وإن الماء يحيط بهذه القارة فإن كل محاولة للطواف حولها ممكنة، ففي هذا الإطار تدخل رحلة حانون التي بواسطتها يمكننا أن نتعرف على الواقع الأساسي الذي جعل الإغريق يبسطون شكل القارات بوسيلة الرسوم ماداموا لم يصلوا إليه عن طريق الرحلات والاستكشافات.

ماذا تقول لنا النصوص القديمة عن البحار التي تحيط بالقارة الإفريقية، يقول لنا هيرودوت HERODOTE أن البحر الموجود خارج أعمدة هرقل والمسمى بالأطلس يمتد ليتصل ببحر ايرتيريا حيث يكون بحرا واحدا،[17] ثم يتابع فيقول : «إننا نعلم أن ليبيا محاطة بالبحر»[18] ويشاطر سطرايوه رأي هيرودوت، حيث أنه يعطي بدوره للقارة الليبية شكل مثلث أو شكل مربع منحرف[19].

أما يوليبيوس POLYBE، فإنه يتخذ موقفا حذرا من هذه الاشكالية التي طرحت في عصره كذلك ويقول «لم يستطع أحد لحد الآن أن يعلم بتأكيد هل آسيا وإفريقيا اللتان تلتقيان عند اثيوبيا تشكلان قارة ممتدة نحو الجنوب أو هل البحر يحيط بهما» ؟[20] إن فكرة الطواف حول ليبيا ستعرف نوعا من الاستمرارية إلى عصر الكتاب اللاتيني، وهكذا يقول لنا بلفيوس الاقدم أو الشيخ : «إن البواخر اليوم تبحر بجوار قادس ودون أن تغادر الغرب في اتجاه البحر الجنوبي وحول موريطانيا إلى أن تصل إلى الخليج العربي»[21] ليس مفهوم الأرض المحاطة بالمياه الاغريقية، حديث بل قديم ويرجع عهده إلى مصر الفرعونية، حيث كان العلماء على يقين من أن الطواف حول إفريقيا عملية ممكنة، لذا، فعلى ضوء الجغرافية الإفريقية المنعمة بفكرة الأراضي المحاطة بالبحار، يجب أن نحلل رحلة أو هجرة القرطاجيين أضف إلى ذلك أن الاهتمام العلمي الخاص بالشاطىء الأطلسي للقارة الإفريقية لم ينل النصيب الأوفر من طرف القدماء وبالعكس لقد اهتم هؤلاء بالشاطىء الشرقي لنفس القارة الذي كان ميدان الاستكشافات الدورية والمنظمة منذ الفراعنة إلى عهد البطالة بمصر، إننا نعلم كذلك أن البحارة المصريين قد الفوا السفر في

---

(17) I 202

(18) IV 42

(19) سطرابون، الجغرافية، 17، 3، 1.

(20) بوليبيوس، التواريخ، 3، 2، 38.

(21) نفس المرجع 2، 168.

اتجاه شاطىء الصومال، ونلمس من خلال هذه الظاهرة، كيف أن ضلع المثلث المطابق لوادي النيل يمتد إلى إفريقيا المدارية، بينما في الجهة الغربية، فاقصى ما هو معروف ادى علماء الإغريق يتقصر على الشاطىء الممتد من سبارطيل إلى لكسوس بإمكاننا كذلك أن نلاحظ أصل انحراف أو انحناء الضلع المقابل للزاوية المستقيمة، حيث أن هذا الأخير يشكل حدا فاصلا بين عالمي : العالم المعروف والعالم المجهول لدى الجغرافية اليونانية، فالاشكال المطروحة هي الآتية : لماذا هذا القصور في المعلومات المتعلقة بالشواطىء الإفريقية الغربية ؟ لقد أشرنا فيما يخص الشرق الإفريقي إلى تقاليد الملاحة المشجعة من طرف النظم السياسية المصرية : «الفرعونية منها والإغريقية، الأمر الذي لم يتوفر للممالك الليبية – البربرية التي كانت في غالب الأحيان محرومة من الواسائل الفعالة للقيام بسياسة توسعية نحو إفريقية السوداء، اضف إلى ذلك صعوبات المواصلات البحرية منها والبرية للغرب الافريقي الذي يختلف في هذا المضمار عن الشرق الإفريقي فبقدر ما سهلت المواصلات بين مصر وإفريقيا المدارية عن طريق وادي النيل والبحر الأحمر بقدر ما صارت صعبة في الناحية الغربية. فدراسة نص رحلة حانون مع ما ينطوي عليه من تأثير إغريقي – تجعلنا نلمس حقيقة أساسية تكمن في أن نشاط القدماء كان موجها على الخصوص نحو مصر وارتيريا، أي الجهة التي كانت تشكل بجانب البحر الأحمر، امتداد العالم المتوسطي في اتجاه الجزيرة العربية والهند، وذلك في إطار العلاقات التجارية مع البلدان الأسيوية ليست هنالك بالعكس أية مصادر تشير إلى نفس النشاط التجاري مع إفريقيا الغربية، والدليل على ذلك ضعف مظاهر العمران في موريطانيا الطنجية أي شمال المغرب القديم.

فما هي النتيجة التي يمكن أن نصل إليها من خلال كل هذه الأفكار ؟ إنه من المحقق أن جيروم كاركوبينو في عملية تحليله لنص الرحلة، لم يتمكن من تجنب أربعة مشاكل :

أولا : لقد شيد مجموع الأدلة الخاصة بالتقرير القرطاجي على فكرة طريق الذهب المجاورة لشاطىء إفريقيا الغربية، الأمر الذي جعله يبالغ في المسافة التي قطعها حانون فيما وراء الشواطىء المغربية الحالية.

ثانيا : إننا نلمس التأثير الإغريقي على الرحلة بواسطة الكلمات الآتية والموجودة في مصادر إغريقية أخرى كسيرني CERNE الكرتيس CRETES القرن الغربي والقرن الجنوبي هذا التأثير الذي يطرح الاشكال الخاصة لتحليل نص الرحلة في إطار أوسع للبحث العلمي للجغرافية اليونانية كما أن هناك فكرة كروية الأرض وفكرة الأنهار – البحار المحيطة بالأراضي اللتان كانتا محور الأبحاث في العصر القديم والعامل الأساسي في خلق ميادين

للتجربة بواسطة الرحلات الاستكشافية، ولقد أشرنا إلى اهتمام الجغرافية اليونانية بالشاطىء الشرقي الإفريقي، وذلك نتيجة للتقاليد العلمية والسياسية والاقتصادية بمصر القديمة.

ثالثا : لقد غاب عن فكر كاركوبينو ذلك الإشكال الذي كان سبب المجادلة العلمية بين مؤرخين معاصرين، والمتعلقة باستحالة الرجوع بجانب موريطانيا الحالية نحو الشواطىء المغربية ومضيق الاعمدة. لقد برهنت تجربة الملاحة أنه يصعب اجتياز رأس طرفاية (جوبي) JUBY وعلى الأكثر رأس بوجدور دون الالتزام بعملية مغايرة، وذلك في إطار استحالة الرجوع نحو الشواطىء الشمالية المغربية، لقد استمرت هذه الإشكالية مطروحة للملاحة في العصرين القديم والوسيط إلى أن توصل إلى حلها البرتغال، حيث تمكن البحار جيل انيس GIL ENES من اجتياز رأس طرفاية والرجوع نحو لكسوس ثم البرتغال سنة 1434 م.

وتكمن النتيجة الحتمية لهذه الظاهرة في أن رأس بوجدور، كان يشكل على الأكثر، الحد الأقصى للملاحة في العصر القديم، لذا وعلى ضوء هذه المعطيات، فإن حانون قد ترك المعمرين القرطاج وشيد المستعمرات شمال سرني، أي الشواطىء **الشمالية المغربية**.

رابعا : يكمن الإشكال الأخير في الخطإ الذي ارتكبه معظم النقاد المعاصرين والمهتمين بتحليل نص الرحلة، ومن بينهم على الخصوص جيروم كاركوبينو الذي يميز ما بين بداية ونهاية مضيق الأعمدة، وكانت هذه الفكرة محور مواقف أخرى.

الفئة الثالثة :

يعتبر مؤلف المغرب القديم أن مدينة قادس هي بمثابة انطلاق لأسطول حانون، لذا، توجد الأعمدة – منطقيا وفي هذا الإطار – خارج المضيق وحسب قوله : «في معبر قادس[22] لكن على ماذا تدل الأعمدة في ذهن القدماء ؟ فبالنسبة لسطرابون : «توجد الأعمدة بجوار المضيق حسب دسيارك DICEARQUE واراطوسطي ERATOSTHENE وبوليبيوس وجل المؤلفين الإغريق»[23] ثم يتابع الجغرافي القديم فيقول : «دلت الأعمدة على كالبي CALPE وابيليكا ABYLICA»[24] وهكذا، عندما : «نمر بمضيق الأعمدة، وليبيا على شمالنا نجد الجبل الذي يسميه اليونان الأطلس»[25]، لهذا لو فرضنا أن الأعمدة هي

(22) نفس المرجع ص. 84.
(23) 3، 5، 5.
(24) 3، 170.
(25) 17، 3، 2.

قادس، فحسب قول اسطرابون لا يوجد أي جبل بعد هذه المدينة فليس هناك إلا مياه المحيط الأطلسي إلى أن نصل أول مستعمرة شيدها حانون حسب كاركوبينو، ألا وهي تمياتريون THYMIATERION المهدية.

يوجد الجبل المذكور حقيقة غرب ابيلا على الضفة للمضيق، فعلى ضوء هذه المعطيات، يبدو أن أول مرحلة لحانون هي ابيلا ABYLA أو سبتة الحالية قبل مواجهة ظروف الملاحة بالمضيق، فلقد أبحر القائد القرطاجي مدة يومين ابتداء من الأعمدة أي من مدخل المضيق، ثم بعد ذلك أسس أول مستعمرة ألا وهي تيمياتيريون THYMIATERION المطلة على سهل كبير، فعلى ضوء هذه البرهنة الجديدة، أين يمكن لتيمياتيريون أن توجد ؟ يمكننا أن نحدد موقعها بناء على ضبط نقطة انطلاق أسطول حانون.

فمن البديهي أن جل المؤلفين المعاصرين الذي عينوا الأعمدة بقادس حددوا موقع تيمياتيريون على الشاطىء الأطلسي بعد مسافة تقدر بيومين من الابحار ابتداء من الجنوب الغربي الاسباني من كديرة GADIRA أو قادس CADIX إلى مصب نهر سبو بالمهدية، كما أشرنا إلى ذلك، وهذا موقف المؤرخين المعاصرين أمثال كزال GSELL مارسي MARCY وكاركوبينو CARCOPINO، أما إذا اقتنعنا أن الأعمدة توجد بمدخل المضيق، وأن الرحلة انطلقت من سبتة، فإن تيمياتريون الجديدة تخالف موقع تيمياتريون – المهدية، فأين الموقع الجديد للمستعمرة الأولى بعد يومين من الابحار داخل المضيق ؟ نظرا لصعوبة الملاحة بجانب الضفة المغربية للمضيق فإن تيمياتريون يمكنها أن تطابق موقع طنجيين الحالي الذي يطل بدوره على سهل كبير، اعتبارا كذلك لقدم الناحية ومعاصرتها للفكرة الفنيقية والقرطاجية.

ولقد أدت الحفريات بالجنوب الغربي بطنجة إلى استخراج الكثير من الآثار القرطاجية، الأمر الذي يدل على التأثير القرطاجي بهذه الناحية من الجانب العمراني والجانب البشري، وبعد تأسيس مستعمرة ثيمياتريون – طنجيين، تقدم حانون نحو رأس سماه بسولاييس SOLEIS، لقد أدى هذا الاسم بدوره إلى مجادلة تتعلق بضبط موقعه الجغرافي، إلا أننا نذكر أن أصل هذا الخطأ هو عدم التمييز بين بداية ونهاية المضيق، فهو يوجد منطقيا حسب كاركوبينو جنوب ثيمياتريون – مهدية، لقد اقترح يولاييس رأس كانتا – بدوزة[26] بين الوليدية شمالا وآسفي جنوبا، كذلك موقع الحنك بأنفا بالدار البيضاء[27].

---

(26) نفس المرجع ص. 18.

(27) P. Schmitt, «La plus ancienne carte géographique du Maroc», B.A.M. XI, 1978, p. 86.

إننا نسجل خطأ آخر، ارتكبه كل من كزال ومارسي وكاركوبينو، كيف يمكن لأسطول حانون أن يتخذ اتجاه الشرق بعد رأس كانتان ولمدة نصف يوم، مع أننا نعلم أن بعد هذا الرأس يتخذ الساحل اتجاه جنوب – جنوب شرقي في مسافة تقدر على الأكثر بخمسة عشر كيلو مترا، ثم نحو الجنوب أو الجنوب الغربي، وأخيرا الجنوب، أن مثل هذه البرهنة تمنعنا من أن نضع رأس سولاييس (أي الصخرة بالفنيقية واسلي بالبربرية) المغطى بالأشجار في موقع بدوزة الحالي والمحروم من الغابات ؟ اضف إلى أن السولاييس حسب هيرودوت هو أقصى موقع في الشمال الغربي للشاطىء المتوسطي الليبي، وهذا ما فاه به المؤرخ في : «تنتهي الشواطىء الشمالية للقارة الليبية ابتداء من مصر، برأس سولاييس»[28] ويشير كذلك هيرودوت من خلال رحلة سطاسبيس قائلا : «إن هذا الأخير توجه نحو أعمدة هرقل، وبعد اجتياز الرأس الليبي المسمى برأس سولاييس أبحر نحو الجنوب»[29]، لذا فالرأس الذي يناسب السولاييس هو من الأرجح جدا رأس سبارطيل، عوض كانتان، لأن من الأليق لحانون أن يستعطف الاه البحر لنجاح رحلته غرب طنجة، وذلك قبل الخوض في خضم البحر الخارجي (الأطلسي) أو بحر الظلمات، كما سيسميه العرب فيما بعد.

الهدف من كل هذه المعطيات هو التذكير أن عدم التمييز بين ابيلا وسبارطيل أي بين جوانب، مضيق الأعمدة كان السبب المسؤول في المواقف العديدة والمتناقضة الخاصة بتقرير الهجرة القرطاجية، واختصارا لاداعي لذكر بعض النتائج الأخرى لمفهوم سولاييس بكانتان، الأمر الذي أدى إلى جعل الرحلة تمتد إلى شواطىء إفريقيا المدارية وحتى إلى إفريقيا الاستوائية.

ولكن الهدف من هذه البرهنة هو جعل السفر القرطاجي يقتصر على الشواطىء المغربية الشمالية، لذا وبناء على هذا الموقف الأخير، يمكننا أن نحدد مواقع بعض العناصر الجغرافية والمستعمرات التي وردت في نص الرحلة : البحيرة – كاركون تايكوس KARIKON TEICHOS أو جوار كاريان CARIEN جيتا GYTTA ميلتا MELITTA عكرا AKRA أرامبيس ARAMBIS الشاطىء الصحراوي وأخيرا جزيرة سرني CERNE.

بعد نصف يوم من رأس سبارطيل، اقترب حانون من السبخة الحالية المكونة من وادي المهرهر ووادي تهادرت ثم شرع في تأسيس المستعمرات الخمس، حيث تكثر المخلفات القرطاجية في الجهة الممتدة ما بين كوطا ولكسوس، أما الشاطىء الصحراوي فيمكن

(28) هيرودوت 2، 32.
(29) 4، 43.

مطابقته بالمنطقة الشاطئية الرملية الموجودة شمال وجنوب مولاي بوسلهام الحالي، وأخيرا ذكر حانون سرني أين توجد هذه الجزيرة ؟ لم يثق سطرابون في وجودها عندما ذكرها أراطوسطي[30] أما بوليبيوس POLYBE، فقد جعلها قرب الأطلس وبعيدة عن الشاطىء بما يقدر بثمان سطادات[31] وأعطى لها بطليموس القلودي CLAUDE PTOLEMEE 5 درجات كخط طول، و25 درجة و40 دقيقة كخط عرض[32].

لقد شبهت سرني بجميع الجزر الموجودة بجانب الشاطىء الغربي الإفريقي من المغرب إلى السينغال، فماذا يقول لنا علم الآثار في هذا المضمار ؟ إن المخلفات القرطاجية منعدمة من جنوب الصويرة إلى وادي السينغال[33]. هل معنى هذا أن الأسطول القرطاجي لم يجتز رأس طرفاية ؟ أنه من الأكيد – حسب ظروف الملاحة القديمة المذكورة – إن نفس الأسطول لم يجتز حتى جنوب الصويرة، فأين سرني إذن أو شرناءة CHARNAA أي السكنى الأخيرة كما سماها القرطاجيون ؟ أن الجزيرة الوحيدة بقرب الشواطىء الإفريقية الغربية التي حافظت على المآثر القرطاجية المعاصرة للقرن الخامس ق.م. ثم المآثر الموريطانية (يوبا الثاني) والرومان فيما بعد، هي الصويرة الموجودة جنوب رأس الحديد الحالي.

لقد اهتمت رحلة حانون حسب هذه الحجج المختلفة، بالشاطىء المغربي الشمالي من ثيميا تريون طنجيين إلى جزيرة الصويرة، هذا الشاطىء الذي سيرته من الناحية السياسية والاقتصادية والعمرانية، كل من النظام الموريطاني (عهد يوبا الثاني) والاحتلال الروماني. وبتعبير آخر فإن القرطاجيين لم يبتعدوا كثيرا عن مضيق الأعمدة، ذلك لما لهذا المضيق من مظاهر استراتيجية وعسكرية، حيث أنه يراقب ممرا حيويا من الشمال إلى الجنوب أي من قادس إلى الشواطىء الإفريقية الغربية، ومن الشرق إلى الغرب-أي من البحر الداخلي (الأبيض المتوسط) إلى الجغرافي سطرايون، حيث يقول : «كان القرطاجيون يغرقون – وبدون رحمة – كل سفينة أجنبية، لاحظوا أنها تتجه نحو أعمدة هرقل»[34]. ومن جهة أخرى، سجل لنا التاريخ، أنه إلى سنة 146 ق.م. سنة انتصار الرومان النهائي على القرطاج، استمر ذلك الحاجز البحري المتعذر العبور والموجه ضد كل محاولة إغريقية في اتجاه الشواطىء الغربية للبحر الأبيض المتوسط.

وختاما، تلك هي الفكرة التي أردنا الوصول إليها والتي فهمها في بداية التاريخ كل من الفنيقيين والقرطاجيين والتي سيفهمها فيما بعد كل من الرومان والبزنطيين والمغاربة

(30) سطرابون، الجغرافية. 1، 3، 2.

(31) ذكره بلنيوس الاقدم، نفس المرجع 199.6.

(32) بطليموس، الجغرافية. 4، 6، 14.

(33) J.M. Jean Aymérich, «Prospections archédogiques au Sahara Atlantique (**Rio de Oro et Séquict et Hamra**) Antiquités africaines, 13, 1979, p. 21.

(34) 17، 1، 19.

والبرتغال والاسبان، هذه الفكرة التي تجعلنا نعلم بصدد رحلة حانون إنه لا يمكننا فصل تاريخ المغرب عن تاريخ مضيق الأعمدة[35] أو مضيق جبل طارق، وبتعبير آخر، لايمكننا أن نفصل هذا التاريخ عن العلاقات الشمالية – الجنوبية أي ما بين الجنوب الإسباني والأندلسي وشمال المغرب.

وهكذا، اقتصرت هجرة القرطاجيين إلى المغرب الأقصى على الشواطىء الشمالية الغربية في ظل تماثل أو مماثلة مع الضفة الشمالية للمضيق، حيث تواجد القرطاجيون كذلك بجوار كاديرة وبلاد طرطيسوس العتيقة.

قال أرسطو، أب الثقافة الإنسانية «والشعر أحسن من التاريخ» ولم لا، مادام الشعر يدخل البهجة والسرور على القلوب، وما دام هذا المفكر يشير إلى أقصى غرب المعمور، معلنا عن أعمدة هرقل أو هيراكليس كحد فاصل ما بين البحر الداخلي والبحر الخارجي، فبماذا تغنى إذن الشعراء القدماء في هذا المضمار.

هو ثيرون، من بين الصف، غرب على مسلك الفضائل.
«حميته أنزلته بأعمدة هرقل»، والقائل قائل :
الطريق، بعد تلك، رغم كل الفنون
من من خلق حذا حذرة إلا مس بالجنون
فإن بجماله ابن ارسطوخان، أطل على المجد فما
فما عسا وان يتوق إليه
ليس من الأليق الاشتياق إلى البعد
في اتجاه بحر منيع عليه
لما بعد المعالم العريقة في العهد
أعمدة هراكليسا تجلت فيه
لكن اجتياز قاديس محال
الما بعد للظلمات مجال[36]

---

(35) راجع حول مضيق الأعمدة. M.Pousich, **Passim**

(36) مقتطفات من شعر باندار Pindare

أهم هجرات منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط خلال فترة ما قبل التاريخ

محمد عبد الجليل الهجراوي

لدراسة ظاهرة الهجرة عبر العصور التاريخية، يعتمد المؤرخ من بين ما يعتمد عليه، النصوص الكتابية. لهذا قد يتساءل البعض كيف يمكن التطرق إلى الهجزة عند إنسان ما قبل التاريخ ؟ وكيف يمكن لنا تحديدها من حيث الزمان والمكان في ظل غياب هذه النصوص ؟ لكن رغم غياب هذه المستندات، فإن الباحث في ميدان ما قبل التاريخ يلجأ إلى عدة طرق دراسية علمية أخرى تؤدي به إلى نتائج جد دقيقةوتقربه من الحقيقة، وفي هذا المقال سنحاول أن نتعرض لبعض هذه العلوم، وبالتالي الإجابة عن هذه التساؤلات، وذلك من خلال تطرقنا إلى أهم الهجرات التي عرفتها منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط خلال فترة ما قبل التاريخ وخاصة ما بين المغرب والجزيرة الايبيرية.

لقد عرفت مرحلة ما قبل التاريخ عدة حضارات لكل واحدة منها أدوات خاصة تمتاز بها، فرغم أن تطور الأدوات عند الإنسان القديم كان بطيئا، لكنه كان موجودا وظاهرا ولا أحد يمكنه أن يجادل في ذلك. فبدراسة هذه المخلفات القديمة وتنقلاتها، ولغزوها لمناطق متعددة، وكذا بدراسة الهياكل العظمية للإنسان، يحاول الباحث في هذا المجال أن يرسم جميع تنقلات وعادات ونمط عيش هذا الإنسان القديم.

فحسب المعطيات العلمية الحالية، يوجد مهد الإنسانية بإفريقيا الشرقية، ومن هنا بدأت أول هجرة للإنسان إلى أن غزا جميع أنحاء المعمور، أما فيما يخص شمال إفريقيا، فإن أقدم المخلفات الأثرية التي تم العثور عليها يعود تاريخها إلى مليونين ونصف المليون من السنين تقريبا وتنتمي إلى أول حضارة عرفت بالمنطقة ألا وهي حضارة الحصى، وتتميز هذه الحضارة بأدوات جد بدائية كالحجر المعدل (Chopper) أنظر الرسم رقم (2) والحجر القاطع (Chopping-tool).

وحوالي مليون سنة خلت، ظهرت المحافر الحجرية (Biface) أنظر الرسم رقم (1) لتعطينا الحضارة الآشولية نسبة إلى موقع سانت آشول بفرنسا، كما ظهرت كذلك الأدوات على الشظايا، أنظر الرسم رقم (3) واستعمل الإنسان أدوات نحت رطبة (كقرون بعض الحيوانات، والخشب) وتوجد مخلفات هذه الحضارة بإفريقيا وأوروبا وآسيا. إلا أنه بالنسبة

لإفريقيا وجنوب إسبانيا تتميزان كذلك بوجود الفؤوس الحجرية (Hacheron) ولتشابه هذه الأدوات وتقنيات النحت بين إسبانيا وشمال إفريقيا استنتج الباحثون بأن الإنسان الآشولي الذي ظهر بإسبانيا مر عبر مضيق جبل طارق قادما من المغرب وحاملا معه جميع تقنياته ومتطلباته اليومية ويمكننا إذن اعتبار هذه الهجرة هي أول هجرة عرفتها الإنسانية من شمال إفريقيا إلى الجزيرة الإيبيرية.

بعد الحضارة الآشولية، تأتي الحضارة الموستيرية التي يعود تاريخ ظهورها إلى 80000 سنة تقريبا، وتتميز بتطور الأدوات على الشظايا، والمحافر الحجرية، وكذا ظهور تقنية لوفالوا. وبما أنها تعرف بجميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط، تظهر جليا العلاقة التي كانت قائمة بين جميع هذه المناطق.

ثم تطورت الحضارة الموستيرية لتعطينا الحضارة العتيرية (نسبة إلى موقع بئر العاطر الموجود بالجزائر) ومن مميزاتها وخاصة في بدايتها أنها لا تتعدى منطقة دول المغرب العربي وكذا غرب جمهورية مصر، ومن خاصيات هذه الحضارة كذلك ظهور الأدوات المذنبة (انظر الرسم (4) ولعدم انتشارها يمكن لنا أن نستنتج انعدام العلاقة بين شمال إفريقيا وأوروبا خلال تلك الفترة الزمنية وظهور نوع من الانكماش الحضاري، ولعل المناخ الذي عرفته المنطقة لعب دورا في هذه العلاقة.

ومع نهاية الحضارة العتيرية، عرفت المنطقة مناخا حارا وبالتالي ظروفا غير ملائمة للعيش مما أدى إلى هجرتها. ويعتقد الباحثون أن طائفة هاجرت إلى الجزيرة الايبيرية لتعطي حضارة السوليتريان، وطائفة أخرى إلى الصحراء لتطور نفس الحضارة.

أما فيما يخص الحضارة الايبيروموريزية التي ظهرت ما بين 000 20 و12000 سنة تقريبا، فلا علاقة لها لا من ناحية نوعية الأدوات ولا التقاليد ولا الأصناف البشرية بالحضارة العتيرية. فإذا كانت هذه الأخيرة تمتاز كما سبق الذكر بالأدوات على الشظايا والأدوات المذنبة، فإن من خاصيات الحضارة الايبيروموروزية ظهور الأدوات على الشفرات (انظر الرسم رقم (5) واستعمال الإنسان لأدوات على العظام وتقاليد وعادات جد متطورة كطقوس الدفن، وإزالة الأسنان. كما أن دراسة البقايا العظمية للإنسان العتيري وإنسان ميشتا العربي نسبة إلى موقع ميشتة العربي الموجود بالجزائر، والمسؤول عن الحضارة الايبيروموروزية تبين بأنه ليست هناك أية علاقة سلالية بينهم. كل هذه المعطيات تبرهن على أن الإنسان الايبيروموروزي أتى من بعيد ولا علاقة له بالإنسان المحلي، وحسب المعطيات العلمية، هناك عدة فرضيات تحاول الوصول إلى مصدر انحدار هذا الإنسان، ولعل أهمها وأقربها إلى الحقيقة هي القائلة بأن أصل هذا الإنسان يوجد بالشام، حيث هاجرت

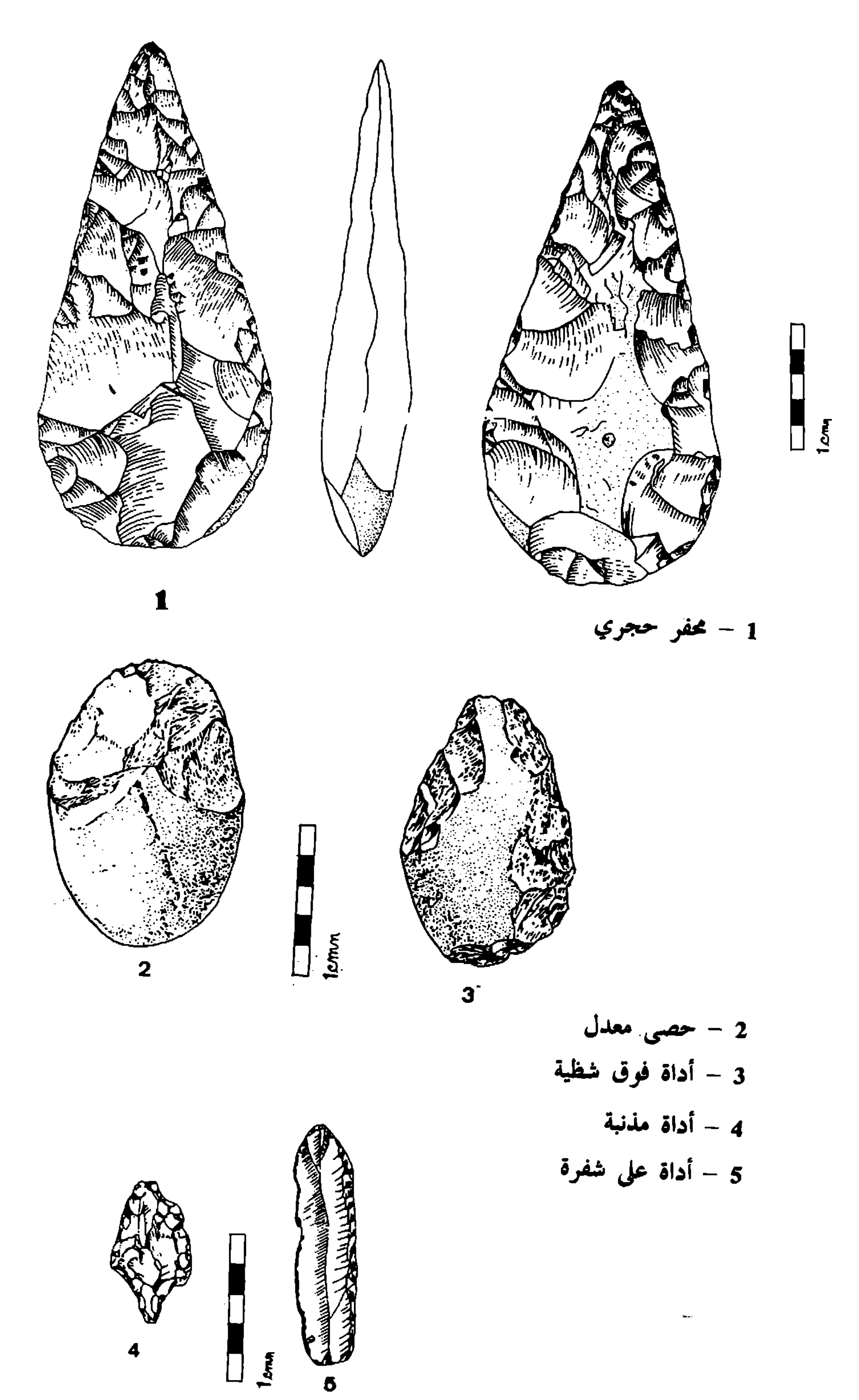
طائفة عبر الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، لتعطي إنسان كرومانيون (نسبة إلى موقع كرومانيو بفرنسا)، وطائفة أخرى عبر الضفة الجنوبية لتعطي إنسان ميشتا العربي. وفي حالة التسليم بهذه الفرضية، يمكن اعتبار هذه الهجرة هي أول هجرة مهمة من الشام إلى شمال إفريقيا.

وحوالي 8500 سنة خلت، طرأ تغيير كبير على المناخ المغاربي، بحيث أصبحت المنطقة تتميز برطوبة عالية وبظروف عيش جد ملائمة، ومعها ظهر نمط عيش جديد واكتشف الإنسان الزراعة وتربية المواشي، ولم يعد يكتفي لضمان عيشه اليومي على القنص والجني كما كان من قبل، وبذلك ظهرت بوادر الاستقرار وبدأ العصر الحجري الحديث، كما ظهرت أدوات جديدة أهمها الأواني الفخارية والحجر المصقول. وخلال هذه الفترة كذلك، عرف المغرب والجزيرة الايبيرية عدة هجرات في الاتجاهين معا، مما أدى إلى انتقال تقنيات صناعة الفخار وساهم في تطويرها، وذلك منذ المرحلة الأولى، أي مرحلة الكارديال. وكمثال على هذا التطور الناتج عن الهجرات، نأخذ آخر مرحلة من مراحل حضارة العصر الحجري الحديث، أي حضارة الكامبانيفورم (الأواني الفخارية ذات الشكل الناقوسي) فهذه الحضارة ظهرت بالجزيرة الايبيرية، ومنها انتقلت إلى شمال المغرب، لكن حسب الدراسات الأخيرة لأدوات موقع أشقار، واكتشاف موقع الصخيرات في بداية الثمانينات، تبين أن من بين أصول تقنيات حضارات الكامبانيفورم موجودة بالمغرب، ومن هنا يمكن لنا أن نستنتج بأن هذه التقنية التي ظهرت بالمغرب انتقلت إلى إسبانيا وتطورت وأعطت حضارة الكامبانيفورم لتعود من جديد إلى المغرب حاملة معها كل أساليبها المتطورة. كما أن تشابه بناية الميكاليت ما بين شمال المغرب وجنوب إسبانيا لدليل آخر على هذه العلاقات.

هذه بعض الهجرات الهامة التي عرفتها منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط خلال فترة ما قبل التاريخ، حاولنا أن نتطرق إليها بصفة موجزة، وأن نبين مدى أقدميتها والدور الهام الذي لعبته في تنقل الحضارات وتطويرها خلال هذه العصور الغابرة.

- **الرسوم :**

1 - محفر حجري
2 - حصى معدل
3 - أداة فوق شظية
4 - أداة مذنبة
5 - أداة على شفرة



1 – محفر حجري

2 – حصى معدل

3 – أداة فوق شظية

4 – أداة مذنبة

5 – أداة على شفرة

الهجرات المغربية التركية والإسبانية إلى باديس

د. محمد حجي

بسم الله الرحمان الرحيم

شكرا السيد الرئيس، شكرا الزميل العزيز على الكلمات الطيبة التي فهت بها. مداخلتي ستكون مركزة حول باديس كمدينة وكمرسى وكصخرة أي الصخرة المواجهة لها في القرن السادس عشر.

في الحقيقة حديثي عن باديس هو حديث عن موقف المغرب حكومة وشعبا من واجهتي البحر المتوسط والمحيط الأطلنتيقي. ذلك أنه في هذا القرن بالذات، القرن السادس عشر عرفت التجارة والنشاط البحري بصفة عامة تحولا جذريا وأساسيا من البحر المتوسط إلى المحيط الاطلنتيقي بعد الكشوفات الجغرافية. وفي منطقة – هذه المنطقة التي سنتحدث عنها – منطقة باديس ظهرت وجرت أحداث، خاصة في النصف الأول وأوائل النصف الثاني من القرن السادس عشر، فسرت على أنها أحداث سياسية، سواء خاصة من طرف المؤرخين العرب وحتى من بعض المؤرخين الأجانب الذين تعرضوا إلى هذه الأحداث. فلذلك سأحاول أن أبرز من خلال بعض الأحداث التي سأتطرق إليها الموقف المغربي من هذا الشاطىء الشمالي للمغرب الذي هو شاطىء البحر الأبيض المتوسط.

أول من تحدث لنا عن هذه المنطقة هو الحسن بن محمد الوزان أوجان ليو الإفريقي JEAN LEON L'AFRICAIN في كتابه وصف إفريقيا. فقد ذكر أن مدينة باديس كانت في بداية القرن مدينة نشيطة ويمكن أن تعتبر المرسى مركز نشاط في هذه المنطقة من المغرب الأقصى فهي مركز تجاري مهم، يقصده التجار البنادقة والتجار التونسيون والجزائريون وحتى التجار المصريون والشاميون فمرسى باديس في مطلع القرن 16 كان يستقبل أفواجا من المسافرين وخاصة من التجار القادمين من هذه المنطقة الشاسعة من حوض البحر المتوسط. وجرت في هذه المنطقة حادثتان أشار إليهما الحسن بن محمد الوزان أولاهما احتلال مدينة باديس من طرف الإسبانيين سنة 1508 م. لماذا احتلها الإسبانيون ؟ لا نرجع كثيرا إلى الأسباب ولكن نشير فقط إلى أن هذا الظرف هو في الحقيقة صعب ومضطرب لأن فيه سقطت غرناطة وفيه كانت المحنة الكبرى للأندلسيين الذين لم يستطيعوا آنذاك المقام في ديارهم فكانوا ينتقلون إما عن طواعية وإما كرها إلى هذه الضفة الأخرى من البحر

المتوسط. وكان هؤلاء المهاجرون الأندلسيون بطبيعة الحال،وقد أخرجوا من ديارهم وأموالهم وأهلهم، كانوا يعملون على الأنتقام من تلك السلطة التي يعتبرونها قست عليهم وسلبتهم حقوقهم أي القرصنة. وكانت القرصنة في ذلك الوقت خاصة في البحر الأبيض المتوسط معروفة، مشهورة كثيرة إذن هذه المواجهة من الجانب الاسلامي والتي كان يشارك فيها الأندلسيون، كانت من الأسباب الأساسية للعملية العسكرية الكبرى التي قام بها الإسبانيون وانتهت باحتلال الصخرة المواجهة لمدينة باديس، وإذا احتلوا الصخرة وبنوا فيها برجا مهما فإنهم قد سيطروا على المدينة لأنهم أصبحوا يشرفون عليها ويهيمنون عليها، ويفرضون رغباتهم على المنطقة كلها.

ثم الحدث الثاني الذي أشار إليه الحسن الوزان هو استرجاع المغاربة لهذه الصخرة الباديسية بعد أحد عشر عاما أي في سنة 1520 تمكن المغاربة من استرجاع هذه الصخرة وطرد الإسبانيين من المنطقة وبذلك بدأت مرسى باديس تسترجع نشاطها القديم وخاصة النشاط التجاري.

هنا أيضا تتطور الأحداث وينتهي ابن حسن الوزارن عند هذه الأخبار ولكننا نجد رحالة آخر اهتم بالمنطقة وتحدث عنها وأعطانا أخبارا إضافية بعد هذه الفترة وهو الإسباني «مارمول كاربا خال» الذي كتب بعد الوزان بنحو ثلاثين أو أربعين سنة كتابه، تحدث كذلك عن باديس وتتبع التطورات التي عرفتها بعد تلك النقطة التي تركنا فيها حسن الوزان.

باختصار الإسبانيون بقوا يحاولون دائما الرجوع إلى المنطقة، منطقة باديس، والمغاربة يقاومون مقاومة كبيرة إلى أن حدث وجود عنصر أيضا من البحر المتوسط هذا العنصر الجديد هو العنصر التركي الذي وصل إلى تونس قبيل هذه الفترة ومنها انتقل إلى الجزائر ومنها بدأت تتسع منطقة عمله في هذا الحوض الغربي للبحر المتوسط وخاصة ضد إسبانيا باعتبار أن هذا الأسطول الجديد التركي كان يستمد شرعية وجوده بل يبرز وجوده هنا بمساعدته للمسلمين المضطهدين في شبه جزيرة إيبيريا.

إذن هذا العنصر الجديد كي يكون عمله أكثر نجاعة، كان لابد عليه أن يقترب من الشواطىء الإسبانية وذلك بنزوله في بعض المراكز المغربية أي بالمغرب الأقصى، وكان اختياره بالذات على منطقة باديس وللحجرة أو الصخرة البحرية التي كان فيها الإسبان من قبل، على أية حال هناك شبه غموض، لاندري هل وصل الأتراك إلى باديس بمساعدة من السلطة الرسمية المغربية أم أنهم توصلوا إلى ذلك بعملية عسكرية ربما في إحدى تلك المحاولات التي كان يقوم بها الإسبان للاستيلاء على هذا المركز الحربي المهم. مهما يكن فإننا نجد في الثلاثينات من ق. 16 الأتراك مستقرين في صخرة باديس ونجدهم على أتم

وفاق مع السلطة المغربية بمعنى أن السكان كانوا يقبلونهم. والحكومة أيضا وهي حكومة بني وطاس في مدينة فاس كانوا لا يزعجونهم. هنا يجب أن نذكر أيضا بأن هؤلاء الحكام في مدينة فاس كان لهم موقف مسالم من السلطة التركية. ويجب أن نقول أن هذه السلطة التركية التي كانت أولا على شكل مجاهدين بحريين يقومون بإسعافات وبنصر وبنقل الأندلسيين من الأندلس إلى بلاد المغرب. المغرب والجزائر وتونس، قلنا هذه السلطة تطورت وأصبحت سلطة سياسية ورسمية حاكمة باسم الخليفة العثماني. لما أصبحت هذه السلطة بهذا الشكل كان لها اتصال مع حكام فاس الوهابيين الذين لم يخضعوا لهذه السلطة الجديدة ولكنهم لن يناوئوها. فكان لهم موقف وسط. والوطاسيون كانوا يعتبرون الخليفة العثماني كخليفة للمسلمين ويعتبرون عمل هؤلاء الذين يقومون باسمه بهذه الحركات الجهادية وبهذه العمليات تخليص بعض المراكز التي كان احتلها المسيحيون، كانوا يعتبرون كل ذلك، عمل يباركونه دون أن يتنازلوا على سلطاتهم إلا في هذه المنطقة، منطقة باديس.

ثم تتطور الأحداث بعد ذلك، وهنا أدخل في صميم الموضوع، تتطور الأحداث إذ تقوم دولة جديدة في المغرب، دولة ناشئة هي دولة الشرفاء السعديين هذه الدولة التي ستنحي الوطاسيين وستوحد البلاد تحت سلطتها.

ماهي الخطوة الكبرى للسياسة السعدية في قضية البحر ؟

السعديون بطبيعة نشأتهم في أقصى الجنوب. في بلاد درعة في سوس وبطبيعة أعمالهم الأولى في مواجهة البرتغاليين الذين كانوا يحتلون نقطا كثيرة في الشواطىء المغربية الجنوبية الغربية، كانوا مهتمين بالدرجة الأولى بالبحر المحيط، بالمحيط الأطلنتيكي، فهم حرروا سانتاكروز مدينة أكادير وأصبحت مرسى مهمة، مركزا تجاريا مهما. وهم كذلك حرروا مدينة آسفي وأصبحت كذلك ميناء نشيطا وكذلك إن لم يحرروا ولكنهم شجعوا وأضفوا الحياة على منطقة أبي رقراق فأصبحت المنطقة أيضا نشيطة وتستقبل السفن وتتعامل مع كل المناطق التجارية خاصة في البحر المتوسط.

على أي حال، إذن السياسة السعدية هي سياسة محيطية، متجهة إلى البحر المحيط ومن ذلك نجد اتصالاتهم الكبرى مع الدول التي كانت تعمل في نطاق البحر المحيط، كانت اتصالاتهم مع هولندا ومع انجلترا ومع فرنسا، ونعلم أن كل هذه الدول كانت تتجه للعالم الجديد، وتستخدم البحر المحيط.

بطبيعة الحال كان هناك أيضا العنصر البرتغالي والعنصر الإسباني وهما مهمان بل ربما يحتلان الصدارة في البحر المحيط آنذاك في التحول الذي حدث، باعتبار أن لها نصيبا

أكبر في عملية الكشوف وفي عملية النزول والتوسع في المناطق، في العالم الجديد ولكن طبيعة الوضعية السياسية وخاصة قضية نهاية دولة الاسلام في الأندلس وما ترتب عنها من ضغائن، ومن أحقاد، ومن مواقف غير ودية كل ذلك جعل المغرب لا يتعامل مع البرتغال ومع الإسبان.

هنا نجد شخصية مهمة سعدية ربما يعتبر الملك الأول الذي سن قواعد هذه الدولة وأرسى ركائزها وهو محمد الشيخ المهدي، هذا الرجل الذي كان له دور مهم في تحرير شواطىء المحيط بعد أن تم له تحرير الجنوب وقسط من شمال المغرب، اتجه اتجاها قويا إلى البحر المتوسط، وبالدرجة الأولى إلى الأتراك باعتبار أن الأتراك كانوا قد أخذوا يتركزون ويتدخلون ويتقدمون أكثر فأكثر في المغرب. فمحمد الشيخ هذا – لاندخل هنا في التفاصيل – كانت له مجابهات عسكرية كثيرة مع الأتراك ومعارك دامية انتهت بزحزحة الأتراك وإخراجهم إلى ما وراء نهر «تافنة» على أي حال هنا بدأ يظهر من الدولة الجديدة اهتمام بالشمال وخاصة بمدينة باديس وبمرسى باديس وبحجرة باديس إذن الوجود التركي ينتهي تقريبا مع محمد الشيخ وترسم وتقام معاهدة أولية بين الدولة السعدية وبين الأتراك ثم ينتهي عهد محمد الشيخ ويجيء ابنه عبد الله الغالب. عبد الله الغالب هذا كان ملكا متزنا عمل كل ما في مستطاعه ليعيش في سلام مع جيرانه وليضمن الاستقرار والانتعاش في الداخل وتمكن بالفعل من قسم كبير مما أراد. فعبد الله الغالب لم يعرف في عهده الذي استمر تقريبا 20 سنة لم تعرف له مواجهات عسكرية. وفي الداخل أيضا كان حريصا على استقرار الأمن وعلى استرجاع النشاط الفلاحي وعلى استرجاع النشاط التجاري. لكن هنا نقطة غامضة وتهمة توجه لعبد الله الغالب من طرف عدد من المؤرخين وأول من وجه التهمة إليه هو ذلك المجهول الذي كتب تاريخ الدولة السعدية التاكادرتية هذا المؤرخ المجهول، قال بأن عبد الله الغالب أغرق في هذه السياسة السلمية وتنازل للإسبانيين عن مدينة باديس، ومرسى باديس وصخرة باديس ليدفعوا الأتراك، أي أن سياسته كانت بالدرجة الأولى حذرة ومتحفظة من الأتراك قبل كل شيء، ولكن حتى لا تكون له مواجهة مع هؤلاء فإنه فضل أن يكون حاجزا بينه وبينهم من هؤلاء الإسبانيين.

وحاول بعض المؤرخين أن يبرروا موقف عبد الله الغالب بأنه كان يعرف أن الأتراك باعتبارهم مسلمين وباعتبار أنهم كانوا يحملون فكرة الخلافة الإسلامية ويحاولون السيطرة على العالم الإسلامي كله، كانوا على المغرب أخطر من غيرهم لاسيما من هؤلاء الإسبانيين الذين وإن نزلوا في باديس فإنهم لا شك سيخرجون منها طوعا أو كرها.

الذي أقول، أنه لم توجد وثيقة واحدة رغم العدد الكثير من هذه الوثائق المختلفة،

تبين أو تؤكد أن عبد الله الغالب سلم هذه المنطقة للإسبانيين، ولكن الثابت هو أن مدينة باديس ومرسى باديس في هذه الفترة عرف نوعا من السلم ورجع إليه ذلك العهد الذي كان يعرفه في مطلع القرن السادس عشر، يعني أنه أصبح في عهد عبد الله الغالب مرسى تجاريا، مرسى تسوده الطمأنينة، ويقصده الناس من مختلف الجهات بمنطقة البحر المتوسط من مصر ومن ما وراء مصر وهذا هو الشيء المحقق الذي أكدته الأحداث لأننا نجد أن مدينة باديس ستبقى طوال العهد السعدي مرسى مغربيا وأن ما يفسر في بعض الفترات وجود قوات أجنبية في هذه المنطقة إنما هو السياسة الجدية التي أخذ ينهجها أمثال عبد الله الغالب من المدافعة بالحسنى وعدم المواجهة العسكرية ومحاولة حل المشاكل بطرق أخرى غير طريق الحرب.

إذن الخلاصة أن الدولة السعدية التي حكمت المغرب في القرن السادس عشر كانت جهودها متجهة بالدرجة الأولى إلى البحر المحيط، ولكنها لم تنس هذه الواجهة الأخرى الشمالية فكانت تتعهدها وكانت بطبيعة الحال تعمل على أن تحافظ عليها، لاسيما أن في تلك الفترة كانت الحركة البحرية ما تزال مرتبطة بين البحر المتوسط وبين البحر المحيط. وخاصة أن السياسة السعدية كانت لها أهداف أوسع وأكثر مما حققته حسب ما يتجلى في خطط الملك السعدي الكبير الذي سيجيء فيما بعد وهو أحمد المنصور. لكن كل ما أريد أن أقول هو أن مرسى باديس كانت في بداية القرن مزدهرة وظلت بعد فترات رغم التقاطعات التي عرفتها والفترات العصيبة التي عاشتها فإنها بقيت كذلك مركزا تجاريا ومركزا نشيطا متصلا بمعظم أو بعدد كثير من المراكز التجارية في مختلف جهات البحر المتوسط.

الهجرات وتأثيرها على سكان المجتمع التونسي ما بين 1574 و1880

د. أحمد عبد السلام

العرض الذي أقدمه إليكم، وأحاول أن أقدمه بإيجاز هو عرض يتناول مدة قريبة من عصرنا، مدة أقرب من العصر الذي كنا فيه قبل قليل، سأنتقل بكم إذن من عصر الفنيقيين، والعصر القديم، إلى ما يعرف أو ما يقابل في التاريخ التونسي العصر الحديث، وعنوان عرضي هو الهجرات التركية والأندلسية الى تونس من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر.

سأتناول الهجرات المتكررة إلى تونس، هاته الهجرات التي تتالت وتكررت بصفة أو بأخرى وفي أشكال مختلفة وظروف مختلفة، هاته الهجرات التي عرفت كل دول شمال إفريقيا مثيلات لها وقد امتدت إلى الحرب العالمية الأولى ولكننا سنقف عند تاريخ 1888 أي قبيل الاستعمار، قبيل الاحتلال، قبيل الحماية الفرنسية لتونس، سنتناول هذه المدة وحدها، وسأحاول لأن ذلك أسهل من ناحية الترتيب التاريخي، لكن أستسمحكم في أن أجمع بين هذا الترتيب التاريخي وبين تصنيف الهجرات المختلفة خلال هاته المدة في تلك الفترة الزمنية، لأني أرى أن ذلك يفسر أمورا كثيرة. إذ يمكن فهم كثير من تأثير هاته الهجرات ومعناها العميق.

بجانب ذلك سيمكنني هنا أن أفتح باب النقاش لبعض الزملاء الذين اهتموا بفترات أخرى ليقولوا هل أن هذا التصنيف الذي حاولته بالنسبة لهذه المدة يمكن أن يقبل ولو بشيء من التحوير بالنسبة لفترات أخرى من تواريخ بلدان عربية أخرى أو مغربية أخرى أو غيرها من البلدان العربية والمغربية. فلأشرع إذن لأبين أول نوع من هذه الهجرات وهو الهجرة التي تتصل، أو التي تكون مقرونة باستيلاء سياسي وعسكري.

وأول ذلك هو الفتح التركي نفسه لتونس في سنة 1574 على يد «سنان باشا» ومن أتى معه من الجنود ومن «النوتة» وتجدد بحكم استيلاء الأتراك، بحكم تبعية تونس للسلطة التركية قرونا، وفود عدد من الأتراك المحاربين، من الانكشارية، من النوتية، من المجاهدين في البحر إلخ، على كرات متعددة إذ أن الجيش التركي أو الفريق التركي في الجيش بجانب فرق أخرى كان موجودا حتى أوائل القرن التاسع عشر في أيام «حمودة

باشا» ثم بعد ذلك سيحدث البايات – مقلدين في ذلك إسطنبول – سيحدثون أصنافا أخرى من الجنوب، العسكر النظامي «الصباحية» إلخ وبذلك ينقص حينئذ الالتجاء إلى الأتراك. هنا يجب أن نذكر بأننا عندما نتحدث عن الأتراك في هذه الفترة بالنسبة إلى تونس، وإلى بلدان أخرى تشبهها، كالجزائر مثلا فهؤلاء الأتراك هم الذين يسمون عند الفرنسيين بـ «الأتراك صناعة» أي أنهم ألحقوا بالجنس التركي، أي أنهم يستعملون عند الأتراك ولكنهم من أماكن مختلفة، ليس جميعهم من الأناضول – الأتراك. أي تركيا الحالية ولكن الكثير منهم من جزر البحر الأبيض المتوسط وبالبحار الأخرى المتصلة بالبحر... من بوشناق إلخ... حينئذ هناك توسع في استعمال لفظ الأتراك.

لا ندخل هنا في التفاصيل. الذي يهمنا هو هذا النوع من الهجرة لأسباب سياسية عسكرية، ويجب أن نقول هنا أن عدد الجنود الذين أتوا بهذه الصورة لم يكن في وقت من الأوقات كثيرا جدا، في الحقيقة آلاف في أقصى تقدير، في بعض الأحيان نصل إلى أن نعد بالعشرات ولكن عشرة أو اثنين... إلخ. ولكن بأمور محدودة.

أعتذر هنا بالنسبة إلى هذا النوع من الهجرة، هجرة الأتراك بالنسبة أيضا إلى هجرات أخرى ربما درست من قبل، نلاحظ بالنسبة لهذه الهجرات المتصلة بتونس أن المحاولة لضبط العدد بصورة مدققة للغاية لم تكن في وقت من الأوقات، وحتى تقدم الدراسات بالنسبة للهجرات الأندلسية مثلا والتي سنعود إليها يمكن فقط من ضبط أقصى تقدير وأقل تقدير. وبين هذا وذاك عشرات الآلاف.

ولكن المهم بالنسبة إلى البلاد التونسية هو أن هذه الهجرة وأنواع أخرى من الهجرات التي سنذكرها بعد حين، منها الهجرة الأندلسية التي ذكرتها، هذه الهجرات تمت في بلاد عدد سكانها كان نسبيا ضعيفا بالنسبة مثلا إلى عدد سكان تونس الآن بمعنى أن وزن هذه الهجرات كان أقوى مما يمكن أن نتصوره لو أنه وقع بالنسبة إلى عدد سكان يشبه عدد سكان تونس اليوم.

بجانب ذلك هذه الهجرة التركية بالمعنى الواسع قد صادفت بلادا ضعفت. ضعف فيها جهاز الحكم، وتبع ذلك ضعف في الاقتصاد وفي مظاهر الحياة الأخرى، ونشأ شيء من الفراغ في كثير من الجهات، لا الفراغ السكاني فقط بل انهيار من الناحية الاقتصادية فكان لهؤلاء المهاجرين وزن أقوى مما لو كانت الهجرة من الناحية في ظروف أخرى في وقت آخر، باعتبار أنهم جددوا في بعض الأحيان تعمير بعض الجهات والعمران بمعنييه الذين وصفهما ابن خلدون بمعنى عدد سكان ونشاط البشر. فهؤلاء الأتراك بالمعنى الواسع، بحكم مشاركتهم في الجيش، واعتماد السلطة عليهم، لهم شيء من المال، يتقاضون مرتبات،

وهم يقتصدون في حياتهم فتكونت لهم ثروات تمكنوا بها من تنشيط التجارة وتنشيط الزراعة إلى غيرها من النشاطات. حينئذ هذا العنصر التركي كان وزنه في الحياة التونسية أكثر مما يمكن أن نستنتجه لو أننا اقتصرنا على الأعداد فقط، هذا أمر يجب أن نتذكره.

قلت هذه الهجرة ستتبعها بعد عشرات السنين هجرات أخرى هي هامة ومدروسة كثيرا ولذلك لافائدة في أن نطيل فيها. فهناك دراسات إضافية تتعلق بها. وهي هجرة تعرفون ما يقابلها في المغرب الشقيق هي هجرة الأندلسيين.

هجرة الأندلسيين في الحقيقة يجب أن نتذكر دائما عندما نتحدث عنها أنها الهجرة الكبرى التي تسمى بهجرة «الموريسكوس» أي المسلمون الذين بقوا في الأندلس تحت حكم الإسبان وتظاهروا بعد ذلك بالنصرانية وفقدوا بذلك ثقة الإسبان فيهم وطردوهم. فهذه الهجرة الأخيرة التي أجلت كل من كان يتصل بالإسلام في إسبانيا. هذه الهجرة قد أتبعت بهجرات أخرى توالت وتتابعت مدة قرون كلما استولى الإسبان على مدينة أو جهة أخرى من الأندلس الإسلامية ففي أيام ازدهار الدولة الحفصية جاء كثير من العائلات الأندلسية إلى تونس وانتصبت في غالب الأحيان في العاصمة في تونس وكان لها شيء من الامتياز لصلتها بالحكام، ولأن هؤلاء المهاجرين في هذه الفترة الأولى كان جلها من علية القوم ثقافة وثروة وعادات إلخ...

أما الهجرة التي وقعت في الآخر – هجرة «الموريسكوس» التي وقعت ما بين 1604 تقريبا إلى ما بعد سنة 1614 بالنسبة إلى تونس فقد كانت هجرة جمعت عددا أكبر بكثير. وهنا الأعداد لايمكن أيضا أن تضبط بصورة مدققة رغم العناية التي أظهرها كثير من الدارسين العرب والأفارقة من جهة والاسبان من جهة أخرى ولكن يمكن أن نقول أنه بالنسبة للمغرب العربي الكبير قد فاق هذا العدد مائتي ألف وربما فاقه بصورة واضحة لكن نالت منه تونس على الأقل أربعين ألف ويمكن أن يصل إلى ثمانين ألف حسب بعض التقديرات.

فهذا العدد عدد كبير نسبيا بالنسبة إلى تونس وإلى حالة البلاد التي ذكرتها إلخ... وهنا يتجدد أيضا ما قلت لكم وما وصفته من حالة البلاد فبقيت البلاد في الحقيقة، لم تمض على الفتح التركي إلا بعض عشرات السنين، فما زالت البلاد ضعيفة، مازال هناك ضعف عام وهذا ما يفسر لنا حرص حاكم البلاد إذ ذاك «عثمان داي» وهو من أبرز الدايات وأكثرهم جرأة وحكمة في أعماله، وكذلك بعض أهل الصلاح في «سيدي أبو الغيث القشاش» حرصهم على أن يعينوا بجميع الوسائل هؤلاء الأندلسيين، أن يبحثوا لهم عن أماكن تمكنهم أن ينتصبوا فيها، أن يقطنوهم الأراضي إلى غير ذلك من الأمور فبذلك انتشر في الأرياف خاصة في الشمال وفي الشمال الشرقي في تونس حول العاصمة وبعيدا عن

العاصمة شيئا ما، كثيرا من الأندلسيين الذين كانوا مزارعين في الأندلس فوجدوا أراضي هناك وأعطوا بعض التسهيلات كما نقول اليوم، وأمكن لهم أن يعمروا أراضي وأن ينشئوا قرى ومدنا صغيرة معروفة حتى الآن، أشهرها «نشتور» ومنها حلقة الأندلس في السلوكية، العالية إلى غير ذلك وأكثر المدن الصغيرة التي نجدها على الشواطىء وبعيدة على الشواطىء بين تونس وبنزرت في ممر نهر «مجردة» إلى غير ذلك، فهذه الهجرة حينئذ غيرت شيئا من مظاهر الأرياف بإنشاء هذه المدن، بهذا التعمير خاصة وأن هؤلاء الأندلسيين لم يكونوا ككثير من التونسيين في ذلك العهد وقبل ذلك العهد، وخصوصا في ذلك العهد بالضبط يهتمون بزراعة الحبوب فقط، بل كانوا يهتمون بالزراعة المتصلة بالأشجار، الزيتون وغير ذلك من الأشجار المثمرة، فبذلك تغير تمام التغير وجه قسم من البلاد التونسية، وبذلك رجع شيء من الاعتدال في النسيج السكاني التونسي. كيف ذلك ؟

يجب هنا أن نتذكر أنه وقع من جملة الهجرات الكبيرة التي وقعت في إفريقيا أي في تونس اليوم من أيام صنهاجة، من أيام بني زيري إلى أيام الحفصيين أيضا هجرات عربية بدوية خاصة تهم بعض البطون من قبائل بني هلال وبني سليم، فهؤلاء الأعراب قد كان تأثيرهم على هذه البوادي بأن تقلص شيء من الزراعات المتصلة بالأشجار بما فيها زراعة الزيتون لفائدة الزراعات التي تساعد هذه القبائل في نوع حياتها وهي حياة الترحال. كان في القرن الرابع عشر وعلى يد بعض البطون من بني سليم الذين وصلوا حتى قريبا
كان في القرن الرابع عشر وعلى يد بعض البطون من بني سليم الذين وصلوا حتى قريبا
من نهر (مجردة) فبهذه الهجرة الأندلسية الأخيرة رجع شيء من التوازن أو شيء من التعديل لهذه الظاهرة التونسية التي وجدت من قبل. هذه حينئذ هجرة أخرى لها تأثير على الحياة هي هجرة متصلة بالعكس إن شئتم فهي هجرة قد نتجت عن انهزام المسلمين في إسبانيا عند تقهقرهم عن إسبانيا ونزوحهم إلى تونس بصورة خاصة وإلى أراضي المغرب العربي بصورة عامة. ولكن تلاحظون كيف أنها أثرت في عدد السكان.

هجرة أخرى من نوع آخر تعرف أمثلة لها في جميع تاريخ البلدان العربية والإسلامية وفي غيرها من البلدان العربية والإسلامية، والهجرة التي تنتج عن قرار من الحكام في تغيير وضع السكان لأسباب سياسية أو عسكرية أو غيرهما.

وقع في سنة 1762 في تونس شيء من هذا النوع إذ قرر علي باي بن حسين أن يجلي من جهة تسمى - جبل الوسلات - وكل مايتصل به من المداشر وغير ذلك. أن يجلي كل «الوسلاتية» وأن يخرجهم تماما. أن يهدم منازلهم وأكواخهم، وقد كانوا جميعا من المزارعين المستقرين هناك، فانتشروا في الضواحي القريبة وشبه القريبة، وتعاملوا أيضا

مع الأندلسيين الذين استوطنوا تلك القرى التي ذكرتها لكم وتلك المدن الصغيرة وأصبحوا بعد عملهم ونشاطهم مثرفين شيئا ما، فأصبحوا عملة فلاحيين أولا، استفاد منهم هؤلاء الأندلسيين ولكن بالمثابرة والاقتصاد وغير ذلك، خاصة وأن الهجرة تحرك في الإنسان في كثير من الأحيان رغبة في العمل والحرص على الجمع إلى غير ذلك، فأصبحوا بعدة مدة مزارعين هم أنفسهم يشترون الأراضي وبذلك أيضا كان لهذه المصيبة وهذه الطامة، وجه ربما استفادت منه الزراعة التونسية والاقتصاد التونسي.

هذه أنواع من الهجرات، لكنني أريد أن أنبه فقط وبكل سرعة لأنني أطلت شيئا ما إلى هناك هجرات محدودة بجانب هذه الهجرات الكبيرة التي تتصل بأحداث تقع في وقت من الأوقات نؤرخها وهذه نتائجها. هناك هجرات ربما لم يقع التنبيه إليها ولهذا أستسمحكم في أن أشير إليها فقط ولا أدخل في التفاصيل.

رأيي أن البلدان الإسلامية تعرف نوعا من الهجرة الدائمة، لكنها هجرة قليلة المدى لا تهم كثيرا من الناس ولكنها هجرة متواصلة. ولكننا إذا نظرنا إليها فيما سماه مؤرخي البحر الأبيض المتوسط من الضفة المقابلة في الضفة الشكالية مثل «ماكسيم أبروديل» في المدى الطويل هذه الهجرة لها أثر عظيم فيما أظن، هذه هي الهجرات المتصلة بالإسلام، المتصلة بالحج. ففي كل سنة تذهب قافلة الحج مبتدئة من المغرب الشقيق إلى الجزائر إلى تونس إلى ليبيا وتنتهي إلى مصر، بعضها قوافل برية وهناك قسم لابأس به من الحجاج ينتقلون على ظهر السفن ويقيمون قليلا من الزمن بالاسكندرية أو يالقاهرة إلى غير ذلك. ولكن منهم من يستقر هناك، ومنهم من يتزوجون ويلدون ويصبحون من سكان تلك البلاد، وبذلك تقع الصلات ويقع التجاوب لأن الحج ليس موسما دينيا فقط وإنما موسما تجاريا. ولأن انتصاب هؤلاء يسهل العلاقات التجارية. هناك هجرة للتجارة هناك تجارة ينتقلون وينتصبون، هناك هجرة للعلم إذ أن الإسلام أوصى بالسفر للسماع من الرجال مباشرة فهذه هجرة أخرى عرفت تونس الكثير منها وأشار إليها «ريمون» الذي تعرفون اختصاصه فيما يتعلق بالحياة في مصر والتجارة والاقتصاد في مصر في القرن الثامن عشر، في مقال قديم له كما أشار إلى أنواع أخرى من الهجرات أشرت إليها أنا أيضا في دراستي بـ : التاريخ التونسي = «L'Histoire Tunisienne»

فهذه أنواع من الهجرات أيضا أشرت إليها لأن لها كما قلت أثرا كبيرا في حياة الناس، ففي رأيي هذا له إسهام بجانب أمور أخرى في إدخال المرونة والتفتح في مجتمعنا التونسي الذي نعرف أنه ككثير من المجتمعات المتوسطية – لا في ضفتنا فقط بل حتى في الضفة الأخرى – التي تتصف بكثير من المحافظة خاصة فيما يتعلق بالزواج، خاصة فيما يتعلق

بالعادات إلخ... فأن ينتقل الناس هكذا وأن يتزوجون، كل ذلك يخرج بنا من نظام. l'indogamie إلى نظام L'ibsogamie إلى غير ذلك من الأنظمة التي تؤثر على الناس والتي تجعل مجتمعنا أقل محافظة ومما يظن الكثير تفتحا وتبدلا وتطورا على مر الأزمنة أكثر. أردت فقط أن أفتح بعض المجالات للنقاش إن كان هناك نقاش.

الحضور المغاربي بمرسيليا في القرن الثامن عشر

الطيب الشنتوف

في هذه المداخلة نتحدث عن حضور أبناء المغرب العربي بمرسيليا في القرن الثامن عشر. وحتى يتحقق لنا ذلك، لابد من إتخاذ بعض الإحتياطات الأولية. وهي إحتياطات تفرض نفسها بسبب موضوع الجامعة الصيفية المخصص هذه السنة لحركات الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ولا بد أن أشير في البداية أن منظوري للحضور المغاربي بمرسيليا في هذه الفترة يختلف عن منظور الأخصائي الذي عاش فيها ذلك أن نظرتي هي نظرة جامعي يشتغل بالأساس على المرحلة المعاصرة أي على القرنين التاسع عشر والعشرين.

ولئن آستقر رأيي على الكتابة في هذا الموضوع فلأنني أطرح على نفسي مجموعة من الأسئلة التي هي أسئلة مؤرخ للحقبتين المذكورتين.

ففيما يتعلق بموضوع الهجرة، أحسست بالحاجة للعودة إلى الماضي لمعرفة كيف كانت تجري الأمور قبل أن تستقر نهائيا عند نهاية القرن التاسع عشر حركات الهجرة بين الشمال والجنوب.

لذا كان من اللازم أن نعود إلى الوراء ونحاول معرفة حركات الهجرة التي يمكن أن نصفها «بالتقليدية».

وسنتاول هنا مثال الهجرة بين الغرب والشرق من الجزائر إلى المغرب والعكس، ومن الجزائر إلى تونس، ومن بلدان المغرب العربي نحو الشرق الأدنى.

والواقع أن حركات الهجرة من الجنوب إلى الشمال كانت قبل نهاية القرن التاسع عشر ضعيفة جدا بل تقريبا غير موجودة.

إستقيت الدليل على ذلك عندما أتيحت لي الفرصة خلال زيارتي لجامعة نيس ولمركز البحر الأبيض المتوسط الحديث والمعاصر للإطلاع على بعض الوثائق المحفوظة لمرسيليا ولا سيما الوثائق البلدية لهذه المدينة التي عثرت عليها في الغرفة التجارية.

وهذه الوثائق هي على جانب كبير من الأهمية من هذه الناحية فهي تقدم فكرة

ليست واضحة تماما حول الهجرة بين بلدان المغرب العربي ومرسيليا ونواحيها، وبين مرسيليا وجنوب فرنسا.

أما الإحتياط الأخير الذي نود الإشارة إليه فيتعلق بالجانب اللغوي. فالعنوان يتحدث عن : الحضور المغاربي بمرسيليا في القرن الثامن عشر، والوثائق المذكورة لا تتحدث البتة بمصطلح المغاربي أو المغاربية، بل تستخدم المفردات التالية : فمرة تتحدث عن المغاربة والجزائريين والتونسيين والأتراك، ومرة تتحدث عن مبعوثي سلطان المغرب وتونس والجزائر، ولا بد إذن والحالة هذه من تفادي الوقوع في خطإ المنهج التاريخي الذي ينطوي على مغالطة من ناحية المفردات.

ماذا يمكن القول عن الحضور المغاربي في القرن الثامن عشر أظن أن هناك نقطة أولى هي أنه فيما يرتبط بالحركة داخل حوض البحر الأبيض المتوسط كانت مرسيليا بمثابة نقطة مركزية ومحطة عبور بالنسبة لجميع مبعوثي وسفراء البلدان المغاربية وبلدان شمال إفريقيا، وأول ما نلاحظه هو أن المتوجهين على فرنسا خلال القرن الثامن عشر، والذين كان عليهم التوجه إلى باريس، كان يعطى لهم أحيانا لقب سفراء وأحيانا لقب مبعوثي سلطان فاس، وكانوا يتوجهون أحيانا إلى فيرساي بل و أحيانا إلى مدينة تور.

كان هؤلاء السفراء والمبعوثين كانوا يمرون عبر مدينة مرسيليا وأحيانا عبر مدينة تولون، ولكن غالبا ما كان يتم ذلك عبر مرسيليا.

وإذا كانت الوثائق المحفوظة تتحدث عن ذلك فلسببين إثنين. أولهما أن هؤلاء المبعوثين والسفراء كانوا من ناحية تنظيم وتمويل سفرهم محمولين على عاتق الغرفة التجارية لمرسيليا التي كانت تعمل لفائدة وزارة البحرية بباريز، والسبب الثاني هو أن هؤلاء السفراء كانوا أثناء مقامهم يستقبلون في مدينة مرسيليا من طرف مصالح البلدية التي كانت غالبا ما تنظم حفلات إستقبال الشيء الذي أدى إلى بقاء أثر ذلك في الوثائق المحفوظة. وبفضل ذلك يمكن أن نعرف جميع السفراء الذين ترددوا على هذه المدينة خلال طول فترة القرن الثامن عشر.

وإلى جانب ذلك كانت مرسيليا نقطة مركزية ومحطة عبور فيما يتعلق بالربط ما بين منطقتي البحر الأبيض المتوسط الشرقية والغربية. وهذا يرجع إلى عدة عوامل. فالمغاربيون الذين يتوجهون إلى القاهرة أو إسطنبول أو الإسكندرية لا يفعلون ذلك مباشرة وإنما من خلال المرور عبر مرسيليا نظرا لأن السفينة التي تنقلهم عادة ما تستأجر من أصحاب سفن ينتمون لهذه المدينة نلاحظ إذن كيف أن مجموعة من المغاربيين يذهبون إلى مرسيليا فقط لمتابعة طريقهم نحو الإسكندرية أو القاهرة.

وهؤلاء المغاربيون يمكن تصنيفهم على الأقل إلى ثلاثة أصناف فهناك، المبعوثون والسفراء، وهناك التجار الذين لا يقيمون تجارتهم مع فرنسا أو جنوبها بقدر ما يقيمونها مع بلدان البحر الأبيض المتوسط الشرقية، وثمة أخيرا المغاربيون الذين سيشكلون صنفا خاصا ويتعلق الأمر هنا بالمتوجهين إلى الديار المقدسة قصد أداء فريضة الحج، وخلال القرن الثامن عشر كان هناك، عدد من الحجاج الذين يسلكون الطريق البحرية، ولكن العدد الأكبر كان يتوجه عبر السكك الحديدية، وهو أمر تقليدي ومعروف، ومع ذلك فإن الذهاب عبر البحر كان متداولا، ومن هذا المنظور فإن مدينة مرسيليا وميناءها وكذا مدينة تولون كانت تلعب دورا مركزيا في حركات التنقل بين الجنوب والشمال، وبين المناطق الشرقية والغربية من حوض البحر الأبيض المتوسط.

والنقطة الثانية التي أود التركيز عليها في هذه المداخلة تتعلق بحضور التجار المغاربيين في مدينة مرسيليا بقطع النظر عن الحالات المرتبطة بمجرد العبور، فحديثي سيرتكز هنا على الفترات المتواصلة التي كان التجار المغاربيون يقضونها هناك، قصد القيام بعمليات تجارية مع ميناء مرسيليا ونواحيها وكذا جنوب فرنسا.

وفي هذه النقطة بالذات أريد أن أعقب على ملاحظة أحد كبار أخصائي التاريخ التجاري لمدينة مرسيليا الذي حاول أن يقدم جردا لعدد التجار المتواجدين في مرسيليا حسب أصلهم إبان القرن الثامن عشر، يتعلق الأمر هنا بالمؤرخ شارل كارير الذي ألف كتابا حول التجار المرسليين خلال الفترة المذكورة انتهى فيه إلى ملاحظة غياب شبه تام للتجار القادمين من بلدان العالم الإسلامي، ورغم أن الإحصاء الذي يقدمه شارل كارير للتجار المتواجدين في مرسيليا خلال القرن الثامن عشر حسب الأصل هو إحصاء صحيح، حيث لم يكن هنالك، سوى عدد قليل من التونسيين والمغاربة والجزائريين، رغم ذلك فإن ملاحظاته تحتاج إلى قليل من المراجعة والتعديل.

إن حرية التجارة والإقامة قد كان معمولا بها منذ القرن السادس عشر على الأقل في مواثيق السلم والمعاهدات التجارية، ولم يكن ثمة ما يمنع تجار منطقة المغرب العربي لا من التجارة في مدينة مرسيليا ولا حتى من الإقامة فيها (فهذا كان أمرا معمولا به على مستوى العلاقات بين ملك فرنسا وحكام تونس والجزائر والسلاطنة المغاربة).

ولكن إذا كان هذا الإتفاق على مستوى التعامل التجاري والإقامة مقبولا من منظور المعاهدات والمواثيق، فإن الغرفة التجارية لمرسيليا كانت تعمل كل ما في وسعها وتسعى جاهدة لإعاقة كل إقامة متواصلة من طرف التجار المغاربيين في مدينة مرسيليا.

وتحمل الوثائق أثر مجموعة من الصعوبات التي تبرز بين التجار المغاربيين والغرفة

التجارية لهذه المدينة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بإيجاد ترجمان يقوم مقام الوسيط بين الطرفين المتعاملين وكانت مصالح هذه الغرفة التجارية تفعل كل ما تستطيع لتحول بين التجار المغاربيين وبين إيجاد شخص يستطيع حل مشكل اللغة الذي يطرح عليهم أثناء مقامهم في مرسيليا.

صحيح أن عدد التجار المغاربة والتونسيين والجزائريين المتواجدين بميناء هذه المدينة ضئيل جدا، ولكن هذا الغياب شبه التام للتجار المغاربيين في مرسيليا كان له ما يعوضه وذلك من خلال إزدياد وتكاثر المحاولات التجارية لهؤلاء التجار مع ميناء المدينة، وقد ظهر هذا جليا إبتداء من أواسط القرن الثامن عشر.

وبالفعل فانطلاقا من هذه الفترة أصبح عدد التجار المغاربيين الذين يحققون مباشرة عمليات تجارية مع ميناء مرسيليا يزداد ويتكاثر، كما أن عدد هذه العمليات غدا يتطور وينمو بشكل ملحوظ جدا، وإذا كان غياب هؤلاء التجار عن مدينة مرسيليا غيابا شبه مطلق إلى حدود القرن التاسع عشر، فإن عدد الإقامات قد أصبح بعد ذلك يتكاثر وأصبح طول فترة الإقامة يمتد أحيانا إلى سبعة أو ثمانية أشهر، وقد تكون هناك إقامات مؤقتة ولكنها على جانب كبير من الأهمية والتي ينبغي أخذها بعين الإعتبار عند تناول موضوع الحضور المغاربي بمرسيليا في القرن الثامن عشر.

والنقطة الأخيرة التي أود أن أتطرق لها في مداخلتي هذه تتعلق بالأشخاص الذين يمكن أن نطلق عليهم صفة «دائمين» في مرسيليا وبالفعل فإن هذا المصطلح يصدق كثيرا على بعض الأشخاص، فهناك عدد من المغاربيين الذين يعيشون في مرسيليا ويقضون فيها فترات طويلة قد تغطي عدة سنوات والذين يعودون أحيانا إلى بلدانهم.

إن وضعية هؤلاء هي أقرب ما تكون من وضعية هؤلاء المهاجرين الذين يتمحور حولهم موضوع ندوتنا هذه.

وسيزداد عدد الأشخاص المذكورين بالتدريج لكي يطبعوا بشكل متميز حركة الإنتقال من الجنوب إلى الشمال إبتداء من أواخر القرن التاسع عشر.

ومن بين هؤلاء الأشخاص الذين يمكن أن نسميهم بالدائمين هناك فئة الرقيق والمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة في أحد سجون مرسيليا والذي لم يعد موجودا في القرن الثامن عشر.

هناك إذن هذه الفئة التي يمكن أن نصفها بالدائمة، وهناك فئة أخرى ظهرت مع بدايات القرن التاسع عشر وأنا أعني هنا بداية هجرة اليهود المغاربيين نحو مدينة مرسيليا

ووسط فرنسا، وأنا أذكر هنا على وجه التخصيص حدثا جزائريا جاء عقب الإنتفاضة المدنية بالجزائر في 1806 المترتبة عن الأزمة الفلاحية. فهذه الإنتفاضة أدت إلى هجرة ما يقرب من أربعين يهوديا جزائريا إلى مدينة مرسيليا.

وفي الختام أود أن أشير أنه مهما بدا الحضور المغاربي بمدينة مرسيليا ضئيلا في القرن الثامن عشر، فإن أثره قد بقي واضحا على هذه المدينة سواء من حيث نسيجها الحضري أو من حيث شكلها المعماري.

فقد كانت توجد في مدينة مرسيليا إبان القرن الثامن عشر مقبرة إسلامية «وهي مقبرة أحدثت أصلا لدفن موتى الجزائريين الذين كانوا يدينون بالإسلام والذين حصلوا على تلك المقبرة في مرسيليا بطلب منهم».

كما كان هناك، بهذه المدينة مكانا للصلاة أحدث على إثر طلب من قبل التجار والسجناء قصد أداء فرائضهم أثناء مقامهم بالمدينة أو عبورهم منها ويجدر بي أن أذكر مثالا أخيرا يتعلق بالآثار التي تركها المغاربيون في فن الرسم بمرسيليا، فهناك بعض اللوحات الموجودة بمتحف البحرية لهذه المدينة التي نشاهد عليها أشخاصا مغاربيين يرتدون ملابسهم التقليدية المعروفة، ويكاد يقتصر وجودهم داخل هذه اللوحات الفنية على ميناء المدينة الشيء الذي يبرز بوضوح هذه المطابقة بين المغاربيين والمبادلات التجارية.

البحر الأبيض المتوسط ـــ مرآة

فرانسواز غروند

على هاتين الجزيرتين وسط البحار جاءتني لأول مرة الفكرة، الكلمات والرؤى والأفكار تحلق في الفضاء ولا تعود. في «هايتي» كما في الطايوان وجدت نفسي في وضعية مطرب الروك الذي يغني بأعلى صوته ولا يسمع نفسه نظرا لأنه محروم من رجع الصوت، قلت في نفسي إنه لن يسبق أبدا أن وقع مثل هذا الإضطراب على ضفاف البحر الأبيض المتوسط. إيليس إستمكن منا بسفره الذي لا ينتهي فمغامرته كانت فقط أن ألقى بسفينته، لعبته في بئر خياله ونفخ عليها بقدرته العجيبة على الحكي، ولو مرة واحدة لم يحس إيليس بجزع حقيقي إزاء حياته أو هويته البشرية (هذا على الرغم من مغامرته مع خنازير الساحرة سيرسيه).

في البحر الأبيض المتوسط، يكفي أن يلقي المرء نظرة أمامه على الضفة الأخرى حتى لا يتيه بصره أولا يتيه هو بنفسه. كل شيء يوجد قريبا في هذا المجال المائي البيضوي الذي ظل يلعب منذ آلاف السنين دور المثبت والمهدىء برغم النزاعات والمواجهات التاريخية، لنتخيل أن هذه المنطقة كانت مجرد صحراء من الرمال.

لو كان هذا فإن التاريخ والنظم الفكرية والمراجع والدفعات المنبعثة من هذه النقطة الصغيرة التي تشكل، وهذا ما ينبغي أن يقر به الجميع، مركزا من أهم المراكز البشرية وأكثرها حساسية، لو حصل هذا لكانت كل هذه الأشياء مختلفة إختلافا جذريا عما هي عليه الآن.

إن الماء ذلك العنصر المحايد والثقيل يظل بالنسبة لسكان منطقة البحر الأبيض المتوسط بمثابة فراغ عليهم أن يملأوه وليس مجرد مصدر للثروات. اليوم يسمي علماء البيئة هذا البحر «مزبلة» وبالأمس كان يحمل إسم «بوثقة». المادة تتغير لكن الفكرة تبقى هي هي، ليس المهم هاهنا سوى دور البشر الذين يعيشون حول هذا المجال المائي الصغير، التاريخ هو الذي يصف دور البشر أو بالأحرى التواريخ، تاريخ الإخباريين والمؤرخين المكتوب والمنتقى والتاريخ الذي يحتوي على البعد الشعبي ـــ مكتوبا كان أو شفويا ـــ المعتمد على الصور المختارة المنجزة للإستجابة للمستويات الثقافية الضعيفة، كما هناك الذاكرة المحلية أو الجهوية غير المكتوبة والتقاليد الشفوية المنقولة بواسطة الرواة.

ما فتيء البحر الأبيض المتوسط بفعل كل هذه الإمكانات يمتلىء ويغدو أكثر فأكثر

مركزا لمواطن الذاكرة. إنه يملك قدرة مثيرة على الإحتواء الدائب المستمر، وهذه القدرة بالذات هي ما يخلق الشعور بالأمان.

بيد أن الأمان الذي يوفره هذا البحر السامي والموحد لا يكفي تماما جميع الشعوب التي تعيش حواليه. هكذا يترك أولئك الذين يحركهم حس المخاطرة ويؤرقهم نداء اللامحدود، يتركون وسط العالم ويذهبون إلى مناطق أخرى يبحثون فيها عن سبب الإختلال الضروري : فهل كان بوسع ماركو بولو وإبن بطوطة وكريستوف كولومب (حتى لا نذكر سوى الأسماء الأكثر شهرة) أن يقوموا بتلك الأسفار الخطيرة نحو المجهول المطلق لو لم يكونوا من أبناء منطقة البحر الأبيض المتوسط ؟ لو أنهم كانوا قد ولدوا في جهات أخرى من الأرض، فهل كانوا سيقومون بأسفارهم تلك لمجرد العودة بالغنائم والمال ؟... إن الغنائم بالنسبة إليهم لم تكن هي الذهب أو الحرير أو التوابل، بل هي المادة اللامرئية التي تغذي معرفة وخيال الشعوب.

إن أعظم ما ميز هؤلاء الرحالة هو دون شك قدرتهم على التخييل فقد رحلوا لأنهم أحسوا في مرحلة من حياتهم بأنه لا بد من ملء المرآة بالرؤى والطبل بالأصوات الحية التي ستردد طوال قرون من ضفة لأخرى، لقد أدركوا دائما أن مساحة المياه الجميلة والعزيزة التي كانت تبدو وكأنها توحد بينهم، لن تكون سوى شيء ميت لولا أنهم، وهم يرقبون بعضهم البعض، لم يكلفوا أنفسهم بمهمة تزويدها بالروح بصفة مستمرة ومتواصلة.

ويبدو أن إرادة الكفاح ضد سحر صورتها توجد عند جميع الشعوب التي تعمر منطقة البحر الأبيض المتوسط :

– فنظرتهم تتوجه نحو البحر لتدجينه وتطويعه والتحكم فيه أكثر، وأثناء توجهها نحو البحر . تحط عيون هذه الضفة على عيون الضفة الأخرى فتخلق مطابقات لا إعتباط فيها ولا صدفة، فثمة الملوك الذين أقاموا الحضارات كأخناتون وجوستنيان والسلاطين، وثمةُ تقنيات الغزو عن طريق الإلتحام وليس عن طريق الإبتعاد والإستيعاب وثمة الثقافة التي إستعملت كأداة لإستتباب السلم (الرياضيات، الجغرافيات المقارنة، المنافسات الإقتصادية، الأنظمة النقدية، الخيول، السفن، الإعفاء من رسوم الموانىء، الكفاح المشترك ضد القرصنة، الإقتراض أو التبادل ...الخ).

– نياتهم تتشابه وجميع فنون العمارة عندهم تحتوي على نقاط مشتركة (والتي تبقى مستقلة عن الظروف الطقسية المتشابهة أو التي يمكن إدراجها في نوع واحد).

فالبيت والمعبد في منطقة البحر الأبيض المتوسط يعيدان من خلال لعبة الظل

والضوء، إنتاج الخطاطة الفضائية للبحر وللبلدان التي تحيط به. إن الفن المعماري في هذه المنطقة يبدو كأنه يستجيب لثلاثة أوامر صماء : النظرة من الداخل والحماية من الإعتداءات الخارجية والتأمل في اللامحدود من خلال إنغلاق فضاء يصبح مركزا كونيا.

– ومن الناحية الجمالية، يطغى على بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط اللالون : سيراكوزا، مالطا، الحمامات، سيدي بوسعيد، الواجهة الشمالية للمغرب، ڤيل فرانش، سان تروبير، إسبانيا، مصر، لاساردين، تركيا، الجزر اليونانية، قرى قبرص، المدن الساحلية للبنان وسوريا، مراكز الصيادين اليوغسلافيين، الجزائر البيضاء والمدن التي تواجه الريح ...الخ.

– الموسيقى النمطية في البلدان العربية وتركيا، والتي ترتكز في إسبانيا وبعض المناطق الفرنسية على أنساق إرتجالية نصفية، تعتبر موسيقى أفراد. والإستثناءات تقتصر ها هنا على بعض الأغاني الساردية والألبانية المتفرعة النغمات، بالإضافة إلى أغاني يوغسلافية متعددة الأصوات والتي يبدو أنها تنتمي إلى مناطق جبلية لم تعد تشكل من الناحية الإيديولوجية جزءا من البحر الأبيض المتوسط رغم قربها منه.

– إنسان البحر الأبيض المتوسط يتميز بإيقاع حركته سواء الميالة للحرب، أو التجارية أو الثقافية، قليلة هي المناطق في العالم التي شهدت أناسا يتحركون بمثل ذلك الإيقاع : مصر وحروبها نحو الشام، الرومان، الفاتحون العرب، الحروب الصليبية، الإستعمار التركي، الإستعمار الفرنسي، حركات الإستقلال،هجرة العمال نحو البلدان المصنعة وعودتهم لأسباب إقتصادية ثم بحثهم من جديد عن هويتهم...الخ.

– إنسان البحر الأبيض المتوسط يبدو كأنه يحافظ على وعي حاد بفردانيته ويرفض النظام القبلي، لا توجد في أي جهة من هذه المنطقة مجتمعات على الطريقة اليابانية التي تمحى فيها شخصية الفرد أمام مفهوم الحفاظ على المجموعة، إن هذه الرغبة في تأكيد حضور الذات بالذات ومن أجل الذات هي التي أعطت لإنسان البحر الأبيض المتوسط دون شك عشقه للإستقلال وميله إلى التخريب، إن هذا الإنسان يعتبر نفسه مقاوما (لعناصر لا يتوصل دائما إلى تحديدها بوضوح). فالصورة النرجسية التي يعكسها له البحر تقوي شهوة النزاع فيه، البحر يرسل إليه باستمرار صورة الآخر التي تشبه بل تتطابق مع صورته هو فيحنقه ذلك ويغيظه.

إن عدوانيته الإيجابية وإرادة الإستقلال لديه تتأتى من رغبته في تدمير هذه الصورة التي تنكره وتقتله في أصالته، في ولوعه بحياة لا يكون فيها إلا هو.

– غالبا ما تنتظم الديانات والفلسفات في منطقة البحر الأبيض المتوسط حول المحور

التوحيدي، المصريون أنفسهم لم يحيدوا عن هذا المنحى بل صنعوا لأنفسهم آلهات موحدة جزئية : أوزريس، وإيزيس، وتوت وراع. واليونانيون كذلك : زوس وفيبوس، ونيبتون وهيرا،...الخ إنها المنطقة الوحيدة التي ظلت على مر التاريخ وفية لهذا المبدأ المتكرر. وإلى جانب هذه الصورة البشرية السامية لإنسان البحر الأبيض المتوسط المتأتية من غريزة بروميتيوس لديه، تبرز إرادة ــ بروميتيوسية هي أيضا ــ التخريب ومحاولة إتلاف الصورة ــ المرآة التي تلحق بوحدة الأفكار الأصلية في وقت لم تكن فيه البحار والأراضي تبدو كقطع مستقلة، إن تشكيل مجتمعات صغرى، وبروز جماعات من زعماء الحروب والخطباء، وإقامة قبائل وطوائف لها سلطات غير محددة كل هذه الظواهر يبدو كأنها تؤكد رغبة إنسان هذه المنطقة في إعادة النظر في كل تحصيل من النوع العقلي أو الروحي ومن جهة أخرى، فإن العديد من الجماعات المغربية والتونسية والساردية والإسبانية والإيطالية والتركية والمصرية يمارسون عبادات مؤلفة من أشكال إحيائية ولا بد أن نلاحظ هنا بأن هذه المجتمعات قد فقدت، بصفة إرادية أو لاإرادية، الإتصال مع البحر الأبيض المتوسط سواء نتيجة عوائق طبيعية (الجبال) أو بسبب الإتصال بقلب القارة الإفريقية أو الأوروبية (كناوة في المغرب، زعر في مصر، ستانبيلي في تونس، نستناريا في اليونان ويوغسلافيا...الخ) إن ثمة حاجة ماسة تدفع هذه المجموعات إلى العيش وهي مولية ظهرها للبحر (كسكان هايتي وبعض سكان البرازيل السوداء) الشيء الذي يشكل طريقة أخرى للاعتراف بوجوده وأهميته.

– ويترتب عما سبق أن الأساطير التي إستوحاها هذا الإنسان من خياله تتشابه وتتجاوب، ذلك أن وسائله في الإجابة والمسبة ليست غنية جدا (ماتانزا التون في تونس وصقلية إبان عهد الأسماك، أسطورة الجزة الذهبية، كبش إبراهيم...الخ).

– وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن النماذج المجتمعية القائمة ــ حتى عندما تختلف الديانات ــ يبدو أنها تتضمن أوجه شبه كثيرة.

زمانين وفضاء : هجرة الأخلوفيين المرغمة في الجزائر 1871 - 1902

الدكتور بيرون د ـ كانون

من المعلوم أن الأدبيات التي تعني بانتزاع أراضي القبائل الجزائرية، بفعل الإستراتيجية الإستعمارية الفرنسية، غزيرة وتشتمل على عدة مصطلحات، باتت مألوفة، من قبيل الطرد والحجز وإسترجاع المحجوز، وجرت العادة أن نقبل بسهولة بآثارها على السكان القرويين : أي أنهم يفقدون تدريجيا إمكانية الحفاظ على مستوى معيشي مقبول في البادية، بوسائل فلاحية تقليدية. وهناك إفتراض مغاير يتمثل في الهجرة نحو المراكز الإستعمارية سواء كانت حضرية أو قروية، وفي كلتا الحالتين فإن اليد العاملة المهجرة من الدواوير، المحرومة من أراضيها، تندمج في معظم الأحيان دون الحفاظ على وحدة العشيرة، داخل سوق العمل المهيمن عليه من قبل المقاولين الأوربيين وفي كلتا الحالتين أيضا يتضمن هذا القالب الجاهز فصل القرويين المهاجرين عن أراضيهم الأصلية، المسماة بالجماعية (أو عرش).

ولا شك في أن هذه الظاهرة تدخل في إطار إستراتيجية إستعمارية تمتد، بشكل شامل، من الفترة التي صدر فيها القرار القنصلي سنة 1863 والقاضي بإعادة تنظيم الأراضي الجزائرية «عرش» إلى غاية نهاية القرن. إلا أن ذلك القالب الجاهز يبدو غير ملائم، خاصة في هوامش مناطق الإستعمار الفعلي إذا ما تأملنا مليا التاريخ المحلي لعدد من المناطق المختلفة، مثل الكتلة الجبلية في «القبائل» والهضبة العليا أو المنطقة شبه الصحراوية الواقعة وراء جبال الأوراس. إن آختلاف التجارب قد يكون رهينا بمجموعة من العوامل المحلية، من شأنها أن تؤدي إلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعض المجموعات (قبيلة، فخدة، أسرة وكذلك بالنسبة لفرد واحد) بينما تسفر نفس العوامل عن نتائج محلية سلبية بالنسبة للبعض الآخر، ومن تم تنشأ خيبة الأمل التي تصيب أولئك الذين يريدون، بأي ثمن، أن تكون إستراتيجيات الإستعمار أو أشكاله (أو غيرها من الظواهر الشمولية كالهجرة القروية إلى المراكز الحضرية)، متشابهة من بلد إلى بلد ومن منطقة إلى أخرى، وفي إطار «نظام» واحد متخيل.

وتختلف الدراسة المقترحة هاهنا، لحالات الهجرة القروية، عن الغالبية العظمى من النماذج المفترضة، بمعنى أن فخدة أهل الروفي، المنتمية إلى قبيلة بني بوسليمان، تمكنت من

العودة إلى أراضيها الأصلية، بعد ثلاثين عاما من المنفى الإجباري وانتزاع أراضيها مرتين : الأولى سنة 1850 والثانية سنة 1873، بعد ثورة المقراني. و لم تكن تلك العودة كرما من قبل السلطات الإستعمارية بل لعدم وجود وسيلة أفضل لإستغلال أراضي أهل الروفي إستغلالا حسنا.

وقد امتد هذا الحدث التاريخي المتناقض على مدى ثلاثين عاما، ويعد فشل المشروع الإستغلالي الإستعماري تفسيرا أوليا له، كما قلنا ذلك آنفا، غير أنه لا يمثل تفسيرا وحسب بل، وهذا ما يهمنا أكثر، إنه يطرح أسئلة حول أثر الهجرة «المؤقتة» في المجتمع القبلي الجزائري. فما هو أثر الهجرة الإجبارية، ولو إلى بعد من كيلومترات معدودة، على النظام السوسيو إقتصادي لمجموعة سكانية صغيرة، منسية نوعا ما، في التاريخ القبلي المغاربي ؟ ما مدى التشتت الذي تعرضت له الهوية القبلية لأهل الروفي، بعد ثلاثين سنة، بعيدا عن موطنهم الأصلي ؟ وإذا كانت هذه المداخلة لاتستطيع الإجابة على كافة الأسئلة المطروحة فإنها ستقترح مجموعة من الفرضيات التي أتمنى أن تساعد على موضعة هذه الدراسة في إطار أعم من الدراسات السوسيو سياسية للهجرة القروية في بلدان مغاربية تعرضت أحيانا لاستعمار إعتباطي وغير شامل.

منفى أهل الروفي (1872 - 1873) :

أصبحت فخدة أهل الروفي من قبيلة بني بوسليمان، تشكل أهمية كبيرة، بالنسبة للوجود الإستعماري في الجزائر إثر ثورة سي صدوق بن الحاج، سنة 1850، بمنطقة الأوراس. وقد كلفتهم كثيرا مشاركتهم في المقاومة الجديدة المنضوية تحت لواء الزاوية الرحمانية الموجودة بترحانيمين في واد أبيوض، إذ طردو من أراضيهم بالواحة المسماة أهل الروفي على ضفاف واد أبيوض (أورحيوض) في الدائرة العسكرية لبسكرة (أنظر الخريطة) وآضطرت تلك الجماعة إلى الإستقرار «في بعض القرى المجاورة»[1].

وكانت أراضي «العرش» (Arch)، الآنفة الذكر، تتكون، حسب تقارير المصالح المختصة بشؤون الأهالي، من 30 هكتارا موزعة إلى 330 قطعة، كان بعضها ملكا حبسيا. ولما كان عدد الأسر التي تم إحصائها (74 أسرة تتكون من ما مجموعه 284 نفر) فمن

(1) Archives d'outre Mer, Aix en provence (AOM) Algérie serie KK (province de constantine) III.H.Domaines (Dom) sur général de la Division de constantine Gen Divi). 12 Juin 1875.

البديهي أن تلك الأراضي كانت تستغل بطريقة كثيفة من قبل مجموعات محدودة جدا. وكانت هذه الظروف مغايرة على ما يبدو لتلك التي كانت تحكم عيش الجماعات الأخرى المنتمية إلى بني بوسليمان والمستقرة في وادي العيدي المجاور إذ كانت الطبيعة المجزأة للأراضي، في هذا الوادي، أقل وضوحا، مما يعني توفر نوع من الوحدة الترابية الجماعية الشيء الذي لم يكن موجودا لدى أهل الروفي (مناظرة 1 — 2).

وكيفما كان الأمر فيمكننا أن نستنتج أن الهكتارات الثلاثين، الآنفة الذكر، لم تكن لها أهمية قصوى في نظر السلطات الإستعمارية ما بين 1850 و 1870، ذلك أن الطرد الذي طال أهل الروفي سنة 1850، حدث دون حجز «رسمي» كما أن عودة أغلبية الأسر وقعت، فيما يبدو، دون أي تدخل مباشر من قبل السلطات الإستعمارية [2]. وكان ذلك مغايرا لما حدث إبان ثورة 1871 لا بسبب الأطماع الإستعمارية في أراضي أهل الروفي بل لكون تلك الأراضي واقعة في منطقة «خنشلة». ومن تم فإن أقصى ما يمكن أن تؤدي إليه هو أن تساهم بشكل غير مباشر في إقامة مركز أوروبي في تلك الواحة المجاورة[3].

وقد كان موقف السلطات في منطقة بيسكرة سنة 1871، في الواقع، مغايرا لموقفها في الخمسينيات من ذلك القرن.

فلأسباب ستتضح فيما بعد، فضلت بعض السلطات، في البداية، بما في ذلك لواء منطقة قسطنطينة، **المصادرة المباشرة** والكاملة لأراضي أهل الروفي وطردهم من مقاطعة وهران [4]فحينما تم إعلان قرار عام بحجز أراضي العرش، مع التحفضات المصاحبة له والمتعلقة باسترجاع المحجوز، بدون ترحيل السكان [5]. أصبحت وضعية أهل الروفي تكتسي طابعا خاصا.

وهكذا، فخلال عدة أجيال، لن يتضح ما إذا كان ما طال أهل الروفي يعد حجزا أم مصادرة وقد يتساءل المؤرخون، حينما يرون ما حدث لأهل الروفي عن عدد الحالات المشابهة ؟ أيمكننا أن نبني على ضوء ذلك فرضية عامة أم أن الأمر يتعلق بحالة فريدة من نوعها ؟

وتدلنا الدراسة المعمقة لتطبيق القرار القنصلي في هذه المنطقة، وفي غيرها من المناطق الأخرى الكثيرة، فيما أعتقد على أن الأمر لم يكن كذلك.

(2) AOM III H.9 commandant du cercle de Tebessa (CC Tebessa) au receveur des domaines d'Etat, 12 Mars 1873

(3) عن خنشلة أنظر :.....

(4) AOM III D Gouverneur général au Gen Divis, 15 Janvier 1873

(5) عن مصادرة 1871 أنظر ص 24 وما يليها من C.R Ageron

وتظهر نشرة أولى للحاكم العام لماذا كانت وضعية أهل الروفي وأراضيهم وضعية خاصة، إذ يقترح الحاكم العام، طريقة مستعملة فيما مضى لمعاقبة الفخدات الثائرة مستبعدا فكرة تهجير الفخدة كلية إلى الغرب، وتتمثل تلكم الطريقة في **التشطيب على إسمها من لائحة الفخدات المعترف بها في قبائلها** والعمل على **تشتيتها** في مختلف مناطق الولاية، أما فيما يخص أراضي الفخدة، التي لم تعد موجودة، (والتي تعود إذن إلى قبيلة بني بو سليمان لتسقط تحت طائل نظام القرار القنصلي) فيقترح المقيم العام إيجار القطع الأرضية الثلاث مائة، التي كانت في حوزة أهل الروفي في واد أبيوض، إلى أعمامهم في بني بو سليمان و لم تكن هذه الفكرة عملا خيريا إذ كان الحاكم العام يعلم أنه يجب إيجاد طريقة للحصول على أراضي لإلحاقها بأراضي الدولة، حسب مديرية قسطنطينة، لا في واد أبيوض لأنه جد معزول بل في خنشلة، التي يمكن أن تتحول عند الإقتضاء إلى مركز إستعماري.

ولهذا الغرض إقترح الحاكم العام في البداية إعطاء أراضي أهل الروفي إلى الفخدات غير الثائرة من بني بوسليمان التي تملك (أيضاً على شكل **عرش**) جزء من (2000 إلى 2500) هكتار قابلة للإستعمار في منطقة خنشلة. وقد يصبح هذا الحل المؤقت دائما إذ يمكن أن يحدث تبادل بين كل من أراضي الدولة، التي تتولى إدارة أراضي **عرش** الخاصة بأهل الروفي (سابقا)، وبني بوسليمان في خنشلة. وقد تم تنفيد هذا المشروع في خطوطه العريضة إبتداء من فبراير ومارس 1873. غير أن مسار تنفيذه عرف تغيرات ليتوقف في النهاية نتيجة لتغييرات سنراها فيما بعد.

وكانت أولى التغييرات، التي زعم أنها حدثت لأسباب إنسانية، تتمثل في الإستعاضة عن التهجير القسري **الجماعي** لأهل الروفي بتفريقهم أسرة أسرة. كما كانت إمكانية ترحيل فخدة منفية من منطقة إلى أراضي تم إخلاؤها حديثا من فخدة ثائرة أخرى (أولاد سيدي عبيد في تبسنا) تبدو منطقية وإقتصادية، على الأقل، إلى أن ظهرت بعض التناقضات سواء في موطن منفاهم أو في مواطنهم المهجورة.

ودون أن يكون فكر قائد تبسنا متوجها إلى وضعية المهاجرين من أهل الروفي فإن قدومهم الوشيك إلى منطقته أثار قضية وضعية الأراضي المخلفة من قبل المهاجرين المنفيين. فحسب قائد تبسنا لم يكن هناك وجود (الصفقة) من أجل إيجاد الأراضي المخلفة من قبل أولاد سيدي عبيد كما أنه حتى وإن كان بالإمكان توطين الفخدات بحاجة إلى الأراضي الصالحة للزراعة، في عرش أولاد سيدي عبيد فلن يكون باستطاعة تلك الفخدات أن تؤدي ولو قدرا بسيطا لايجار تلك الأراضي. وكيفما كان الحال فإن المراسلات بين المديرية

الفرعية في بتنا والمديرية المركزية تدل على أن السلطات لم تكن مهتمة بالوضعية المادية لأهل الروفي بقدر ما كان يهمها أن تضمن إمكانية إستقلال أراضيهم في مخططها الإستعماري بخنشلة، وكان ذلك المخطط يتوقف على إستمرار الغموض القائم حول وضعيتهم التي لا هي بحجز ولا مصادرة.

وقد تلقت المديرية الفرعية، حتى قبل ثلاثة أشهر من الهجرة الإجبارية لأهل الروفي، من أحد أفراد أسرة إبن شنوف من صوف الصحراوي بوعكاز (المنافسين التقليديين لصوف بن كانا في الهيمنة على جنوب قسطنطينة)، عرضاً بشراء مجموع أراضي أهل الروفي لحسابه الشخصي بمبلغ يتراوح بين 40 و50 ألف فرنك [6] وقد وافق قائد باتنا مباشرة غير مكترث كثيرا بكون أراضي «عرش» غير قابلة للبيع، قانونيا قبل مرحلة قادمة من نظام القرار القنصلي[7] فصرح بأن بيع تلك الأراضي إلى طالبها سيمنح السلطة ما يكفي من المال لإقتناء الأراضي الصالحة للإستعمار بخنشلة.

غير أن الإعلان عن الطلب الأول بخصوص إستغلال أراضي أهل الروفي ستواجهه عراقيل من شأنها أن تعوق إتمام الصفقة المرتقبة فيما يخص أراضي واد أبيوض. ولن يستفيد المهاجرون من أهل الروفي من هذه الوضعية إلا بعد جيل واحد من مهاجرتهم. وكان ذلك بشروط قابلة للنقاش. وفي الواقع، حسب مقتضيات القرار القنصلي سنة 1863، فإن أية إعادة تنظيم الأراضي «العرش» تدخل ضمن إختصاص السلطات المكلفة بأملاك الدولة. غير أن مدير تلك الأملاك إدعى في أول نشرة له بخصوص أراضي أهل الروفي، بأن مسؤولياته عن هذه الأراضي كانت نسبية من وجهة نظر تقنية، بالنظر إلى وجود فئتين من أهل الروفي فضلت المديرية الفرعية تجاهلهما : ويتعلق الأمر بالمهاجرين منهم في الفترة ما بين 1850 – 1871، الذين لم يشاركوا في الثورة إذ لم يكونوا قد عادوا آنذاك إلى وادي أبيوض. فهل كانوا إذن معفيين في حدود الجهة المخصصة لهم، تقليديا، من أراضي أهل الروفي ؟ وبوسعنا أن نطرح السؤال ذاته فيما يخص الأسر التي إدعت أنها لم تستجب للدعوة إلى الثورة رغم وجودها في عين المكان آنذاك. وبإمكان الفريقين، اللذان ما زال وجودهما يثير الجدل، المطالبة برفع الحجز عن جزء من أراضي أهل الروفي.

ويبدو أن إلحاح السلطات العسكرية المساندة لمبدإ الاستغلال الإستعماري غير

---

(6) AOM,III.F قائد المديرية الفرعية ببتنا إلى لواء المديرية العامة بتاريخ 10 دجنبر 1872.

(7) عن مراحل القرار القنصلي أنظر مقالنا Reception of the Algerian Douar commune and reactions to arch and low, 1863 - 1881 in J-61 vatin connaissances du Maghreb 1985 pp 369-385.

المباشر لبوادي أبيوض، كانت له الغلبة على رأي إدارة أملاك الدولة التقني، على الأقل في تلك الفترة الأولى. وقد تبنت إدارة أملاك الدولة فكرة جديدة مؤداها أن الحجز في وادي أبيوض ينطبق «على كافة أراضي أهل الروفي سواء عاد مالكوه أم لا»[8].

ويمكننا أن نفسر هذا التحول الذي طرأ على موقف أملاك الدولة، باعتقادي، بالتغير الذي لحق طبيعة الخطة، الإستعمارية المحلية. فإبان العرض الأول، الذي تقدم به بن شنوف، كان من رأي المديرية الفرعية لباتنا أن بيع أراضي أهل الروفي هو وحده الكفيل بإنجاح المشروع «الحقيقي» المنصب على خنشلة[9] وهكذا تم إستبعاد الإيجار، وهو الطريقة المتبعة عادة من قبل أملاك الدولة حيث يتم الحجز على أراضي «عرش»، لسبب بسيط يتمثل في أن إيجارا سنويا ما لن يكون كافيا لتوفير الموارد المالية الضرورية لإقتناء الأراضي بخنشلة. وكان العرض الثاني، الذي تقدم يه القايد سي ميحوب بن شنوف، من فخدة تراب الشرقي، بخصوص وادي أبيوض، على العكس من ذلك، مختلفا في طبيعته.

فقد أعلن سي الميحوب، (أحد أفراد أسرة بن شنوف الثلاثة المعينون في مناصب قيادية بدائرة بيسكرة إثر إنتفاضة 1871)[10]، أنه على إستعداد ليشتري لحسابه الخاص أراضي عرش الأبيرة، بجماعة خنشلة، بما مبلغه 2999 فرنك[11].

وبمجرد انتصابه كحائز أهلي، لجزء من الأراضي التي تروم السلطات إستعمارها، سيقوم بمبادلتها بأراضي أهل الروفي، وقد راق هذا الإقتراح مباشرة للمديرية الفرعية. ويدلنا هذا على أن شخصيات مهمة كانت ترى أن ما تمنحه سيمكنها من تجاوز وضعية الحجز في وادي أبيوض، التي لا تملك أمامها حيلة. وكانت وضعية تلك الشخصيات أكثر من الحائزين الشرعيين لحقوق «العرش» (بني بوسليمان أعمام الفخدة التي تم حلها)..

وقد مضى قائد باتنا قدما في تطبيق هذه الفكرة، حتى قبل أن يحصل على رأي أملاك الدولة في الموضوع، إلى حد أن وكلاء القايد إبن شنوف وبعض خماسيه كانوا قد وصلوا إلى وادي أبيوض [12].

---

(8) 17 يونيو 1873، AOM III H 11 Don au Gen Divis

(9) فبراير 1873 AOM III F .SD Batna ou Gen Divis 1873

(10) أنظر C-R. Ageron المذكور آنفا (الجزء 1 ص 61). وهم سي الميحوب وسي مصطفى وسي هاشمي الذين سيحافظون على ود الإدارة العسكرية الفرنسية، بصفتهم ممثلين لصوف بوعكاز، إلى غاية 1874، باستثناء أهل إبن كانا.

(11) 12 و17 ماي 1873، AOM III F. S.D. Batna au Gen Divis

(15) 28 مارس 1874. AOM III H : Dom au Gen Divis

وقد عارضت المديرية الفرعية، بجهودها في الإسراع بإنهاء هذه القضية، وجهة نظر : أملاك الدولة المترددة. وإذا كانت هذه الأخيرة لا تناقش الغاية النهائية المتمثلة في الفوز بالأراضي الجيدة باسم **عرش** أهل الروفي فإنها أحست من الضروري إبلاغ الحاكم العام، بقسطنطينة، أنه حتى وإن تم الإعلان عن أن حجز أراضي أهل الروفي، الذي تم سنة 1872، حجز **جماعي ونهائي** فإن وجود عدد غير معلوم من **الأجانب** المشتركين مع فخدة أهل الروفي بصفة تقليدية، قد يؤدي إلى ظهور طلبات فردية برفع الحجز عن عدد من القطع الأرضية، فإذا تمت الإستجابة لتلك الطلبات سيجد المستفيد من التبادل أن مساحة الأرض التي حصل عليها قد تقلصت[13] وسيكون من شأن هذه الشكوك الناجمة عن أمور تقنية على حد قول أملاك الدولة، أن يمنع تحقيق أي مشروع مباشر لبيع أراضي أهل الروفي أو مبادلتها، ومن تم فإن أقصى ما يمكن القيام به هو إبرام عقد إيجار، لأمد متوسط وبالتراضي مع القايد سي الميحوب مع التنصيص على أن السلطات ليس بإمكانها بعد أن تضمن المساحة الدقيقة بواسطة عقد. ولتسهيل عملية إبرام هذا الإيجار يمكن أن يتم التفاوض بشأن سومة كرائية مخفضة[14] مناظرة 3 — 2.

*** بداية إسترجاع الملكية : الخسارات المادية الناجمة عن أراضي أهل الروفي :**

وقد إتضح أن تنبؤ إدارة أملاك الدولة بشأن طلبات رفع الحجز الفردية كان صادقا، فبعد سنة من رحيل أهل الروفي بدأت الطلبات تتقاطر ولم تتوقف طوال السنوات الموالية[15]، وكانت هناك محاولات، بالطبع من قبل السلطات لنفي هذه الإحتجاجات. إذ كانت تدعي أن أكثر أولئك الأجانب لا يملكون الحجة إما على مشاركتهم لأهل الروفي في أراضيهم أو عدم مشاركتهم في إعتداءات 1871. غير أن هذه الإعتراضات تبين بجلاء الشك الذي يحوم حول أراضي المهاجرين.

وقد بدأ مسلسل من الإضطرابات في وادي أبيوض، إذ بعد إعتقال القايد سي الميحوب (فيما أطلق عليه شارل روبير أجيرون Charles Robert Ageron(مؤامرات البارود) الموجهة ضد صوف أهل بوعكاز) وتعيين آغا «محايد» يدعى بن إدريس، وقد إضطرت إدارة أملاك الدولة مثلا، نظرا لعدم وجود طالبين آخرين، إلى الموافقة على إيجار تلك الأراضي، لمدة سنة، للشيخ محمد الصغير بن شيبة، من أولاد عبد الرحمان، مقابل

(13) 6 غشت 1873. AOM III.H :Dom au Gen Divis

(14) 8 أكتوبر 1873. AOM III.H/ Dom au Gen Divis

(15) 28 مارس 1874. AOM III H : Dom ou Gen

مبلغ زهيد قدره 100 فرنك. وقد برر هذا التنازل باعتباره محاولة لضمان الإعتناء بالأشجار الموجودة في تلك الأراضي إلى حين الوصول إلى حل أحسن.

وقد طرحت هذه المسألة لأول مرة من قبل القائد الجديد للمديرية الفرعية بباتنا إبتداء من 1875 إذ كان هذا الأخير هو أول من تلقى طلبات حق العودة وعقود الإيجار الفردية بوادي أبيوض من طرف عدد من أسر أهل الروفي المنفية إلى منطقة تيبيس[16]. فهل تم الإستماع إلى المهاجرين من منطلق أخلاقي أم نتيجة لفشل مشروع بيع أراضي أهل الروفي أو مبادلتها بأراضي قابلة للإستعمار ؟

ويبدو أن العلاقة بين القائد الجديد لباتنا والقايد الجديد لبني بوسليمان سي مصطفى بن باشترزي، الغريب بدوره عن تلك القبيلة، كانت تتسم بوقوع إنعطاف سياسي من كلا الجانبين. ففي يوليوز 1875 كان باشترزي في نظر قائد باتنا «شخصا يعمل من أجل عودة أهل الروفي»[17]. غير أنه بعد ثلاث سنوات إتضحت الطبيعة الغير عادلة لإستغلال أراضي «عرش» أهل الروفي. ورغم فشل مشروع المبادلة وطلب الإيجار من قبل أهل الروفي رأى القائد أنه من المقبول، بل من الأفضل، تجديد عقد إيجار تلك الأراضي مقابل 800 فرنك سنويا للقايد باشترزي الذي كان يستغل أراضي وادي أبيوض لحسابه الخاص.

وتجد هذه «الصفقة المربحة» تعليلها في أن باشترزي لاحق له في عرش أهل الروفي، بما أنه غريب عن القبيلة التي يسيرها، كما لم يكن له أي إمتياز قيادي وهكذا إذن حلت الضرورات السياسية، مكان الأولويات السابقة على العهد الكولونيالي ومحل المردودية، في أراضي أهل الروفي طوال فترة قيادة هذا «الأجنبي» بل كذلك فيما بعد، إلى غاية 1884 حين إندلعت ثورة عفوية في أوساط أهل الروفي **المهاجرين**.

وفي تلك الأثناء حلت أزمة هزت الإدارة الأهلية في دائرة بيسكرة. وآنعكست على «عرش» عدد من الفخدات المهمة التابعة لبني بوسليمان. فقد آغتالت الثورة التي قادها، في ماي 1879، بنو بو سليمان الأوفياء «للشريف» محمد بن عبد الله عددا من الزعماء الكبار للسلطة الإستعمارية (بما في ذلك باشترزي وقايد أولاد داوود بل كذلك «الأمير الولي» محمد بن عباس، في الأوراس الغربية).

أما الزعيم الروحي للثورة المعادية لأرستقراطية «الحكم الجديد»، المدعو الشريف محمد فقد انضم إلى زاوية سيدي صدوق بن الحاج القديمة التي أعيد تأسيسها بترحانيمين

(16) 28 أكتوبر 1874. AOM III F :S.D au Batna au Gen Divis

(17) 16 يوليوز 1875. AOM III F :S.D Batna au Gen Divis

في وادي أبيوض، قبل وفاة الإبن الأكبر لهذا الأخير، سنة 1878 ومباشرة بعد ردع الثوار، ومن بينهم عشر فخدات من أولاد داوود ومن بني بو سليمان، حكم عليهم بأداء غرامة جبائية وبحجز أراضيهم[18]ــ وهذا إجراء بالغ الأهمية بالنسبة لمصير أراضي أولاد بيوض ــ وعلاوة على الخسائر المادية لربيع 1879، فإن خسائر فشل إعادة هيكلة النظام المحلي المتعلق بالأراضي، أثرت تأثيرا بالغا على دائرة بيسكرة طوال سنوات عديدة. وقد انضمت قبيلة أهل الروفي إلى مقاطعة بيسكرة في شهر ماي 1884 بعد مضي إحدى عشرة سنة على هجرتهم الإضطرارية، وثمان سنوات على تقدمهم بأول طلب للعودة إلى أراضيهم **بصفتهم مكترين**[19]. ولما أعلن القائد عن عودتهم أوضح أن أهل الروفي يرغبون في تأسيس قرية على الضفة اليمنى من واد أبيوض في دوار راسيرة. (وهو تجمع أعيد تنظيم حقوقه، المعروفة بحقوق **عرش** خلال الأحداث التي طرأت منذ مغادرتهم، من قبل لجن الحجز والقرار القنصلي) ويمكننا الإفتراض أنه نظرا لانعدام أي طلب آخر بشأن الأراضي التي غادروها قبل إحدى عشرة سنة، فإن السلطات لم تعترض على هذه العودة، حتى وإن كان الأمر يتعلق الآن بالوصول إلى واد البيوض بمقتضى قرار قنصلي يخص فخدة أخرى من قبيلتهم. هذا وقد مرت سبعة أشهر قبل أن يتخد الحاكم العام قراره القاضي بالخروج من وضعية كانت تبدو إيجابية في البداية لكنها إتخذت طابعا سلبيا فيما بعد. وفي شهر فبراير سنة 1885، قام الحاكم العام مجددا بعرض بعض أراضي أهل الروفي للبيع، وبعضها فقط على مالكيها الأصليين.

بما أن تنفيد هذا القرار كان يقتضي بأن تقوم المصلحة الطوبغرافية برسم خريطة للقطع الأرضية التي تخص فخدة شطب عليها تقنيا من لائحة بني بوسليمان (دون أن يتم الحجز عليها قانونيا) منذ إحدى عشرة سنة. مناظرة 2 ــ 4.

وهكذا، ففي سنة 1885 كان أهل الروفي يعيشون وضعية **الأجانب** في بلدهم الأصلي. ولدى عودتهم كانوا يعلمون أنه يتعين عليهم القيام بعمل ودي لأجل الإستقرار هناك من جديد، لكنهم لم يفكروا في شراء، أراضيهم مرة أخرى. فعلى الأكثر، قد يكونون راغبين في الكراء نظرا لإمكانياتهم المادية المحدودة.

وفي الواقع فقد نجم عن إلحاح الحاكم العام، الذي يريد «بأي الوسائل» بيع هذه الأراضي، وضعية متناقضة : إذ أقام أهل الروفي بأراضي أسلافهم دون أي عقد وبالمجان طيلة عشر

(18) Chr R.Ageron.OP Cit, I.P 59 n°4

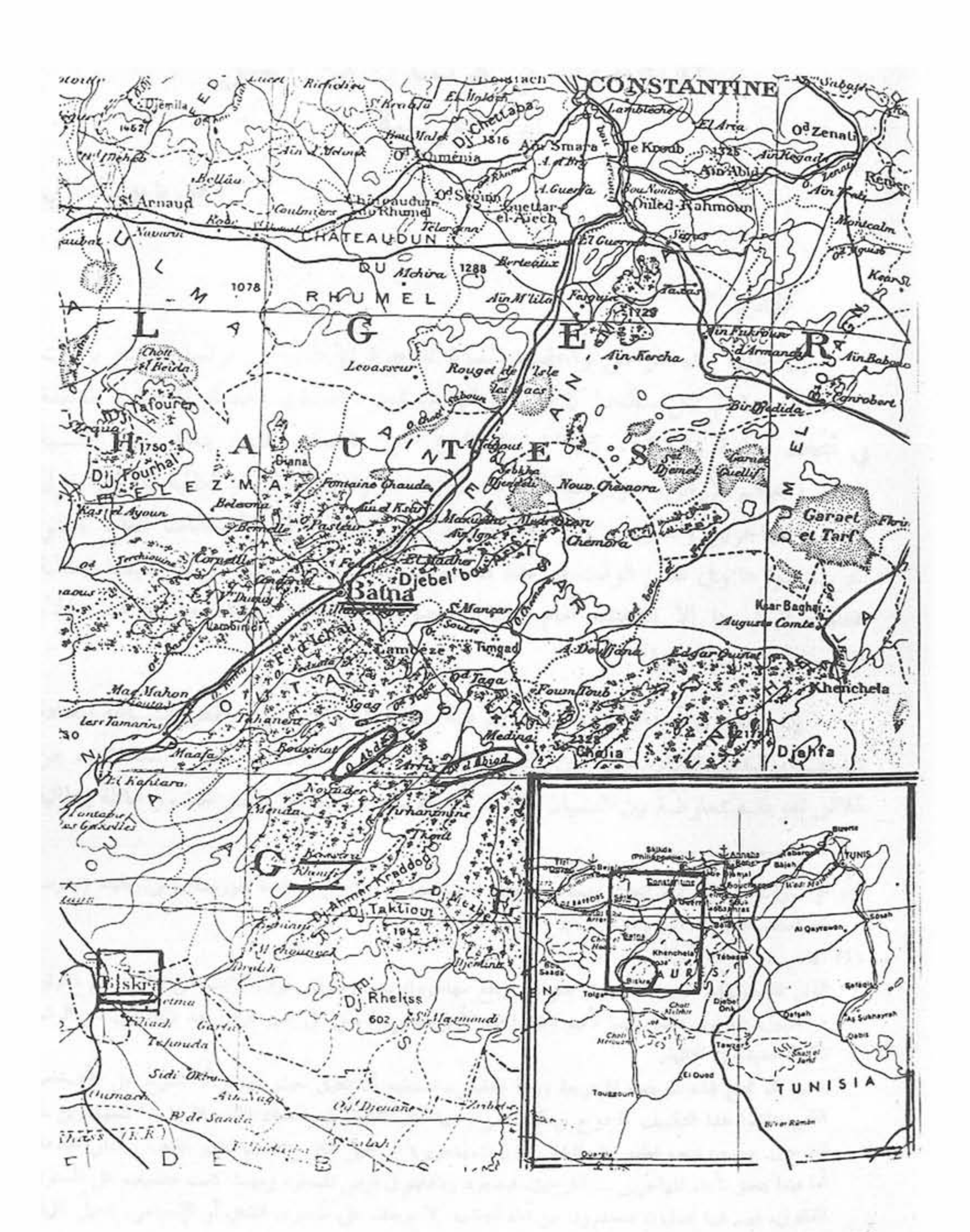
(19) AOM, IIIF : Gen Divis AU GG, 20 Mai 1884

سنوات إلى أن ذكر قائد بتنا سنة 1896 بهذه الوضعية المتناقضة[20]. ولما رأى العقيد المكلف بالمديرية الفرعية بأن الحكومة الجزائرية لم تبذل أي جهد لإستغلال هذه الأراضي، أصدر الأمر برفع الحجز عن أراضي أهل الروفي. وكان قائد باتنا، الذي لم يكن يؤيد فكرة إعادة بيع أراضي لا زالت تخضع لقانون عرش إلى مالكيها الأصليين، يعتقد أن الحجز من شأنه تتميم الإجراء الودي الآنف الذكر الذي إستفاد منه أهل الروفي منذ عشر سنوات. غير أن الحاكم العام الجزائري ألح على ضرورة إستعادة قيمة الأراضي غير المحجوزة بل المصادرة (مع أن هذا الأمر لم يكن رسميا). وقبل ستة أشهر على نهاية القرن إكتملت فصول ذلك التناقض. فقد صدر مرسوم بتاريخ 20 يوليوز 1899، يطلب ما قدره 1309 فرنك (أي أقل من نصف الإيجار الذي كان يدفعه فيما مضى القياد عن قبائلهم) قصد شراء قطعتين أرضيتين في **قبيلة راسيرة** (وتبلغ مساحة إحداهما 15 هكتارا أما الأخرى فحوالي 50 هكتارا)[21]. وكان هذا البيع (الذي تلاه سنة 1902 بيع آخر لأشجار محبسة بمبلغ 100 فرنك) بمثابة وسيلة تجعل الأهالي يستقرون بالأراضي.

وهكذا أضحى التناقض مطلقا. فقد بدأ أهل الروفي تجربة الهجرة كسكان مستقرين بأراضي جماعية ورثوها أبا عن جد، ولدى عودتها إستقرت فخدة أهل الروفي في بقع أرضية صالحة للزراعة بصفتها مالكة. غير أن الأراضي التي ستعيش فيها كان لها موقع جغرافي رمزي فقط : ذلك أن أهل الروفي آنتهى بهم الأمر إلى أن يكونوا مجرد مهاجرين ولو في أراضي ورثوها عن أجدادهم، إذ كانوا مستقرين وسط **عرش** دوار رسيرة. أنظر المناظرة 2 — 5.

(20) AOM. III F : S.D. Batna au Gen Divis. 27 Fèvrier 1898.

(21) مرسوم وزيري (الحكومة الفرنسة) بتاريخ 20 يوليوز 1899.


CONSTANTINE
Djemila
Dj. Chettaba
Ain Smara
Le Kroub
Ain Abid
Od Zenati
St Arnaud
Chateaudun du Rhumel
Ouled-Rahmoun
CHATEAUDUN
DU
RHUMEL
Montcalm
Ain Kercha
Ain M'lila
Ain Fakroun
Levasseur
Rouget de l'Isle
Bir Djedida
Canrobert
Dj. Tafourer
Dj. Fourhal
Diana
Fontaine Chaude
Nouv. Chemora
Garaet et Tarf
Chemora
Batna
Djebel bou Arif
Lambiridi
Timgad
Lambeze
Ksar Baghai
Auguste Comte
Edgar Quinet
Mac Mahon
Foum Toub
Khenchela
Medina
Chelia
Djahfa
El Kantara
Arris
Dj. Ahmar Kraddou
D. Taktiout
Dj. Rheliss
Biskra
Sidi Okba
TUNIS
Constantine
Batna
Khenchela
AURES
Biskra
TUNISIA

الإيطاليون في فرنسا : من التمثيل إلى الفرنسة

موريزيو كطاني

تقديم (*):

إن إعادة بناء المراحل والحقب المميزة للهجرة الإيطالية في فرنسا تسمح بإثبات أن هذه الهجرة لم تمثل سطحيا كما قيل. في الواقع، بمجرد إعادة إستحضار المعطيات الموظفة في أبحاث وطنية (1984، 1986، 1987) حول الشباب الذي يتخلى عن الجنسية الفرنسية بحكم الأرض، حول شبكات «التسغين» المتوارثة منذ الحرب العالمية الأولى، حول ترابطية المهاجرين وتصويت ممثلي لجنة المهاجرين الإيطاليين في الإنتخابات العامة والتي أنجزت بدورها وفي نفس الوقت في عدة مقاطعات، أبحاثا أحادية تهم تيارات إقليمية إيطالية مختلفة، لا تسعنا إلا الدهشة أمام إتساع وحيوية الشبكات المنشأة من طرف هؤلاء المهاجرين ــ النازحين[1].

إن المعطيات الميدانية (المقاربات النوعية ــ الجزئية) تؤدي إلى رفض الصياغة المعتادة للمعضلة، البديل الكلاسيكي بين التمثيل والعودة. بمجرد أن نعتبر إستقرار العائلات، من اللائق تعويضه بمعارضة بين النسيان والذكرى بالفعل، شريطة أن يتميز حضور عائلة إيطالية

(*) الإعتبارات هنا هي ثمرة أبحاث متبعة منذ 1981 بمساعدة ج. كامباني (جامعة فلورنسا) وس. باليدا (مدرسة الدراسات العليا في العلوم الإجتماعية).

(1) مهاجر ــ نازح، أجيال.

الذين نلقبهم بالنازحين، بلا زيادة، هم في الواقع مهاجرون ــ نازحون. هؤلاء الأشخاص والذين لهم دائرتين مرجعيتين، يقارنون دائما بينهما لأنهم تكيفوا مع الأولى، وهي الأصل، في حين عرفوا بعد ذلك وفي سن الرشد تكيفا جديدا في الثانية.

بمجرد أن نمنح لهذه المرجعية المزدوجة وزنها الحقيقي، نستطيع أن نطبق نعت المهاجر أو النازح على الأشخاص الذين عاشوا هذا التكييف المزدوج وهكذا، من وجهة نظر ثقافية، ليس هناك إلا جيلا واحدا للمهاجرين ــ النازحين. من هنا تنجم تعابير مثل «الجيل الأول للمهاجرين» أو الجيل الثاني، الثالث، تعابير غامضة وبالتالي خادعة. أما فيما يتعلق بأبناء المهاجرين ــ النازحين، فبمجرد ولادتهم في أرض المهجر، ومهما كانت جنسيتهم على المستوى القانوني، فهم فيها أصليون منحدرون من آباء أجانب. لا يوجد، على المستوى الثقافي أو الإجتماعي، «جيل ثاني». المصطلح لايصلح إستعماله إلا في تعابير كـ «جيل بيولوجي ثاني».

لتوضيحات مفاهيمية أخرى، أنظر التحديدات.

في فرنسا بالذهاب والإياب عبر الحدود، (عودة الدفق) فإن البحث الميداني يسمح بالتأكد من أن آمتلاك الجنسية الفرنسية لا يعني بالضرورة القطيعة مع الأصل حتى لو كانت الهجرة إستقرارا عائليا منذ رحيل الأجداد. من جهة أخرى، عندما تكتسب الجنسية الفرنسية، بموافقة شخصية أو بحكم الأرض، فليس لأجل هذا يحمل الإختيار الزواجي بالضرورة على أشخاص مثلما على أعضاء شبكة قروية محمية وفي الأخير، فإن النشاط الإقتصادي غالبا ما يظل خاضعا لهذه الشبكة بالإضافة إلى النشاط السوسيو — سياسي.

المجتمعات المحلية عند الرحيل :

إن محاولة إحتواء المهاجر — النازح، الفرد في مجتمع إيطالي محلي — متوسطي أو من جبال الألب — في إنتساب شكلي، واضح وخاص لجنسية — إيطالية أو فرنسية — هي نظرة سوسيو مركزية للعلاقات بين الدولة والمجتمع المدني. في القرن الماضي، ليس أكثر، لم يكن له كبير معنى في نظر المعني. في حين، بما أن الطبقات الحاكمة، السياسيون والموظفون، منحت أهمية لهذه النظرة، فإنها تاهت في حكمها ونعتت أعضاء المجتمع المحلي بـ «النسب الفاقد للحس الخلقي»[2].

إذا كانت الهجرة منيرة تاريخية لايطاليا ما قبل الوحدة، فإن الهجرة الإقتصادية للمجموع (والتي تختلف عن الهجرة الحرفية والموسمية التي سبقتها) قد تطورت منذ 1830. إن ميزتها البارزة في كونها تختلف من منطقة لأخرى. نعلم أن وجهات الرحيل غالبا ما كانت خاصة (سوري 1971)، في القرن الماضي، التوجه نحو فرنسا كان يمثل بابا للتخلص لرجال الشمال، وبنفس الطريقة، توجه الصقليون نحو تونس أو نحو أمريكا منذ نهاية القرن التاسع عشر وخصوصا منذ الحرب العالمية الأولى[3].

إن دراسة الظاهرة تبين أن الخصوصيتين الأساسيتين، الأسباب السياسية والأسباب الإقتصادية، لاتكفي لتبيان تنوع خصوصيات ظاهرة الهجرة. إن مختلف القوى، والتي على المستوى السياسي الوطني كانت مؤيدة أو معارضة للهجرة، لم تنجح في ممارسة مراقبة حقيقية. النزوح كان متميزا بتعاقبات هجرية محلية، وأن القرار المصحوب والمبرر بالضغط السياسي — الإقتصادي، كان يحال على الصبغة المحلية.

---

(2) BANFIELD, E.C, Le basi moral di una Societa arretrata Ed. Il Molino.

(3) خلال قرن واحد (1876 — 1976)، وحسب الإحصائيات الرسمية الإيطالية القليلة، فقد هاجر ستة وعشرون مليونا من الأشخاص، من بينهم أربعة ملايين نحو فرنسا. المناطق الأكثر مساسا كانت هي مناطق الجنوب. العودة من أمريكا (1905 — 1976) وصلت 3,5 مليون، ومن أوروبا 5 مليون (1921 — 1976).

مبلغون من الجنسين، متقدمون في السن، أصلهم من الأودبارم بليزانس، من جنوب لاتيوم أو صقلية، يعتبرون جلهم أن الشكل الأكثر فعالية لتدريج أبنائهم في العمل كان هو ولادتهم في الخارج وإعطائهم جنسية أجنبية إن أمكن، حتى إذا ما شبوا أمكنهم الإقامة والعمل في ظروف أحسن. من جهة أخرى، بالنسبة للشباب الذين لم يصلوا بعد ثماني عشرة سنة، نلاحظ أنه في نفس العائلة، يأخذ مختلف الأبناء جنسيات مختلفة [4].

من هنا يتضح، بالنسبة لهؤلاء المهاجرين ـــ النازحين، أن مسائل الجنسية تنتقل إلى المستوى الثاني. إن الملاحظة الشهيرة لبيمونتي س. بنزو دي كفور، «إيطاليا قد صنعت، الآن، يجب صنع إيطاليين»، يمكن أن نفهم سواء كصيحة قلب موظف كبير، أو كملاحظة، بين الجد والهزل، لإنسان إيديولوجي مشبع بثقافة أنجليزية وفرنسية يصطدم بواقع ثقافي آخر خاص به ويتنكر له.

في الواقع، إن ما يميز المجتمعات الأيطالية المحلية، المتوسطية أو الآلبينية، قبل وحدة إيطاليا (1860) أو بعد الحرب العالمية الثانية هو الشعور بـ «الجهوية» المرتبط بالأصل (أنظر التحديدات) بالعلاقات العائلية والقروية، بتبادل العنف والسلم. وبدون الشروع في تحليل مفصل لهذا الشعور الذي لا علاقة لأسبابه بالتأويلات في شكل تخلف المقدمة من طرف بانفيلد أو الملغاة، في شكل «تأخر» مزعوم للوعي بالمصلحة العامة، من طرف أغلب الجنوبيين، نلاحظ التحولات التي يعرفها الوعي المحلي، الشديد الحيوية لدى القرويين. إذا كانت التصورات المحلية تميز أولئك الذين لهم ممتلكات في القرية (منزل فقط، أو بضع هكتارات)، فإنها تميز كذلك أولئك الذين يشكلون مشروع إكتساب ثروة عقارية عن طريق الهجرة أو الذين، بعد مغادرة القرية، يفكرون في جمع رأسمال ليصبحوا تجارا.

وحتى إذا كان واقع ظروف عيشهم في الخارج يدفعهم إلى الاكداح، فإن الهجرة بالنسبة إليهم لا تعني دائما التسجيل في هذا الصنف من الفكر السوسيو ـــ إقتصادي والسوسيو ـــ سياسي (ألبيروني، باكليوني، 1965). هؤلاء الأفراد منتعشون بإرادة تغيير الوضع بالنسبة للتمثيلات الجارية في مجتمعهم المحلي. إنه بالنسبة لهذا المجتمع، يلتزم المهاجر ـــ النازح لإبراز نجاحه حتى لو صار، بتعبير موضوعي وكمي، كادحا، يضني نفسه بالعمل أحيانا (محمد وكطاني، 1973)دون أن يلتحق بطبقة الملاكين «الصغار» أو التجار الأحرار. يمكن أن نطلق تسمية «الإستلاب» أو «الوعي الخاطىء» على هذا الغيظ المضني للرسملة،

(4) حوارات سرية مع دمينيكوب. وعائلته (أبنان دوبارم وبليزانس)، زيا كونسيطو ميشيل لاميريكانو، (جنوب لاتيوم)، توري، (صقلية). الدراسات الأحادية تبين بدون التباس بأن هؤلاء الأشخاص يمثلون مجتمعهم المحلي.

ويمكن أن نثبت، بالإحصاء، أن النجاحات قليلة ولكن هذا لا يزحزح، أو ببطء شديد، القيمة الممنوحة لتمثيلية النشاط الحر «العمل لحسابه»، المستوحات من إختيار أن يكون «رب عمل نفسه» إن الهجرة، خصوصا الهجرة إلى الخارج، تؤكد، عن طريق النجاح الفوزي أحيانا لبعض المهاجرين، هذه التمثيلات وهذا الإختيار.

التمثل :

بدون شك، هناك وجود للتطور البروليتاري، وإذا لم يستطع مشروع التوفير الأولي الإنجاز، فإن الخيبة يمكن أن تلازم هدما جذريا تؤدي إلى تمثل وتفرض نسيانا للأصول. من جهة أخرى، بدون تفكير في الخيبة ولكن باعتبار الإدماج في قطاعات أساسية كالمناجم وصناعة الحديد (وليس في قطاعات البناء والأشغال العمومية)، فإن التمثل الإرادي قد اكتسب كتناوب الإنخراط في الحركة العمالية وتبني هذه التمثيلات[5]. هذا التمثل بدون شك، قد فضل بفعل أن هذه الحركة، باعتبارها مشوبة بالوطنية، وظل غامضا حول مسألة الدولانية العمالية قبل وبعد الحربين العالميتين.

على النقيض من ذلك، فإن نفس النسيان، الملازم لنفس التمثل الإرادي، يمكن أن يميز الذين عرفوا نجاحا، وليس ثمرة لتعبئة الموارد الشبكة العائلية والقروية المنقولة بالفعل إلى الخارج والذي يميز التيارات الهجرية الإقليمية الصغرى. إننا عندما نحادث هؤلاء، نجد أنهم لا يضفون قيمة على الذكرى لأنهم يعتبرون أن النسيان (أو السكوت عن أصولهم) قد ساعدهم على ما آلوا إليه. إن هؤلاء باختيارهم للجنسية، وربط علاقات تجارية في البداية، ثم إجتماعية فيما بعد سمحت لهم أن يصبحوا رؤساء مقاولات، قد كان هدفهم «حركية إرتقائية» ممكنة فقط بهذا الثمن. إن وطن الهجرة يصبح إذن المرجعية الوحيدة. في هذه الحالة فالمقاولة أو التجارة ذات الملاك الإيطالي، لا تصير لها علاقة بالشبكة. والنجاح يصير كثمرة للقطيعة مع هذه الشبكة.

إسهام البحوث الميدانية :

إذا كان للمقاربة الإقليمية من بعد، حق الإستشهاد في دراسة ظواهر الهجرة،

---

(5) إن الترقية بـ «الإستحقاق» من خلال الدراسات هي إحدى التقديمات الأساسية، وتختلف تماما عن التي تنعش التجار المقاولين. من بين الجامعيين، في باريس أو الأقاليم، فإن عدد أحفاد المنجميين أو الإختصاصيين في صناعة الحديد الإيطاليين بدون أن يكونوا أفواجا، هو جد مرتفع على كل حال. البعض لا يسترجع قط أصوله، البعض الآخر، خاصة بعد سنة 1968، يتحدثون عنها أو يسترعونها، ولكن الذين لا زالت لهم علاقات فعلية مع أماكن أصولهم أو مع معاصريهم المنحدرين من عائلات مهاجرة أو أعضاء آخر أفواج إقليمية أو قروية مهاجرة، فهم جد قلة. توجد كذلك حالات «إحياء» عرقية، وهي شكل جديد لوجاهة قديمة.

نستطيع أن نهذبها، فيما وراء إعادة قراءة الإحصائيات، إنطلاقا من البحوث الميدانية التي تؤدي إلى إثبات أن قرار الرحيل يعتمد على «مهارة مهجرية» مدبرة منذ مدة من طرف كل مجتمع محلي. وهكذا فإن عددا من التيارات الهجرية القروية الصغرى قد آختلقت أنواعا من الأساطير، حيث تبدو فيها صورة المهاجر وهو يفتح الطريق، وحين يعود إلى البلد يفيد الآخر من تجربته. (تارافيلا، 1983). لنسجل أن هذه الشبه - أساطير، المختلفة في منعطف القرن، تحيل بالطبع على الرحلة (أنظر التحديدات) وليس على الرحيل النهائي لأنها تطابق في المرحلة الأولى (1830 ــ 1914 دوروسيل 1978) من الهجرة الإيطالية نحو فرنسا : رحيل الرجال وحدهم مع قرار العودة.

إن الهجرة الإيطالية تبدو كظاهرة مركبة، متميزة بتيارات قروية صغرى أكثر منها إقليمية. في الخارج، تؤسس هذه التيارات الصغرى شبكات محلية شكلية أو لا شكلية. إن هذه الشبكات، المبنية على علاقات القرابة البيولوجية أو الروحانية (كومبادرازكو)، تجسد لتعطي أهمية جديدة وإيجابية للعلاقات بين أفراد نفس المجتمع القروي أو الإقليمي، في حين أن هذه الخصوصيات في أماكن الأصول، كانت مناسبة للمجابهات والتجزئة [6]. لنذكر أنه في هذا الإطار، مجموعة مقاييس الإنتماء كالوطنية هي معالم ثانوية تعزى إلى انتهاز الفرصة.

إستقرار العائلات لا يستثني قوة الشبكات :

رغم أنه مع متغيرات بارزة في الزمن ــ يكفي التفكير في المرحلة المهجرية التي تلت الحرب العالمية الأولى والتي شاهدت نزوح عائلات إلى فرنسا أدت إلى إستقرارها وآكتسابها الجنسية الفرنسية عبر طرق مختلفة ــ لا زالت أهمية الشبكات وانتهاز الفرصة الذي تنطوي عليه، واضحة حتى أيامنا هاته. من وجهة نظر مجتمع الإقامة فإن التمثل

(6) من المهم إثبات أن جمعية مهاجرين من هذا القبيل، في ضواحي باريس، هي تآلف المنحدرين من بعض القرى من نفس المنطقة. هذه القرى لها ــ حسب أقوال بعض المنحدرين المسنين أو الشباب ــ سمعة سيئة وشهيرة بتبادل العنف. إن القدرة على تجسيد مقاييس تركيب شبكة للوصول إلى «التفتح» والذي هي «صنع جسم مجزأ» يمكن أن تصل إلى تسجيل أعضاء برتغاليين مستخدمين لدى هذا المدير أو ذاك. وقد أسس المنحدرون من بعض القرى جمعيتهم الخاصة حديثا ربما بتشجيع من نجاح الجمعية «الأم»

من جهة أخرى، فأثناء عطل الصيف، وحتى في حالة الجمعية «الأم»، فإن نظام الإعتبارات هذا يصبح معكوسا : وقع الدخول إلى القرية، ولم تعد هناك حاجة إلى الإلتصاق بالمجتمع الفرنسي. تنظم إذن مقابلات في كرة القدم بين سكان مختلف شرائح نفس البلدية، ويعاد هنا تجديد، على مستوى أصغر المقاطعات، مآثر التبادل القديم للعنف التجزيئي. وكإشارة للزمن، تنظم كذلك لقاءات بين «فرنسيين» و «إيطاليين» ــ بين رحل وحضر ــ ليست، بدون شك تبادلات أقل عنفا.

الإرادي أو الممتد على عدة أجيال، قد كان هو المعيار، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن إستقرار الجماعات الإيطالية أو من أصل إيطالي في المجتمع الفرنسي يؤكد ذلك. لكن هذا الإستقرار لن يصاحبه بالضرورة نسيان الأصول. يبرهن على ذلك الحفاظ أو خلق شبكات أو جمعيات متأتية من النسيان نفسه، (كاطاني 1986 ب) ومؤسسة من طرف إيطاليين أو ذرية إيطاليين خارج أقدم دوائر تأثير الكنيسة أو القنصليات أو الأحزاب أو النقابات التي تثير الجمعوية الخارجية. في حين، في هذه الجمعيات، فإن الأصول هي وثيقة الصلة بالموضوع وليس الجنسية. منذ 1970، إجمالا، فإن السكان الذين لا زالوا على الجنسية الإيطالية والتي هي من أصل إيطالي تختم هجرتها، يمكن أن نقول بالتأكيد الموحد والمقام بالنجاح السوسيو ـ إقتصادي وإضفاء القيمة على الأصول.

نحو تأكيد سوسيو ـ سياسي مبني على المرجعية المزدوجة :

عندما يظل السكان من جنسية إيطالية والذين يعيشون في فرنسا دائما أقل من (330.000 حسب إحصاء 1982)، نلاحظ قدرة موجهة هائلة في الفضاء السوسيو ـ سياسي المحلي : مثال جمعية إقليمية يرأسها رئيسان، أحدهما من جنسية إيطالية، قدرة على التفاوض مع سلطات هذه الأمة، والثاني من جنسية فرنسية، قدرة العمل مع سلطات الأمة التي تنتمي إليها. في توزيع الأدوار هذا، فإن المستوى الشامل ممثل بالأصول. وفي الذي لا يفسر فيه بنزوة، يفسر بكون الرئيس الشرفي لهذه الجمعية هو السيد ألان بوهير، رئيس مجلس الشيوخ. من جهته فالرئيس ذو الجنسية الفرنسية قد آنتخب مستشارا بلديا. مرة أخرى، بينما تظل أهمية الأصول أولوية لهؤلاء المهاجرين ـ النازحين، فإن الجنسية الشكلية ليست قيمة ولكن آنتهاز فرصة.

بدون شك، فإن تتابعات الحرب العالمية الثانية قد أدت بالبعض إلى بذل كل ما في وسعهم للنجاح في حين قال الآخرون أنهم دخلوا إلى إيطاليا «لأداء واجبهم» : الشعور الوطني ليس غائبا لكن الحرب لحظة أزمة مغايرة للحياة اليومية. عدد من الذين دخلوا إلى إيطاليا سنة 1940 عادوا إلى فرنسا، مباشرة بعد نهاية الحرب. اليوم لدى هؤلاء الذين إستقروا نهائيا، يظهر بعض التزمت الوطني، مثلا، أثناء المباريات الدولية في كرة القدم ولكن أكثر من ذلك، إذا ظل إختيار المأكولات غالبا إيطاليا، فالأمر لا يعني بالنسبة لأغلب أعضاء هذه الشبكات، العودة إلى القرية. ولكن لنشير أن هذه العودة تعتبر دائما ممكنة وبعض الأزواج الشباب قد طبقوها «بالعمل على حسابهم»، (أنظر التحديدات، المهاجرون).

هكذا، إذا إعتبرنا المدة أكثر من مائوية للهجرة الإيطالية في فرنسا وقدرة البعض (دون أن ننسى أن الاكداح مثل التمثيل هو واقع) من كل التيارات المهجرية الصغرى على التعبير، في مراحل وظروف مختلفة، عن شبكات تساهم في اللعبة السوسيو — سياسية المحلية الإيطالية والفرنسية، يجب أن نخلص إلى أنه، رغم الممارسة اليعقوبية المتمثلة والتي تميز الإختيارات السوسيو — سياسية الفرنسية، فإن إزدواجية المرجعية هي حقيقية. بدون شك، فإن مثاقفة الشباب، إنطلاقا من إغرائهم بقانون الأرض وبالتمدرس، قد حالت، في هذه التيارات المهجرية الصغرى، دون بزوغ تعددية أهل فكر وقيادة شبيهة بتلك التي توجد بالولايات المتحدة الأمريكية، غير أن وجود شبكات يدل على أنها تتموضع مسبقا بالنسبة لفضاء متخط للحدود القومية، لأوروبا الموحدة إقتصادي خالص.

الأهمية الثقافية لإختيار الزوج :

إن الشبكات تبين، من خلال الألفة والتبادلات، مظاهر خاصة للنظام العام للتمثلات والقيم. هذه المظاهر تحقق في أوضاع العمل، في ولوج النشاط الحر مع الزمن، في الإستثمارات بفرنسا وبإيطاليا. وأخيرا، من خلال الجمعيات أو موازاة معها، فإن هذه الشبكات المثبتة والمدعمة تحيل على مجموع لحياة العلاقة التي نستطيع أن نوضح أو نركب باعتبار إختيار الزوج.

عموما، ينتظر من التيارات المهجرية الصغرى الحديثة كالصرد والصقليين (سركا، 1960) يؤثرون زواجا لحميا سواء بالنسبة للمهاجرين النازحين أنفسهم أو بالنسبة لأبنائهم. ينتظر كذلك، إبتداء من الجيل البيولوجي الثالث، أن يزول تماما هذا المعدل اللحمي الفريد ليس من الإحصائيات فحسب — وهذا لأن أصول آباء الأزواج ليست مدونة فيها — ولكن أيضا من الواقع الإجتماعي لأن الزمن يفعل بالتأكيد فعلا (تمثل طبيعي تقريبا، لأنه يمتد في الزمن). وأخيرا، فإن الإحصائيين أو العامة ينتظرون أن يمحي هذا النوع من الزواج لأن التصورات المسيطرة من طرف الإيديولوجية المركزية للدولة — الوطن، تجعل من الصعب إدراك إمكانية وجود إختيارات أخرى.

في حالة الصرد والصقليين، المهاجرين مؤخرا (1960 — 65)، تؤكد الدراسات الميدانية الرأي المشترك. دراسات أخرى أنجزت بالتيارات المهجرية الصغرى لسيوسياري (كاطاني 1986) سمحت بإعادة بناء، منذ نهاية القرن الماضي، سلالات الذكرى الشفاهية التي بينت أن الإتحادات بين المواطنين الإيطاليين والفرنسيين، أو حتى بين الفرنسيين أنفسهم، غالبا ما تكون إتحادات بين منحدرين إيطاليين لنشير في هذا الصدد أن ما أنجز ميدانيا وما أسميناه «إعادة بناء عائلي» لا يطابق الممارسات الشاملة للإحصائيين أو المؤرخين.

إن نقطة الإنطلاق هي الأخبار العائلية (أنظر التحديدات) كما نقلت، معدلة وأعيد خلقها ولكن أيضا شبه ممحوة، من جيل لآخر. إعادة البناء هاته من خلال ـــ منتجة كما قال الأقدمون ـــ ليست مناقضة، بطبيعة الحال مع دراسة سجلات الحالة المدنية في فرنسا أو السجلات القروية في إيطاليا، ولكنها ترمي إلى هدف مغاير : الإعتراف بوعي الأصول، ثنائية المراجع، وقابلية إنقلابها، وأخيرا، خلق تصورات جهنمية من خلال إضفاء قيمته على الأصول فيما وراء مسائل الجنسية (كاطاني 1986 ج).

هذه الدراسات الأحادية تسمح بإعادة بناء السلوك الموضوعي للجنسية على عدة أجيال، لكنها تسمح بالخصوص بإبراز جلية السلوك الذاتي لها. إن ملامسة جزء من الحقيقة الموضوعية (للتذكير فإن أخبار العائلة لا تحتفظ بذكرى كل أعضائها، وبالخصوص أولئك الذين لم يحتفظوا بصلة مع العائلة [7] لا ترشدنا بعد إلى المفارقات التي توجد من جهة بين نوعي التمثل ـــ التمثل الإرادي والسريع (إكتسابة الجنسية من طرف المهاجرين ـــ النازحين الذين يصنعون الإختيار)، والتمثل العائد إلى فعل الزمن ـــ ومن جهة ثانية، الإستقرار الذي لا يفترض نسيان الأصول والذي يمكن أن يحمل على إختيارات زواجية داخل الشبكة [8].

عدم ملائمة الجنسية الحصرية :

إذا كان الزواج اللحمي للمجموعات في بعض الحالات، طبعا دون أن يكون قاعدة، مؤكدا منذ عدة أجيال وإذا تجددت مع كل موجة من هذا التيار المهجري الأصغر أو ذلك، فإن هذه العائلات العديدة، ذات الخصب الممتد على عشرين سنة أو أكثر، لم تقطع الأواصر مع دائرة الأصل ولا مع الفروع الجانبية للعائلة. بنفس الشكل الذي يستطيع به مهاجر محتمل أن يلعب على ولادته بالخارج أو على كون أحد آبائه آكتسب جنسية أخرى غير الإيطالية لكي يستطيع بسهولة أن يجرب نفسه في مهنة بابريطانيا أو فرنسا أو بلجيكا أو في فينزويلا بالإنضمام مثلا إلى عائلة خال له أو عم، بنفس الشكل، هذا المهاجر المحتمل يمكن أن يلتقي شريكا من جنسية كانت، بالإندماج، أثناء العطل في القرية

(7) Rappeti, C., Archivé familiari. Storie, Volti e documenti dell émigrasion lunigianesse, A Cuir della. FILEF di Massa e Carrara, Lunigianer 1986.

(8) تشير إحصائيات الأجانب أن النساء الإيطاليات اللائي يتزوجن في فرنسا، إنما يتزوجن غالبا مع إيطاليين. واللائي يتزوجن مع رجال من جنسية أخرى هن أقل عددا من الأولى. نلاحظ أن المعطيات الجاهزة حاليا لا تفيدنا حول أصول الشريك الفرنسي.
من جهة أخرى، المعطيات الإحصائية لا تشير، بالنسبة لسنة معطاة، إلى عدد الزواجات ـــ في فرنسا أو إيطاليا ـــ المبرمة بين إيطاليين قاطنين بفرنسا مع شريك من هذه الجنسية أو تلك (يحدث أن يتم الزواج في قرية بالبلد الأصل حتى لو كان الشريك فرنسيا، وأكثر إذا تعلق الأمر «بأصلي»).

أو إبان إقامة بالخارج، في المبادلات الزواجية التي أضحت ممكنة بفضل الشبكات العائلية والقروية. من جراء هذا، ولكي لا يعتبر إلا هذه التيارات المهجرية الإقليمية الصغرى، فإن سكالديني وسيوسياري، منذ منعطف القرن، كانا في مضمار مشروع هجرتهما ومرجعياتهما، عضوين في نفس الوقت في مجتمعهما المحلي وفي شبكة بالخارج. اليوم كذلك، يتطوران بين دائرتين مرجعيتين أو، إذا لم يعودا يغادران فرنسا للعمل بالخارج لأنهما عرفا نسبيا شكلا، من الرخاصية، فليس بسبب هذا لم تعدلهما علاقة بالشبكة وإمكانيات الزواج أو العمل، (...)

من وجهة النظر هاته، فإن الحروب، تعبير أكمل لفض الجنسية، لم تمثل بالنسبة لهؤلاء المهاجرين (إسم الفاعل يدل أكثر على الحركية الأيديولوجية من الحركية الفضائية) إلا إعاقات عن «حرية الإنتقال» الفردي والعائلي. هذه الحروب إحتملت كمصائب ولكنها سرعان ما نسيت لاعادة أخذ طريق مختلف الشبكات. هكذا، نعود إلى مسألة «تعدي الجنسية» التي أشرنا إليها في حالة «المنحدرين» المقيمين بفرنسا، فإن الدراسات الأحادية والحكايا السرية تبين أن الأفراد لا يعترفون بالحدود ويرجون فقط القدرة على الإنتقال كما يرغبون. من هذه الوجهة، فإن مواصلة إعداد ملاحظات حول الجنسية، تبدو كاهتمام يمليه مفهوم الدولة والعلاقات بين الدول الذي يظل متأخرا عن التاريخ.

آفاق مستقبلية :

إن الخصوصية البارزة للزوجات «اللعمية» في كونها غالبا ما تجسد إستراتيجيات عقارية. فإذا كانت العائلات التي تؤلف الشبكة معارضة لزواج حقيقي بشريك أجنبي – أي أن يكون أحد الزوجين من أصل فرنسي — فهذا راجع، في هذه الحالة، أن الأجنبي عن الشبكة من المفترض ألا يكون بحق مستعدا مثلا لتقبل شيوع العائلة الأبوية (المصطلح إستعمل من طرف السيوسياري أنفسهم ...) في حين أنه باعتبار مسألة الإرث تتضح حدود الجهاز. منذ أكثر من قرن، عاد الدفق للشبكات بفضل الأمواج المتلاحقة لهذا التيار المهجري الإقليمي الأصغر أو ذاك. مع الوقت، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، تحولت بعض الشبكات (جمعيات أعمال، لاشكلية) إلى جمعيات شكلية مؤسسة. على المستوى المحلي، في دائرتي المرجعية، تساهم هذه الجمعيات الداخلية في اللعبة السوسيو – سياسية الإيطالية والفرنسية. لكن عندما ستزول ضرورة الهجرة لأسباب إقتصادية وبالتالي تنضب أمواج الهجرة التي كانت تتدفق لتجديد الشبكات، يجب، في العشرين سنة القادمة إدارة الإرث : سواء الذي تؤسسه الشبكات والجمعيات أو المجسد في الثروات العقارية، هذه الموروثات هي جد مشاركة في الأهمية المعطات للأصول المحلية :

هل سيتقبل المنحدرون من مهاجرين ــ نازحين التخلص منها ببيع المنازل المستصلحة أو الحديثة البناء، والأراضي المسلمة أخيرا، بدون اجتذاب أرباح منها، لأعضاء العائلة الذين ظلوا في عين المكان حتى لو كانت أراضي بائرة ولكن محتفظ بها بغيرة ؟

إن القيمة التجارية لهذه الثروات، دون أن تكون كبيرة، لا يمكن إهمالها، خصوصا إذا أحصيت على المستوى البلدي ويجب كذلك إعتبار أهمية زيادة القيمة :ما اشتري منذ عشرين أو حتى عشر سنوات، ترتفع قيمته خمس مرات، عشر أو إثنا عشر مرة. كذلك، حتى لو كان الدخل الناتج سنويا عن هذه الثروات غالبا لا قيمة له تقريبا، فهذه المشتريات ما من مرة كانت طريقة في آستثمار مبالغ مربوحة «في السوق السوداء» والتي، من أجل هذا لم يتم آستثمارها في فرنسا.عموما يتم السكوت عند التخلص من هذه الثروات بالإضافة إلى أن بيعا بالجملة سيؤدي إلى هبوط أثمنة السوق العقاري المحلي : لا يجب التسرع في آنتهاز الفرصة. بالإضافة إلى أنه إذا وقع البيع، فإن مبرر وجود الشبكات «الدولية» سيزول. وهكذا، في العشرين سنة القادمة، يجب على الشبكات أن تجد نفسها أيضا من خلال الأهمية السوسيو سياسية المكتسبة في إيطاليا، بالمناطق، وفي الخارج عبر الوعي الجديد بالذات التي ساهمت في تطويره لجن الهجرة الإيطالية.

لجن الهجرة الإيطالية :

بطريقة موافقة التمثيلات وأفكار الثقافة الإيطالية، أسس المشرع في هذه الدولة لجن الهجرة الإيطالية. القانون 1985/205 ينظم، داخل كل دائرة قنصلية، التصويت في الإنتخابات العامة على ممثلي الجماعة الإيطالية القاطنين بها. إن صيغة التصويت تبين أن المشروع قد آعتبر ضرورة إنصاف إرادة موحدة، المميزة عن الإرادات الفردية الذاتية، اللامنظمة، والمعتبر، أحيانا وبصفة متعجرفة كـ «ميولات المجتمع» يحكم عليها بالتغير والتفشي وعدم قابلية الحجز ــ منتخبو الشعب هؤلاء، المكلفون بالتعبير عن رأي إستشاري حول الميزانية المخصصة للجماعة الإيطالية بالخارج ــ ميزانية إلى وقت قريب كانت تديرها القنصليات وحدها ــ لهم أيضا الحق، المنصوص عليه في القانون، أي يختاروا زملاءهم، إلى حدود الثلث، من المواطنين الأجانب ذوي الأصل الإيطالي، الذين برهنوا بنشاطهم لصالح الذين آحتفظوا بهذه الجنسية، عن آرتباط بدون التباس بأصولهم. وعند اختيار الزملاء، هؤلاء المواطنون الأجانب لهم نفس المرتبة والقدرة كالمنتخبين من جنسية إيطالية.

إذا كان التطبيق السياري لهذا القانون لا يتم بدون صعوبات محلية جسيمة، فإن قرار المشروع الخاص بالتعاون لم يوضع قط موضع الشك من طرف أيا كان. فمختلف الجماعات الإيطالية عبر العالم لم يتفقوا إلا على هذه النقطة ربما، ولكن يراعون أي هفوة

مترقبة حتى ولو كان اختيار الزملاء يحمل مشاداة متوقدة. في نفس الوقت، هذا الإعتراف القانوني بأهمية الأصول يدحض المفاهيم المقرة نسبيا إلى الآن بالجنسية الخاصة.

على مستوى القانون العالمي المقارن، يمكن اعتبار هذا القانون كنوع من الرهان العائد إلى البحث الصعب عن التوازنات بين الأحزاب خاصة ذات الإهتمام بالسياسة الداخلية. من هذا المنظور، فإن الصياغة الحالية للقانون 85/205 ليس لها مستقبل وستعرف تغييرا، ولكن في اعتبار المنظور الحالي اتجاه مجموعة دول أوروبية وغيرها والتي تغير القانون المتعلق بالمهاجرين وسلالاتهم بالإعتراف لهم بوجود قانوني مخالف للماضي، فإن هذه الصياغة قد تعرف نهجا آخر. للبرتغال وللمغرب منتخبون في البرلمان مكلفون مباشرة بمصالح المهاجرين أو هم أنفسهم مهاجرين. هذه البرلمانات يجب مستقبلا ليس فقط أن تحسب حساب التصويت الإجماعي للمهاجرين كما هم مطالبون به، مثلا، الممثلون الفرنسيون القاطنون بالخارج، ولكن يجب أن يفكروا في التواجد القانوني للمهاجرين باعتبارهم إحدى مكونات المجتمع. في هذا الإطار العام، فإن الحالة الإيطالية، المتطرفة والوحيدة حاليا، تشير إلى أن لزوم تغيير القانون الخاص للجنسية موضوع مستقبلا ليس فقط بطريقة محدودة — على مستوى تمثيل شكلي أو مستوى مشاريع مجهزة من طرف المنظمات الدولية، مشاريع تعتبر طوباوية أو، على كل حال، «متقدمة عن زمنها» — ولكن بطريقة تعكس الرغبات الملموسة لصنف من المواطنين، المهاجرين — النازحين، الذين اكتسبوا ليس فقط وزنا إقتصاديا وانتخابيا، ولكن كذلك وزنا إيديولوجيا معترفا به.

تحديدات خاصة بالهجرة

دائرة الأصل ودائرة الإقامة :

إن ملاحظة الأعمال الميدانية وخصوصا ظروف العمل والسكن المخصصة للمهاجرين القادمين مؤخرا، تقتضي التخلي دفعة واحدة، للإشارة إلى البلد الجديد للإقامة، عن تعابير مشوبة بالغموض وغالبا خبيثة كـ «بلد الإستقبال» و «البلد المضيف». هذه التعابير، تحت عدة مظاهر مكيفة والحالات التاريخية للقرن الماضي، ونسبيا، مكيفة والخمسين سنة الأولى لهذا القرن، هي بدون شك، ولنفس الأسباب مناسبة إلى حد ما في حالة اللاجئين ولكنها غير مناسبة في حالة هجرة اليد العاملة ما بعد الحرب. من جهة أخرى، إن ملاحظة الميدان تبين كذلك أن المهاجرين — النازحين لا يرجعون للدولتين — البلدين إلا فيما يتعلق بالأمور الإدارية لوضعيتهم، ولكن يرجعون إلى دائرتين، دائرة الإقامة ودائرة الأصل، وهذا الرجوع لا يخضع للبلد عندما يتعلق الأمر بالحياة اليومية.

في حالة الهجرات الإقتصادية الجماعية المعاصرة لمختلف مراحل تطور المجتمعات الصناعية المتقدمة، فإن الحديث عن دولة الأصل أو الوطن حتى، ليس له معنى. من جهة، وفي عدة حالات هذا الوطن وهذه الدولة هما — عبر وبعد الإستعمار — نتيجة حديثة للمفاهيم السوسيو — سياسية المستوردة حرفيا من طرف النخبة. هذه النخبة تنظم بهذا لارادة «الحداثة» أكثر منها إرادة «السمة الغربية» بفرض هذه المفاهيم على مجتمعات محلية متعددة حيث نظام القيم وبالتالي التنظيم الإجتماعي ظلا شيئا آخر. من جهة أخرى، وحتى في حالة بلدان أوروبية أو غيرها — لها تاريخ وطني عريق، فإن المهاجرين النازحين المنحدرين منها لا يساهمون إلا قليلا في هذا البعد الإنتمائي. البحث الميداني يبين أن أفقهم كان وظل منحصرا في نظامهم الإقليمي الخاص للتبادل (تبادل رمزي بقدر ما هو إقتصادي، كان يضع علاقة عشر، عشرين أو ثلاثين مجتمع محلي غالبا متاخمين حتى ولو كانت هذه الخصوصية بعيدة الإستثناء).

الملاحظات الميدانية هاته، بطبيعة الحال، لا تنكر وجود مشاعر وطنية ولا حتى مشاعر الدولة. ورغم أن هذه الدولة عادة ما تكون، في شكلها ما بعد 1789، حديثة العهد ومصطنعة مثل الوطن، فهي تفرض على المواطنين على الأقل بالضرائب وبالخدمة العسكرية. ومع ذلك، فالملاحظات الميدانية تبين كيف أن الحياة اليومية المحلية لا زالت تخضع ليس في أوروبا وحدها، للدولة والوطن، وهذا حتى لو كانت الحياة مجتازة بالهجرة، هذا الإرتجاج الأساسي للمجتمعات المحلية غالبا ما توفق في إدماجه.

المهاجرون :

عادة، فإن اسم الفاعل «مهاجر» يحيل على بدايات الهجرة، إلى الحركية الإقتصادية الأساسية للعمل بالمهجر وأحيانا يحيل كذلك على لا إستقراريته الإجتماعية والخاصة. ومع ذلك، عند ملاحظة على مدى خمس أو ست سنوات مسار هذا المهاجر المزعوم، نرى بوضوح، إلا في استثناء إداري، أن مجهوده يكمن في اندماجه بشكل دائم في الإنتاج وفي مكان إقامته، بجلب عائلته أو بتأسيس بيت على كل حال. بعد البدايات الصعبة للإندماج، والتي من الممكن أن تمتد على سنوات، فإن العامل الأجنبي يتوقف عن كونه «قوة عمل متحركة» (إلا إذا نجح التشريع الدولي وإستراتيجيات المستخدمين في إعاقة مشروعه في الإستقرار) ليصبح موضوعيا وإحصائيا، مهاجرا مستقرا. يمكن، مع ذلك، أن يواصل هذا العامل في إعتبار نفسه مهاجرا، أي أنه لم يع بعد البعد الفعلي لإستقراره، أو في أقصى حد، يرفض الإندماج وهي حالة الذين كانوا يسمون في الستينات «الرجال المنفردون»، وهو صنف اختفى اليوم ولكن لا يمكن نسيانه إذا شئنا اكتساب رؤية عامة للإمكانيات

التركيبية للوضعية) هذا العامل الذي يريد أن يكون مهاجرا، يقوم باختيارات تعود به، نوعيا، ليس إلى «البلد» أو إلى «الوطن»، ولكن إلى دائرة الأصل. وفيما يشتري أراضي، ويبتني دارا، ويرسل أبناءه للدراسة إلخ..، يمكن أن يكون إحصائيا نازحا ولكن يعتبر نفسه مهاجرا. اسم الفاعل يشير إذن إلى عمق القضية : الهجرة تعتبر قابلة للإنعكاس.

بالنسبة للأبناء الذين أتوا في سن مبكرة أو ولدوا في دائرة إقامة هؤلاء المهاجرين ــ النازحين، فالأمر ليس على هذه الشاكلة، عموما، وهذا صحيح حتى لو اعتبر آباؤهم أنفسهم مهاجرين.

الرحلة :

إن رحلة المهاجرين تميز بإدارة العودة نسبيا في مقتبل العمر، وذلك إما لإعادة ممارسة الأنشطة القديمة المتعلقة بالفلاحة عموما، أو الإستفادة من الثروات المتراكمة قبل الشيخوخة. الشكل المخفف والمعاصر للرحلة هو العودة في سن التقاعد.

الرحلة يجب تمييزها عن العمل المرسمي الذي غالبا ما تخلط به لأن الراحل، قبل العودة النهائية، الذي يعتبر نفسه مهاجرا ــ إسم الفاعل يشير إلى قابلية إنعكاس الهجرة ــ النزوح ــ يعود بانتظام إلى القرية حسب إيقاع، في بعض الحالات، يمكن أن تكون كل ستة أشهر، حتى لو كانت الدورة ثلاث أو أربع أو خمس سنوات عموما. الرحيل يفترض من جهة أخرى أن المهاجر يمكن أن يندمج في مجتمع محلي قد يكون ظل أساسا ثابتا. وهكذا، فإن العودة النهائية للأب تصادف زواج الإبن الذي سيأخذ مكانه في الخارج. بهذا المعنى يمكن للمجتمع أن يعتبر ثابتا بحكم أن رحلاته تولد بعضها البعض وتساهم في الحفاظ النسبي على قيم المجتمع المحلي. في أوروبا، ميزت الرحلة منذ أواسط القرن الماضي وإلى حدود الحرب العالمية الأخيرة، وأحيانا بعدها، جزء كبيرا من الهجرة : تلك التي لم تكن لها قط نية التمثل ومواطني البلد المختار.

الفرنسة :

هذا المصطلح منقل عن مصطلح التمثل لأن هذا الأخير يعني إنخراطا عميقا، إراديا في الفرنسة. بدون شك، فهذه الفرنسة هي أيضا إرادية وتصل هكذا إلى درجة خاصة من الإستقرار لأن الأمر يتعلق بتجسيم إجتماعي لاندماج حقيقي. إن أفضل مثال هو حالة النقابية وقبول التكاليف النقابية. العامل الذي يشتغل بفرنسا منذ خمس أو عشر سنوات هو مندمج فعليا في عالم الشغل، فهو قد اكتشف (إستقرارا) للأهمية الموضوعية للتفاوض النقابي. يمكن أن يريد القيام بخطوة أخرى بتحمل مسؤوليات نقابية : وهو الإندماج الذي

يتماشى مع الفرنسة. ومع ذلك، فإن هذه الإرادة الواضحة لا تعني أنه يريد أن يكون مثل «الفرنسيين» في المنزل أيضا، في دائرة ما نسميه في فرنسا «الحياة الخاصة» إذن ليس له إرادة التمثل ولكن فقط إرادة الفرنسة.

تحديدات متعلقة بمحاورات حول ترجمة الحياة

صيرورة الأحداث وتاريخية الوقائع :

إبان محاورة لترجمة حياة يحثها سؤال مفتوح ـــ حتى ولو كان الدليل محددا بدقة ـــ وقبل أن ينوب «دليل محاور» ما في التفصيل عن السؤال الجوهي، يمكن للسارد، أثناء الإجابة، أن يهتم «بالأحداث»، أي بصيرورتها. وهذا الشيء إعتيادي، خاصة عندما يراهن السؤال الجوهري عن التمثيليات المشتركة في نظام الموضوعية والبعد «العلميين» الذين تساهم فيهما، حسب الصيغ المختلفة، متكلم ومتلقي، وهذا يحدث، كذلك، عندما يحتمي السارد من حب إستطلاع محاوره. يمكن أيضا أن نفرض تمثيليات أخرى نفسها على المتكلم والمتلقي : أكثر تفتحا أو موضوع موضع ثقة، متغير بضرورة حميمة، السارد ينظم بنفسه إذن النقط البارزة لجوابه. وهذا يحدث بسهولة عندما يطلب منه سرد الأحداث التي أثارت وجوده، مثلا، الهجرة، أو حتى عندما يطلب منه سردا لحياته. في هذه الحالة، السرد المبوأ، يصبح أحداثا شخصية وعائلية غالبا ما تخضع لصيرورة الأحداث.

للإشارة، ففي مجتمعاتنا، ضرورة صيرورة الأحداث لا تغيب قط عن السرد وبالأحرى عن قرار طرح سؤال أو صياغته. هكذا، حتى عندما ينقل التركيز على «الأحداث» إلى الإختيارات والتأثيرات، فثقافيا تعني تمثيلياتنا صيرورة أحداث على الأقل كقماشة خلفية. ومع ذلك، فهناك أبعد عن إعادة بناء صيرورة أحداث وتعداد تسلسل تاريخي للواقع والأحداث والتواريخ، من الذاكرة والذكرى.

الذاكرة والذكرى :

لنركز على الفرق الموجود بين الذاكرة كتسجيل يحدث في سلسلة عصبية أو في كل أنواع الأرشيفات ـــ الذاكرة والتسجيل اللذان نرغبهما موضوعيين أو على الأقل بموضوعانية من خلال المعطيات المخزونة ـــ والذكرى. هذه الأخيرة هي انتقال وإعادة بناء، وبطبيعتها «تحريك» و «أكذوبة» كما يقول مقرو وأتباع الوضعية. وللأشارة فهذا صحيح حتى عندما تريد الذكرى أن تصير ذاكرة.

أما حالة الحكايا الشفاهية للمهاجرين ـــ النازحين فهي جد مبينة في هذا الخصوص. يمكن للزمن والسن أن يضرا بالسلسات العصبية للساردين المسنين، هؤلاء، غالبا ما يجهدون

في إبراز نجاحات حتى لو أشاروا كذلك إلى إخفاقات وتخليات. في نظام الإعتبارات هذا، من حسم أنهم ينتقون نكتا بالأخص إذا فكروا فيما ستخلقه حكاياهم من تأثير على حياة المنحدرين منهم، فلا يشاؤون إعطاءهم صورة غير مناسبة. ولكن هذه التأويلات التي ليست مائلة إلا في اللغة الرياضية، هي في العلوم الإنسانية الدليل على الثقافة وعلى المظاهر المحلية والمؤرخة للتمثيليات والأفكار، التي تنتج إنتقاءات وإختيارات (...).

هجرة العودة المغاربية

عبد الله بوظهرين

طرح القضية :

1 – لقد بدأت هجرة العمال المغاربيين نحو أوروبا الغربية منذ بداية هذا القرن وكانت هذه الهجرة بالذات إلى بلد استعماري قديم، أعني فرنسا. فقد دعم هذا البلد بالفعل منذ الحرب العالمية الأولى جزءا من ساكنة دول المغرب لشغل أعمال تركت لحالها شاغرة من قبل رعاياه الأصليين. غير أنه ما إن انتهت هذه الحرب حتى وجد جزء من المغاربيين أنفسهم مرغمين على العودة إلى ديارهم. بينما تمكن آخرون من البقاء حيث هم[1].

هكذا تعود حركات الهجرة بين بلدان المغرب وبين أوروبا الغربية أصلا إلى الروابط الاستعمارية التي كانت تقيمها فرنسا بصفة خاصة مع الجزائر والمغرب وتونس. أما بعد الاستقلال السياسي لهذه البلدان الثلاثة، فإن الهجرة ستعرف تطورا ملحوظا مع إبرام هذه البلدان، كل على حدة بخصوص اليد العاملة لمعاهدات العمل والشغل[2]، مع فرنسا أولا ثم مع بلدان أخرى من البلدان الأعضاء في المجموعة الأوروبية (السوق المشتركة، أي مع ألمانيا الفدرالية (الغربية) وبلجيكا وهولندا[3]. لقد كانت هذه الاتفاقيات الثنائية تهدف

(1) أنظر أطروحة الباحث «le régime international des travailleurs migrants marocains». Doct. d'Etat. Droit public. Univ. de Paris. Mars 1978. p. 33 et suiv.

(2) حول الاتفاقية الثنائية بين المغرب وفرنسا والبلدان الأوروبية الأخرى الهجرة انظر : A.BOUDAHRAIN : «Nouvel Ordre social international et migrations» (Dans le cadre du monde arabe et de l'espace Euro-Arabe) L'harmattan/ CIER Paris. 1985. 190 p., p. 31 et SS

(3) حسب الترسيمة (أ–1)، ورد في (سوبيمي) «نظام المراقبة الدائم للهجرات» O.C.P.E 1986 تقدر بحسبها أعداد العمال المغاربيين في بعض البلدان (ص 57) على الشكل التالي :

الجزائر : 600 3 في بلجيكا سنة 1985.
207300 في فرنسا سنة 1987
200 في هولندة سنة 1985
1100 في سويسرا سنة 1985
المغرب : 900 44 (بلجيكا سنة 1983)
500 171 (فرنسا سنة 1984)
000 25 (هولندا سنة 1985)
900 (سويسرا سنة 1985)
تونس : 200 5 (بلجيكا سنة 1985) //

بالأساس الى تنظيم ومراقبة الهجرة المغاربية في اتجاه بلدان العمل (التشغيل) و لم تكن لهذا السبب تتضمن أي تدبير يتعلق عودة المهاجرين بل لم تكن تتضمن حتى كيفية إدماجهم أو إدماج عائلاتهم. طبعا : لم تكن القضية لحظة إقامة هذه الروابط في بداية الستينات قضية مطروحة، فالبلدان الأوروبية التي كانت تنظم إليها الهجرة كانت في حاجة إلى يد عاملة مغاربية زهيدة الثمن وطيعة للمساهمة بقوة في ازدهارها، ثم للحلول محل رعاياها الذين لم يكن تهمهم الأعمال المستهجنة فتركوها وتخلوا عنها.

2 – بدأ الوضع يتغير منذ بداية السبعينات، وذلك مع أولى صدمة (هزة) بترولية (1973)، حيث ستعرف البلدان الأوروبية التي كانت تشغل اليد العاملة المغربية ركودا اقتصاديا سيكون هو أصل تصاعد البطالة، وسيقود ذلك هذه البلدان إلى إغلاق حدودها في وجه القادمين الجدد من المغاربيين، و لم تمس هذه الأزمة هذه البلدان الأوروبية وحدها، بل أيضا، وبشكل عنيف الدول المغاربية للمهاجرين. وهكذا ستزداد قضايا البطالة[4] والتشغيل الخفي خطورة رغم كل المحاولات للخروج من هذا الوضع المتأزم، على أن هذه البلدان إذا كانت تعتبر أن الهجرة ليست سوى مناطق مترتبة عن ظروف الركود الاقتصادي، فإنها في نفس الوقت كانت ملزمة بالاعتراف، إلى جانب الدول الأوروبية، بأنه قد أصبح وضعا تتحكم فيه عناصر بنيوية مثلما هي البطالة كسبب رئيسي في نفس الوقت من المد المتعلق بالهجرة من طرف بلدان الهجرة والمحافظة مقابل ذلك على نوع من مساندة الهجرة من طرف البلدان المغاربية، باستثناء الجزائر ربما، وهي البلد الذي أمر رئيسه

(//) 17 100 (فرنسا سنة 1984)
800 (هولندا سنة 1985)
1400 (سويسرا سنة 1985)

وحسب الترسيمة (أ–2) التي تتضمن أعداد العمال بالنسبة إلى البلدان الأوروبية (سنة 1986، أقرب سنة لنا نلاحظ ما يلي :

الدول	بلجيكا	فرنسا	ألمانيا	هولندة	السويد	سويسرا
السنة	1983	1982	1985	1985	1985	1982
الجزائر	10 800	795 000	5 300		500	1900
المغرب	119 1000	431 000	48 000	117 000	1100	1400
تونس	6 800	189 400	23 100	2 600	700	2 100

4) انظر ما يلي فيما يتعلق بالاحصائيات الخاصة بالعاطلين عن العمل في أوروبا الغربية، خاصة الهامش 11.

(الهواري بومدين) منذ سبتمبر 1973، أي قبل القرارات الأوروبية بإغلاق الحدود – إيقاف الهجرة – هجرة الجزائريين – إلى أوروبا الغربية.

3 – ويوضح تخلف المغرب العربي وفقر ساكناته المتزايدة باستمرار بما لا يحتاج إلى برهنة أن هجرة العمال المغاربيين تعود في أصلها قبل كل شيء إلى تفاوت قطب التطور وانعدام توازنه بين البلد الذي يمد البلدان الأوروبية باليد العاملة وهذه البلدان ذاتها، وهذا التفاوت ناتج بالضبط عن التقسيم* العالمي للعمل كتقسيم غير عادل مترتب عن نظام اقتصادي عالمي يوثر هيمنة البلدان الغنية الواقعة شمالا على البلدان التي كانت تعرف حينئذ أحوال البؤس في الجنوب، وهي البلدان التي كانت ساكناتها مستغلة (بفتح الغين) في عقر دارها بنفس الصورة التي كانت مستغلة في أماكن أخرى. بعبارة أخرى أن الهجرة المغاربية الى أوروبا الغربية جزء لا يتجزأ من الهجرات العالمية من خلال محور جنوب – شمال وهو المحور الذي لا يمكن أن توجد حلول لقضاياه بشكل جذري فعلي خارج إطار العلاقات الاقتصادية العالمية الذي ينبغي أن تصفى ديون العالم الثالث من خلاله، كما ينبغي أن تراجع ضمنه الترتيبات البنيوية لإعادة الاعتبار للعامل البشري والاجتماعي. فأجرة العمال العالمية لا تشكل سوى مظهر – يبدو في عمقه مظهرا كاشفا للعديد من العناصر – من مظاهر الحيف والتوترات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين البلدان والأنظمة المختلفة.

4 – وعوض أن تتجه البلدان الأوروبية إلى حلول شاملة فقد اختارت عوض ذلك – باعتبارها بلدانا تستقبل شغيلة البلدان المغاربية – سياسة محدودة المدى للحد من الهجرة إلى أراضيها، وحاربت الهجرة غير القانونية أو السرية عن طريق عمليات تفتيش عمياء وقاسية، كما شجعت العمال المغاربيين وأسرهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية. إن هذا الموقف الذي طرح بهذه الطريقة وتبنته البلدان الأوروبية لا يرتبط فقط بالأسباب الاقتصادية التي ذكرناها قبل قليل بشكل موجز جدا، وإنما يرتبط أيضا بضغوطات سكانها الذين لم يعودوا يقبلون غزوهم من قبل مختلفين عنهم بالمعنى العرقي ويفسر مثل هذا الإقصاء أيضا إقصاء «الأجانب» ثم إقصاء «هؤلاء المحترقي الجلود» بالنسبة إلى المغرب العربي – بالعوامل الديمغرافية.

فرغم التدابير المتخذة لايقاف الهجرة نهائيا، فإن الساكنة المغاربية في عين المكان لا تتوقف عن التزايد متجاوزة بذلك «عتبة التسامح» المشبوهة بالنسبة إلى الساكنة المحلية

التي تشيخ حتميا[5]. ويعرف المغاربيون المهاجرون على العكس من ذلك تزايدا ديمغرافيا لا نظير له في السابق، وهم تبعا لذلك لازالوا غير قادرين على توفير شغل لأغلب سكانهم المنشغلين : ما الذي يمكن أن يقدموا به لضمان عمل أو نشاط لمواطنيهم المهاجرين ولنسائهم وأطفالهم في حالة العودة ؟[6]

بالنظر إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري، فإن بلدان المغرب العربي لاتجد نفسها مرغمة على الحد من عمليات العودة المحتملة، وإن كان هذا وارادا والقرار ليس بأيديها وإنما أكثر من ذلك تجد نفسها مرغمة على العمل على تشجيع ساكنتها الأصلية التي لا تنشط محليا لهجرة نحو جهات جديدة أو مناطق للشغل، أي إلى البلدان الغنية المنتجة للنفط في الخليج[7] غير أن انخفاض أثمنة النفط وتأثيرها على تراجع النمو الاقتصادي، ثم تفضيل اليد العاملة الأسيوية، وسلبيات حرب إيران – العراق من باب ذكر بعض العوامل الأساسية لاحصرها كلها، لم تعد تدعو إلى التفاؤل، وإن كان المغرب وتونس تسعيان إلى توفير يد عاملة مؤهلة لهذه المناطق. وإذا كانت حالة الجزائر حالة مختلفة، فإن هذا يرجع ربما إلى اختيارها الاشتراكي وإلى دورها في المطالبة بالقطيعة مع هذه البلدان المتقدمة المهنية. وهذا هو ما يفسر أن القرار المتخذ في سبتمبر **1973** بإيقاف الهجرة الجزائرية إلى أوروبا الغربية هو قرار سياسي واضح. وكان أن لقي ذلك الموقف كل إمكانات النجاح بعد ذلك عن طريق ما كان يدره النفط الذي سمح بتصنيع البلد وخلق فرص الشغل تبعا لذلك، وذلك في أفق تشغيل العمال الجزائريين المهاجرين في أوروبا الغربية[8]. ورغم كل ذلك، فإن «التطور السيء» أو الاخفاقات التي تعرض لها ذلك البلد، وتناقص موارده المالية لم تكن لتسمح له بالحفاظ على سياسة كانت مراجعة تفرض نفسها على أكثر من صعيد. قد يكون من تحصيل الحاصل القول بأن هذا الوضع العام سيؤثر على قرار المهاجر المغربي فيما يتعلق بعودة محتملة إلى الوطن الأم لم يكن مرغما على ذلك أو مدفوعا. وهكذا قد يكون من المناسب ربما، بعد هذا التحليل العام لهذه القضية تحديد

---

(5) يتعلق الأمر بظاهرة عامة تعرفها كل البلدان المتقدمة نظرا لتقلص الولادة والاكتفاء بقدر محدود من الأبناء أنظر مساهمة (OCDE) في المؤتمر الثالث للوزراء الأوروبيين.

(6) كذلك هؤلاء يتلقون أحيانا تكوينا للعودة، بحسب حاجيات البلد الأصلي.

(7) أنظر فيما يلي الهامش 23.

(8) انظر توقعات العودة من خلال التصميم الخماسي (1980–1984) فيما يلي الهامش 12.

الاتجاه الراهن والآتي فيما يتعلق بهجرة العودة (في القسم الثاني من هذا العرض). ثم استخلاص بعض القضايا المرتبطة بالعودة وإعادة الدمج بعد ذلك (القسم الثالث)، والوقوف على إمكانات التعاون في هذا المجال (القسم الرابع) وقبل ذلك قد لايكون من غير المقبول الاهتداء إلى أن ظاهرة العودة وإعادة الاندماج تظلان عصيتين على الإحاطة والتحديد.

5 – إذا انطلقتا من جملة ما كتب، وهو كثير لايمكن حصره، فإنه قد يكون من السهولة بمكان أن تعالج هذه القضية بحسب مظاهر ومستويات مختلفة : المظهر الاقتصادي المظهر المجتمعي، المظهر السياسي، المظهر الديموغرافي، المظهر القانوني، ثم المظهر الاجتماعي (السوسيولوجي) والمظهر الثقافي...[9]، أما نحن، فقد اخترنا مقاربة تعتمد لنفسها محورا صعوبة حل قضايا هجرات العودة في إطار ضيق مثل إطار تنقل ساكنة تكون أصلا قد ساهمت في تطور بلد آخر غير بلدها دون مقابل على الصعيد الجهوي أو على صعيد متعدد الجهات وعالمي ودون ضمان فعلي لحقوق الإنسان المهاجر[10].

I تعقد القضية :

إن مفهومي العودة وإعادة الإندماج يظلان مفهومين جد غامضين، ويستعصبان على الملاحظة ولو عن طريق آليات الإحصاء المعترف بنجاعتها.

– غموض المفاهيم.

6 – إن الدول المغاربية التي تنطلق من الهجرة شأنها في ذلك شأن الدول الأوروبية سواء بسواء تتفق في الظاهر وهي تترك للمهاجر وحده الخيار في ان يقرر العودة بحرية وبكل استقلال حتى كان يرغب في أن يعود إلى بلده أو يستقر في البلد الذي رحل إليه. وهي – الدول – بهذه الطريقة تسعى إلى تغليب كفة «العودة الطوعية» أو «العودة المعتادة» العادية. وفي مثل هذه الحالة، لايجد البلد الأصلي الذي ينتمي إليه المهاجر نفسه ملزما بتغليب

---

(9) Cf. not Philippe. J. Bernard, avec la collaboration de N. Sindzincre. «Le retour des migrants. Etude bibliographique et crituque», 105 p. bibliograzphie pp. XXX. Etude effectuée pour la Direction de la population et des migrations. Ministère du Travail. Paris 1977. M. Khandriche» Développement et réinsertion. L'exemple de l'émigration algérienne». Office des Publications Universitaires. Alger. 1982. 403 p. S. Alder «Organisation des migrations de retour de l'Agérie». Paris OCDE 1976. Belkaïde et Remili «Problèmes et politiques de réinsertion de la main-d'oeuvre immigrée en algérie», in Migrant - Formation n° 8, février 1975 - Benamrane «Emigration algérienne en France. Politique de réinsertion et implications sur le plan des structures et des systèmes d'éducation et de formation». Alger. Crea. 1981. 39 p. - Caillaux «Mythe ou réalités ? Notes sur les retours aujourd'hui en Algérie». Paris. CIEM, 1978 - R. Chaker «Quel avenir pour l'immigration algérienne ? Problématique de la réinsertion des travailleurs immigés». Thèse de 3e cycle Université des scéences sociales de Grenoble 1978. 208 p. et bien d'autres sources documentaires que la question.

(10) Cf. A. BOUDAHRAIN «:Nouvel Ordre Social International et Migrations» op cit., p. 165 et SS.

البنيات والقرارات الخاصة لتسهيل تنظيم عمليات العودة، لأن هذه الأخيرة لاتتم بشكل مكثف. بل إن الخوف من «العودة المكثفة أو «الارغامية» هو الذي يدفع هذه البلدان إلى الاحتفاظ بحالة «الوضع الراهن» (Statutquo)، وهذا ما يسمع بالاستفادة من تسليم العملات الصعبة التي يملكها المهاجرون، ثم تقليص العديد من الأعمال والقرارات التي تهدف إلى إعادة الاندماج لهؤلاء، كما يسمح بتجنب استغلال البطالة البنيوية المكثفة التي توجد في هذه البلدان. غير أن هذه المصالح لاتتطابق دائما مع مصالح الدول الأوروبية التي توفر الشغل، وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بحالة يكون فيها الأمر واجبا برد العمال المهاجرين السريين إلى ديارهم. وتتخذ في هذا السياق قرارات الطرد أو الترحيل تحت ضغط رأيها العام مع الإبقاء على حالة تقدير الحفاظ على النظام العام عن طريق هذه القرارات. ويمكن أيضا أن نفكر أن هذه البلدان وهي تحتمي خلف «السيادة الوطنية» قد تكون، حتى دعت الظروف إلى ذلك، مرغمة على تنفيذ عمليات «عودة الزامية» قوية، مدعومة في ذلك بما يكفي من الدعم – إن الدول المغاربية، ونحن ناخذ بعين الاعتبار هذه المواقف يمكن أن تكون بدورها ملزمة بالتفاوض بصدد هذه العودة ليس فقط عن طريق طلب المؤازرة تقنيا وماليا (تكوين العودة، التعويضات المختلفة مثلا»)[11] وإنما أكثر من ذلك بهذف تقرير أن هذه «العودة» الانتقائية «لاتمس إلا بعض فئات المهاجرين لأسباب التكيف خاصة.

وإلى جانب هذه التمييزات قد يكون من الأنسب أن نشير إلى صعوبة تمديد المدة أو الطابع الاستمراري والمتقطع، النهائي أو العكس بالنسبة لحالة العودة. وإذا كان التمييز ميسر بين العودة السنوية (العطل) والعودة النهائية فإن الطابع القطعي الحاسم لذلك ليس واضحا بما يكفي كما يعتقد لأنه قد يحدث أن يعود العامل إلى البلد المشغل، سواء بشكل رسمي أو بشكل سري إذا لم يسمح بذلك وفي هذه الحالة نلاحظ حالة وسط بين العودة السنوية والعودة النهائية نستطيع أن نسمها «العودة الدورية» (Retour notation) وفيها ومن خلالها يعود العامل لشهور معدودة أو بعض السنوات إلى بلده الاصلي ثم يرجع إلى بلد الهجرة وهكذا دواليك... وكان ينبغي لهذا الشكل من الاستقرار أن يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لحق كل فرد أن يتحرك بحرية وهو الحق الذي قد يكتسب في إطار «عودة دورية (أو عودة الدوران)[12] وكما نلاحظ، فإن مفهوم «العودة» يمكن أن يتخذ عدة دلالات،

---

(11) انظر التدابير المأخوذة من طرف بلد التشغيل، فيما يلي الهامش 14.

(12) انظر فيما يلي الهامش 20.

وكل دلالة منها تتضمن انعكاسات لا يستهان بها على مستوى إعادة الاندماج بالنسبة إلى المهاجرين المغاربيين.

7 – إن مفهوم «إعادة الاندماج» يقود بدوره إلى ضرب من ضروب الاختلاف : أحيانا قد نتحدث عن «الدمج الثاني» من جديد. وهذا المصطلح يختلف (يتعارض) مع مصطلحات الدمج المضاعف أو مصطلح الاستيعاب. وهي مصطلحات تتخذ العديد من التحديدات التي تنتظم داخل إطار السياسات المشابهة التي تتبناها البلدان الأوروبية التي يهاجر إليها – لكن عن أي إعادة إندماج نتحدث ؟ أو بأي إعادة اندماج يتعلق الأمر ؟ إننا نتحدث عن الاندماج الاقتصادي أو المهني عندما ينظر إلى ذلك من موقع العامل، وموقع أولاده الذين هم في سن المساهمة في العمل، بل حتى من موقع زوجته التي لم تقبل أن تحضر نفسها في دور سيدة بيت لكن قد يتعلق الأمر بالنسبة لمكونات الأسرة، أسرة المهاجر، بدرجات متباينة رغم كل شيء – إعادة اندماج مجتمعي ثقافي إنه لم يتعلق أيضا بإعادة اندماج سياسي. إن إعادة الاندماج في نهاية الأمر تهدف إلى دمج المهاجر داخل آلية الانتاج داخل البلد (أي الاقتصاد)، بنفس القدر الذي تهدف إلى دمجه داخل المجتمع الأصلي لكن مع ذلك لا يمكن الحديث بشكل صائب عن إعادة الاندماج عندما يتعلق الأمر بأطفال (أبناء) العمال المهاجرين الذين ولدوا أو ذهبوا قبل سن التمدرس في إطار المرافقة، أو التجمع العائليين في البلدان الأوروبية التي تستقبل المهاجرين. فعودة الجيل الثاني أو الجيل الثالث إلى البلد الأصلي للأباء يتضمن «دمجا» جديدا داخل وسط (محيط) لا يعرف إلا قليلا أو غير معروف بشكل تام، مع كل قضايا هذه الوضعية التي يمكن أن تطرح[13] وفي كل الأحوال لا تترجم حركات العودة هاته بنفس حالة «إعادة الاندماج» لتأثير العمل في اقتصاد البلد الأصلي، إذ يحدث أحيانا أن لا يعود المهاجر إلى بلده إلا في سن التقاعد أو عندما يجد نفسه في حالة غير كاملة في العمل النشيط وهذا ما لا يتطلب دمجه مرة أخرى اقتصاديا. في حين نجد أن إعادة اندماجه وحمايته الاجتماعيين أمران لازمان.

إن الحل الذي يقدم، أو الحلول التي تقترح، للتخلص من هذه القضايا وغيرها مما لم يذكر في هذا المجال[14] تستلزم دراسات وأبحاث واستقصاءات مختلفة لا نستطيع أن نحققها وتنجزها على قواعد موتوق بها دون امتلاك معطيات ممكنة التشغيل وقابلة للمعاينة.

---

(13) انظر فيما يلي الهامش 18.

(14) انظر فيما يلي الهامش 17–18.

ب - قصور وثغرات الاحصائيات.

8 - يصعب على البلدان المغاربية التي تنطلق منها الهجرة والبلدان الأوروبية التي تستقبلها أن تجلس إلى مائدة المفاوضات أو تبني سياسات أو إجراءات وتدابير ترتبط بكل أشكال العودة وإعادة الاندماج حتى لم تكن تمتلك عناصر تحدد كمية هذه الظاهرة وصورتها، وتسمح بتخطيط أو إنجاز استراتيجية وطنية أو دولية في أفق فض القضايا المطروحة من جانب مختلف تبعاتها في حين نلاحظ أن عدد المهاجرين المغاربيين الذين يغادرون عفويا كل سنة البلدان الأوروبية التي تستقطب الهجرة يظل عددا غير معروف بشكل واسع، لأنه لا توجد بالمرة أجهزة ذات فاعلية تسمح بتعداد عودتهم بشكل دقيق، على أن الوسيلة الوحيدة الناجعة التي تستخدم إلى حد الآن هي تقديرات عامة، كما في فرنسا مثلا، انطلاق من معطيات حاصلة عن إحصائين متتابعين لساكنة البلدان المذكورة. وهكذا، بالنسبة إلى فترة 1968- 1975، يقدر معدل تدفق عمليات العودة حسب هذا المنهج بمقدار ثمانين ألف إلى مائة ألف من الأشخاص كما يقدر أيضا أنه يوجد عند سنة 1975 نوع من التراجع في حجم التدفق السنوي للمغادرة، مع اعتبار ايقاف الهجرة منذ يوليوز 1974[15] كما يستخلص، من جهة أخرى في كل بلدان أعضاء، غياب معرفة دقيقة بصدد عدد المهجارين العائدين وبصدد صفاتهم ومميزاتهم (طبيعة السن والجنس والحالة العائلية ومستوى التعليم والمهنة الممارسة في كل بلد على حدة)، وتستخلص في نفس الوقت ثغرات فيما يتعلق بالإحاطة بكل ما يتعلق بدافع العدد والتوجه والتجربة المعيشة[16].

9 - إن ثغرات الإحصائيات الأوروبية في هذا المجال ناتجة في معظمها عن غموض المفاهيم المثارة في السابق، كما هي مرتبة عن عجز آلية معاينة ذلك في بلدان التشغيل.

فإذا كانت الإحصائيات بينة فيما يتعلق بالمغادرة السنوية للأشخاص الأجانب في ألمانيا الغربية وهولندة، تظل مع ذلك حركات الصعود هاته حتى من جانب وجهة نظر المصالح المسؤولة في هذين البلدين - غير مقدرة بما يكفي من التقدير، كما أننا لا نملك أن نثق كلية في الطابع النهائي للعودة إذا اتخذنا الإحصائيات المذكورة مرجعا لنا[17] أما فيما يتعلق بفرنسا، فإن هناك دراسة حديثة العهد حاولت أن تقرر هذه العودة واعتمدت

(15) Cf. Mme Cam Van Helmholtz «l'immigration en France en 1982». OCBE. SOPEMI. Sept. 1982. 69 p., not p. 18.

(16) Cf. Contribution de l'OCDE, op. cit, p. 9.

(17) Cf. A. Lebon : Conbien ont quité la France entre 1975 et 1982 ? Revue Européenne des Migrations Internationales 1985, n° 1.

في ذلك التطور الذي عرفه واقع دفع العمال للضرائب والجبايات بالنسبة إلى السكان الأجانب (1975-1982)، وحسابات مداخيل الأرصدة الطبيعية والقانونية[18].

إن الوضع يبدو أكثر إثارة في البلدان المغاربية التي تنطلق منها الهجرة لأنها تمتلك في الحقيقة إجراءات تمكنها من معاينة عمليات العودة. وحتى إذا كانت آليات ذلك واجبة، فإن المعاينة ستقف عند حدود الهجرات المراقبة رسميا. ويترتب عن ذلك ان أشكال العودة العفوية التي تستند إلى تشكلات مهاجرين لا يتوجهون إلى السلطات، ليست مأخوذة بعين الاعتبار وهذا ما يترتب عنه نوع من عدم التقدير بالنسبة إلى هذه الظاهرة[19]. إن البلدان الأصلية في هذه الحالة تعترض سبلها بدورها نفس الصعوبات التي تعترض سبيل بلدان التشغيل لتقدير أو تحديد الطابع النهائي للعودة إلى البلد الأم أو العكس. ويقف المسؤولون المغاربيون في أغلب الحالات عند حدود بعض التقديرات ذات الاسقاطات التي تأتي صدفة[20] والتي تظل محكومة بمضاعفات خطرة، خاصة فيما يتعلق بضرورة وإلحاح تحسين المعلومات الخاصة بإشكال العودة وإعادة الاندماج بالنسبة إلى العمال المهاجرين المغاربيين وبالإحصائيات الأخرى التي تهم التشغيل والتكوين المهني مثلا، وذلك لبلورة سياسة جيدة. من ثم تبرز قيمة وأهمية الأبحاث المتخصصة التي تجمع بين المقاربة الاجتماعية والمقاربة الإحصائية في مجالات مثل «السن» ودرجة الفعالية في العمل كنشاط «القطاع» أو المحيط الذي يتحقق من خلاله الاندماج، ثم «الوضع العائلي» و«حركة الأسرة» التي تتمكن من مرافقة عودة «عامل نشيط» (فاعل)، على سبيل ذكر بعض المجالات الدالة، وهي كثيرة لا حصر لها. وإزاء انعدام اليقين في مثل هذه الحالة لا يمكن سوى الإستناد إلى تقديرات وتخمينات ثم استخلاص توجهات واقتراح فرضيات تبعا لذلك. هذا من جهة، من جهة أخرى قد يكون من المسف اعتماد أرقام لاترد ولو في حالات نادرة.

---

(18) Cf. G. Sion «Les phénomènes migratoires en Europe méridionale» Document présenté à la Conférence d'experts nationaux qui s'est tenue en mai 1986, sous l'égide de l'OCDE. sur le thème «l'avenir des migrations», p. 22.

(19) نفس الحالة بالنسبة لبحث السكان والشغل الذي قام به المعهد الوطني التونسي للاحصاء (INS) سنة 1981، لفترة ما بين 1975-1980، حسب هذا البحث فإن العودة تشمل 200 18 شخصا دون التميز بين العودة النهائية والعودة المؤقتة (عطلة...).

(20) حسب التخليط الخماسي الجزائري (1980-1984). كانت التوقعات هي 000 60 عودة في مجموع الفترة، حوالي 000 12 عودة في السنة. لكن حسب إحصائيات أخرى، كان متوقعا 000 20 عودة في السنة، منهم 000 8 شخص يعودون إلى الجزائر دون طلب المساعدة من السلطات المعنية. انظر محمد بنعزي حول عودة العمال الجزائريين. أكتوبر 1981 ص : 84.

II – نحو تقليص لعمليات العودة ؟

10 – بالإضافة إلى القضية التي تطرحها عامة الهجرات العالمية بين الجنوب والشمال، وهي القضايا التي استحضرناها في السابق، يمكن أن نستنتج عدة ملحوظات، عامة مؤشرة على نزعة نحو تقليص العودة في البلدان الأصلية رغم قلة المعطيات التي تستند إلى أرقام، وإن كانت في نفس الوقت تحتكم إلى ملحوظات لا تدحض بالمرة (كما سنبين «أ») ولن نترك الفرصة تمر دون أن نشير في هذا الإطار إلى فشل التدابير أو سياسات العودة وإعادة الاندماج في نمطي البلدان المعنية بهذه الظاهرة، وهذا ما يسمح بالبرهنة على أن ما قد يبدو في الظاهر من ملامح ليست سوى ملامح وسمات خادعة في هذا المجال، أو أن وضع الأزمة تجعل حركة ما ينظر إليها من طرف الكثير كما لو كانت احادية بشكل مفارق كما سنبين في «ب».

أ – استقرار المهاجرين المغاربيين في أوروبا الغربية.

11 – إذا كانت الهجرة استنادا إلى نظام المراقبة الدائمة للهجرات الخاصة بمنطقة (OCDE) في تقريره سنة 1986[21] تظل موضوعا مقلقا بالنسبة إلى بلدان أوروبا التي تشغل، فإن تمديد فترة الإقامة، وتزايد الملتحقين بالمهاجرين لأول مرة ولو بشكل منخفض نسبيا، والمقيمين الأجانب، وتوالي التجنسات وتراجع الخصوبة تشكل كلها علامات مميزة لاستقرار الساكنة المهاجرة ويصير الدور الذي تقوم به الهجرة العائلية في جزء من نتاج السياسات المتبعة في الاستقرار من لدن دول أوروبا التي تستقبل المهاجرين. غير أن هذه البلدان تعرف من جهتها استفحالا للبطالة الهيكلية في وسط المهاجرين المغاربيين بصفة خاصة وهكذا فإن العمال المغاربة في بلجيكا وهولندة يتعرضون بقساوة للبطالة، لأن هذه اليد العاملة تتمركز في قطاعات اقتصادية تشكو أكثر من غيرها من الركود، ولا يملكون من الحظوظ سوى الأقل في الاستفادة من إجراءات امتصاص البطالة وتخفيضها[22]. وإذا كانت بلدان التشغيل يقلقها هذا من جهة، فإن هذا القلق من جهة أخرى لا يمنعها من تبني استقرار المهاجرين الذين يشتغلون أو المقيمين في بلدانهم أثناء البطالة ويلاحظ مراسلوا نظام المراقبة المذكورة بالإضافة إلى ذلك انخفاضا في نظام العودة في 1985 وهو الانخفاض الذي يمكن تفسيره بالتأثيرات المحدوْدة بقدر ما يمكن نفسيره ربما بإلغاء إجراءات كتشجيع

(21) انظر فيما يلي الهامش 16

(22) كذلك في الأراضي المنخفضة، نسبة البطالة بلغت 36,8% سنة 1983 (مع الأتراك). في بلجيكا بلغ عدد العاطلين في 30 يونيه 1985 : 536 جزائري. 9572 مغربي و643 تونسي. انظر (1986) نفس المرجع الصفحة 14 والجدول ص : 16.

العودة، ان لم يكن قابلا لأن يفسر أيضا بتبني سياسة الدمج أو الاستيعاب. وهكذا فإن مائة وثمانية ألفا من الأشخاص في ألمانيا - خلال فترة 1984، ثم أثناء تطبيق تدابير مساعدة العودة بين شهري يناير وسبتمبر - من جميع الجنسيات قد التحقت ببلدانها. لكن ما إن ألغيت التحفيزات المالية حتى انحدر عدد من عادوا إلى رقم ثلاثة وأربعين ألفا كما سجل ذلك خلال التسعة شهور الأولى من السنة الموالية 1985 أي بنسبة 77%[23]. أما بالنسبة إلى بلجيكا وهولندة، فعلى العكس من ذلك، لأن من بين إجراءات الاستيعاب قد سعت إلى وقت قريب[24] إلى توسيع إمكان الحصول على الجنسية بالنسبة إلى المهاجرين بخلاف فرنسا التي تتميز بسرعة تأثرها لضعف بنيتها، والتي سعت إلى مراجعة قانون امتلاك الجنسية في اتجاه أكثر تضييقا[25]

وحاصل الأمر إنه - على مستوى بلدان الهجرة الأوروبية لم يكن هناك من عودة مكثفة، فقد حاول أغلب المهاجرين المغاربيين أن يتأقلموا مع الأزمة ببقائهم حيث هم في أسواق العمل داخل البلدان الأكثر تصنيفا، ويمكن تأكيد هذه الملاحظة عن طريق اختيار حركات العودة المسجلة. من طرف المصالح المغاربية المختصة بالهجرة.

12 - وإن كانت قد اتخذت تدابير من طرف الحكومة الجزائرية لتنظيم وتخطيط العودة إلى البلد الأم[26] فإن تقديرات المخطط الخماسي 1980-1984) التي بحسبها تمت برمجة 12.000 عودة (اثنتي عشر ألف عودة) سنويا لم تحقق وكانت التخمينات سنة 1982 بصفة خاصة تقدر عودة ألفي (2000) تقني وأطرا، وعودة ستة ألاف (6000) إطار متخصص أو من ذوي الكفاءات وأربعة آلاف (4000) عامل مياوم، على أن هؤلاء جميعا قد تكونوا في فرنسا أو من المفروض أن يكونوا كذلك كما تنص على ذلك الاتفاقية الفرنسية الجزائرية سنة 1986 ثم بروتوكول الاتفاق بتاريخ 16 سبتمبر 1980[27] في حين أن مجموع، حسب مصادر فرنسية موثوق بها، ومنذ تطبيق الاتفاقية سنة 1981 وإلى حدود

---

(23) Cf. SOPEMI (1986), ibid, p. 22.

(24) Respectivement en 1984 et 1985. Cf. SOPEMI (1986), ibid, pp. 22 et 23.

(25) Par exemple, pour la période 1978-1985, Il 900 marocains ont été naturalisés aux Pays Bas. Cf. SOPEMI (1986), ibid, tableau, p. 24.

(26) Cf, Mohamed BENAZZI «Note sur les retours et la réinsertion des travailleurs algériens» in Rapport de la Commission consultative pour les affaires concernant les travailleurs algériens» in Rapport de la Commission consltative pour les affaires concernant les travailleurs migrants arabes, op cit, pp. 82-84 (enlangue arabe).

(27) الدورية الفرنسية رقم 4-82 بتاريخ 3 مارس 1982 حددت بتفصيل ميكانيزمات المساعدة على إعادة الادماج حسب اتفاقية 18 سبتمبر 1980 مع الجزائر.

شهر ديسمبر 1972، الملفات الخاصة بالعودة، والمقدم من طرف المرشحين الجزائريين لذلك والمسلمة من قبل الادارات في الأقاليم للعمل والتنشيط للمراكز الجهوية للمكتب الوطني للهجرة. لم تتعد 10.273 (10.013 بصفة «إعانات العودة»، 60 بصفة «تكوين مهني» 200 بصفة «الدعم لخلق مقاولات في الجزائر[28]» ولا يفوتنا التذكير بأن الجزائر تظل هي البلد الوحيد في المغرب العربي الذي لم يكتف بعقد اتفاق مع فرنسا، البلد الأساسي للتشغيل، بهدف إعادة الاندماج، بل أكثر منذ ذلك تبني سياسة الدمج ويمتلك بنية لايستهان بها في المجال ذاته[29].

أكيد أن تونس تمتلك بدورها «مصلحة عودة العمال التونسيين في الخارج» داخل مكتب العمال التونسيين بالخارج، والتشغيل والتكوين المهني، وآكيد أنها اتخذت بعض التدابير فيما يتعلق بإعادة الاندماج الاقتصادي والمهني[30]، غير أننا نلاحظ رغم ذلك ضعفا وتناقصا في العودة. فحسب المصالح المكلفة بالاحصاء في فرنسا من ذلك «المكتب الوطني للهجرة» تم تسجيل الأعداد التالية فيما يتعلق بالعودة :

السنة	العدد
1975	633
1976	964
1977	930
1978	2246
1979	1667
1980	957
1981	[31] 368

يضاف إلى ذلك أن قلة قليلة من المهاجرين التونسيين قد استعانوا بالمصالح التونسية المؤطرة للعودة للمكتب المذكور، فمن سنة 75 إلى حدود يوليوز 1981 لم يؤطر مكتب

(28) Cf. Mme Cam Van Helmholtz «L'immigration en France en 1982», op cit., p. 18 Pour d'autres détails chiffrés, ibid, p. 19. voir aussi d'autres statistiques plus récentes infra n° 14, p 24.

(29) انظر فيما يلي الهامش 16.

(30) Cf. not, guide pratique pour le retour définitif des travailleurs tunisiens à l'étranger. O.T.T. E.E.F.P. Tunis 30 p. (en arabe) - actes et documents de la 15e rencontre nationale des travailleurs tunisiens à l'étranger. O.T.T.E.E.F.P. Tunis Août 1981. 40 p. (en arabe). Voir aussi infra n° 16.

(31) Cf. Ali Labid «Aperçu sur le retour et la réinsertion des travailleurs tunisiens en Europe occidentale», in rapport de la Commission consultative de l'OAT, op cit, p. 52.

العمال التونسيين بالخارج سوى 2906 ملف، أي ما يقدر بنسبة 16% فقط من مجموع حالات العودة التي قدرت بـ 200 18 سنة 1980[32] ولم يتصل بهذا المكتب سوى :

- 573 سنة 1975
- 964 سنة 1976
- 467 سنة 1977
- 323 سنة 1978
- 200 سنة 1979
- 175 سنة 1980
- 114 سنة 1981.[33]

بعبارة أخرى : إن المهاجرين التونسيين الذين كانوا يريدون العودة، يحاولون الاعتماد على أنفسهم بوسائلهم الخاصة أو عن طريق العلاقات لأنهم لم يكونوا يأملون أي شيء منذ التدابير التي اتخذتها السلطات المفوضة، وهي السلطات التي يعتبرها هؤلاء غير فعالة ألا تكون مفيدة إلا بالنسبة للبعض

أما في المغرب، وبسبب غياب سياسة للعودة وإعادة الاندماج، فإن السلطات التي يفوض إليها الأمر توجد في حالة عجز في توفير بعض الاحصائيات حول عمليات العودة النهائية. ولايمكن أن نستخلص شيئا باعتماد بحث أنجز في الحال مشروع «برنامج الاندماج الخاص باليد العاملة المهاجرة، ودعم التنمية المحلية» الذي تم ضبطه بين هولندة والمغرب (وأيضا تونس وتركيا سنة 1974).

وبحسب هذا البحث يستخلص أن عدد حالات العودة ضعيف إن لم يكن مثيرا للضحك فهو لا يتعدى 55 عودة[34] وإلى وقت قريب كان تحويل حوض منطقة شمال (باد وكاليه) بفرنسا يلزم مالا يقل عن 2608 من المنجميين (المغاربة + من بينهم 1791 أرباب أسرة، أي ما يقدر بـ 10.000 نفر – بالعودة ورغم المساعدة النقدية الهامة نسبيا (معدل 180.000 فرنك فرنسي) لم تسجل سوى (35 عودة سنة 1986، و78 فقط

(32) حسب بحث السكان والشغل الذي قام به المركز الوطني التونسي للاحصاء سنة 1981، نذكر أن العدد 18200 عودة، يجب أخذه بحذر، لأنه لم يكن هناك تمييز بين العودة النهائية والعودة المؤقتة (عطلة...)

33) علي لبيد، نفس المرجع، ص 59.

(34) Cf. Projet REMPLOD - Maroc : «Partir pour rester» (incidence de l'émigration ouvrière à la campagne maronaine : Institut socio-géographique de l'Université d'Amsterdam. Publication n° 2. La Haye. Août 1977. 152 p. not. B. 81.

سنة 1971، بينما كانت التخمينات تقدر بصاب 500. إن هذا الفشل لم يمنع مناجم الفحم الحجري عن مضاعفة الاغراء والمواظبة على منح العديد منْ التسهيلات لاعادة الاندماج الاقتصادي لهؤلاء المنجميين (خلق مقاولات صغرى للنقل، منح بضعة عشرات منَ المناصب لأسر المنجميين عن طريق شركات مغربية ذات صلات وثيقة بالشركات المؤسسة من قبل المناجم نفسها(35) ولما كانت السلطات المغربية لم تحرك ساكنا، فإن نظيراتها الهولندية قد وفرت للمهاجرين المغاربة المرشحين للعودة إعانة أعلنت عنها أمام الجميع، لكن المسؤولين في البلد الأصلي لم يظهر لديهم أي رد فعل(36). ونلاحظ في نهاية الأمر نوعا من تراجع العودة سواء توقعنا على مستوى بلدان التشغيل، أو على مستوى البلدان الأصلية. وتفسر هذه الوضعية بالتأثيرات المحدودة للتدابير المتخذة في شأن التحضير بالعودة. كما تفسر بلا فعالية، ان لم يكن غياب سياسات العودة نوعا من تنامي الهجرة السرية أو الهجرة اللاقانونية، ورغم سياسات الدعوة إلى الاستقرار والعقوبات في وجه المخالفين (المستخدمين بصفة خاصة). وتدابير الطرد الجماعية التي لارجعة فيها(37).

ب – فشل الاجراءات أو سياسات العودة وإعادة الاندماج.

13 – إن التدابير وسياسات العودة المتبعة إلى حدود الوقت الراهن في شأن مسألة العودة وإعادة الاندماج بالنسبة إلى العمال المهاجرين المغاربيين وأسرهم سواء عن طريق بلدان التشغيل أو بلدانهم الأصلية لم تكن أبدا تدابير وسياسات مقنعة. وتظل تأثيراتها جد محدودة، وهذا ما يفسر استقرار الساكنة المغاربية في بلدان الهجرة الأوروبية، على أن هذه الوضعية ينبغي ألا تفاجئنا عندما يتعلق الأمر بعجز وثغرات الاحصائيات فقط، وإنما أيضا بسبب قلة حالات الاهتمام بتطلعات وحاجات المهاجرين المشروعة والواقعة أنفسهم(38). بل إننا قد نستخلص تباينا بين مصالح هؤلاء المهاجرين وبين بلدانهم الأصلية بالاضافة إلى التناقضات في مجال السياسات أو المواقف في كل بلد من بلدان التشغيل أو الهجرة. ويكلل ذلك في النهاية فشل التنسيق بين الأطراف(39).

---

(35) Cf. Conjoncture n° 588 du 16 avril 1988. p. 17. Publication de chambre française de commerce et d'industrie à Casablanca qui rapporte en article du journal «le Monde» (sans date). Voir aussi infra n° 14

(36) Cf. A. BOUDAHRAIN : «Réinsertion des travailleurs migrants marocains de retour d'Erope occidentalle». Communication présenté à la réunion de la commission consultative de l'OAT à Tunis en oct. 1981. 55 P. Résumé en arabe (10 p).

(37) Cf.SOPEMI (1986). op cit, p. 18.

(38) انظر فيما يتعلق بالمشاكل المترتبة عن العودة وإعادة الادماج، الهامش 17–18.

(39) انظر فيما يلي الهامش 19.

1 – التأثيرات المحدودة للاجراءات المتخذة من طرف بلدان التشغيل.

وعيا منا أن نذكر منها المساعدة المالية التي تقدم للأفراد في حالة العودة الارادية إلى بلدهم الأصلي. ومنها أيضا منح قروض مرنة في أفق انجاز مشاريع محددة وبعض البرامج ذات طابع التكوين الخاص بالعودة. لكن لم يستفد من ذلك سوى القليل من المهاجرين الذين يترددون في قبول هذه المساعدة، خاصة عندما يكتشفون صعوبة الاندماج التي لقيها البعض من مواطنيهم الذين سبقوهم بل إن نظام المساعدة الذي أحدث في فرنسا سنة 1977 تم إلغاؤه سنة 1982 !

وعموما تمول هبات المساعدة من الاسهامات الخاصة بالتعويضات (البطالة، تعويضات الأطفال والأسرة) كما في حالة ألمانيا، كما أن منح هذه الهبة يستند إلى شروط معينة : ففي حالة فرنسا لا تمنح للعمال إلا في وضع البطالة المرتبة عن تسويتهم، أو في وضع انتقال نصف شغل منذ فترة معينة[40]. وفي حالة بلجيكا البرنامج بالنسبة لمن تجاوزوا حد سنة ونصف من البطالة (برنامج غشت 1985)، ومستعدون للتنازل عن مكتسباتهم[41]. وهذا يتناقض مع اختيارات المهاجرين الذين يفضلون البقاء خوفا من تبعات العودة[42] ويظل أغلب العائدين هم المتقاعدون، أو الذين يعانون من بطالة مزمنة، ورغم البروتوكول الموقع بين المغرب وفرنسا سنة 1976[43] وبين فرنسا والجزائر سنة 1980 فإن الكشف الأول (1977–1981) للبرنامج الفرنسي لتكوين العمال المغاربيين في أفق إعادة اندماجهم[44] يظل هزيلا، ولا يتجاوز عدد من تلقوا تكوينا مهنيا ألفين (2000) من العمال يتوزعون على بلدان المغرب العربي ثم السنغال والطوغو ومالي بالاضافة إلى البرتغال (انظر دراسة عبد الكريم بلكندوز، «الهجرة المغاربية نحو أوروبا : من يساعد من ؟ (بالفرنسية)، مجلة «Economie et socialisme»، عدد : 5، 1987، ص : 87)[45] ويمكن أن يفسر فشل هذه السياسة بانعدام التعاون بين الأطراف، وإن لم يكن يكشف

(40) انظر «SOPEMI» (1986) المرجع السابق، ص 22، وأيضا (1987) ص 61–62.

(41) انظر «SOPEMI» (1986) ص 22.

(42) تخوفات إدارية في البلد الأصل، ناتجة عن غياب التدابير اللازمة لاستثمار قانوني وكذا الموقف السلبي لبعض موظفي الدولة.

(43) Cf. A. BOUDAHRAIN «Le régime international des travailleurs migrants marocains». Thèse d'Etat, op cit. pp. 167-169.

(44) برنامج أعده الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي الذي تنظمه وتسيره الحكومة الفرنسية بتعاون مع البلدان الأصل.

عن تناقضات سياسات بتنظيم العودة[46] سواء منها القريبة والبعيدة.

2 – عدم نباهة التدابير المتخذة من لدن البلدان الأصلية.

14 – قبل تحليل هذه التدابير قد يكون من المقبول أن نذكر أنها بدأت حديثا و لم ينظر إليها في السابق، و لم تشكل مداخيل العملات الصعبة والتكوين أي شيء في اعتبار هذا الجانب الخاص بعودة العمال : إن الهجرة ترسخ تبعية البلد تجاه البلدان التي تشغل العمال[47]. وللخروج من هذه التناقضات، تظل الجزائر هي البلد الوحيد مغربيا الذي قرر سياسيا سنة 1973 ايقاف الهجرة وتبني سياسة العودة.

15 – سعت السلطات الجزائرية تبعا لذلك إلى الاهتمام بعملية إعادة الاندماج بإشراف وزارة الشغل[48]، ودعم المكتب الوطني لليد العاملة[49] عن طريق تقديم المعلومات ومحاولة الدمج وتوفير بعض فرص الشغل[50] وغير ذلك أما تونس فلم تخلق السلطات مصلحة وطنية مكلفة بالعمال إلا سنة 1976، وسعت من خلالها إلى إعادة الاندماج سواء بالنسبة إلى العمال أو إلى أطفالهم[51] خلاف المغرب الذي لا توجد أي بنية تحتية خاصة في هذا المجال باستثناء «مصلحة العمال المهاجرين» ترتبط بوزارة الشغل وليس هناك أي سياسة للعودة أو إعادة الاندماج والشيء المتوفر الوحيد هو صندوق الدعم وتقديم تسهيلات بهدف الاستثمار مثلا أو الحصول على مسكن[52] وتعلل السلطات

---

(45) Cf, A Belquendouz : «l'émigraton maghrébine vers l'Europe : Qui aide qui ? «Revue» Economie et Socialisme» n° 5-1987. p. 87.

(46) انظر فيما يلي، المرجع السابق ص 8 «contribution de l'OLDE»

(47) Cf. A. BOUDAHRAIN «Le régime internationl des travailleurs migrants marocains». Thèse d'Etat,. op cit, pp. 158 et ss. A. Belguendouz «L'émigration maghrébine vers l'Europe : Qui aide qui ? op cit, pp. 70 et ss.

(48) Cf. décret n° 80.92 du 30 mars 1980, portant sur l'organisation de l'administration centrale du Ministère du travail et de la formation professionnelle.

(49) Cf. Travailleurs migrante. Disposition législatives et administratives en vigueur en matière de protection des travailleurs migrants et de leurs familles. Nations Unies. New York 1983, pp. 64 et ss.

(50) هذا لا يمنع الصندوق الاقتصادي والاجتماعي من تسهيل عودة العمال الجزائريين.

(51) أنظر المرجع السابق 1983. ص 64 travailleurs nigrants

(52) تسهيلات جمركية تم تقديمها للعمال المهاجرين عند عودتهم إلى بلدهم.

المغربية ذلك بأن هجرة مواطنيها غير دائمة وفي هذا الإطار تحافظ على هوية المغاربة المهاجرين ثقافيا[53] وهناك تدابير في الميدان[54] تؤكد مدى سعي المسؤولين إلى مراقبة هؤلاء للاحتفاظ بعلائق طيبة مع بلدان التشغيل ومضاعفة دخول العملات الصعبة وفي هذا يكمن التناقض بين التطلعات والواقع كمتطلبات يفرضها البلد الأصلي.

3 – قضايا ترتبط بالعودة المحتملة وإعادة الاندماج :

16 – إن العمال المغاربين لا يفقدون أمل العودة إلى أوطانهم غير أن الواقع غير ما يحلمون به نظرا لكثرة المشاكل وعدم الاطمئنان إلى ما ينتظرهم (الأزمة الاقتصادية غياب الديموقراطية). وهكذا لا يعود هؤلاء إلا لأنهم ملزمون ومرغمون وأسباب العودة كثيرة[55] نذكر منها ما يلي :

- عدم تحقيق ما ذهبوا من أجله.
- عدم الاستقرار نظرا لانعدام الوسائل.
- تناقص فرص الشغل.

17 – هناك صعوبات أخرى يلاقيها المهاجرون، خاصة عندما يتعلق الأمر بإعادة الاندماج : اختلاف تقاليدهم المكتسبة عن تقاليد مواطنيهم المحليين وهذا ما ينتج عنه الكثير من حالات الضغط والعديد من القضايا ليس أقلها إغلال الشباب[56] وإن كان أصعبها في مجال التعليم والتكوين المهني وحيث يصعب التأقلم، وهكذا سعى التونسيون والجزائريون وبخلاف المغاربة، إلى تبني الكثير من الاجراءات ومن تعليم اللغة للأطفال في سن التمدرس، وإعطاء المنح لمن يملكون القدرة على مواصلة تعليمهم الجامعي[57]، غير أن هذا يشترط وجود تعاون واضح وأمين بين البلدان المعنية بالهجرة عن طريق المواثيق والاتفاقيات الثنائية، مثلما فعلت الجزائر سنة 1980 التي تظل وحدها في هذا الباب.[58]

---

(53) Cf. A. BOUDAHRAIN «Les aspects juridiques de l'enseignement de la langue arabe aux enfants des travailleurs migrants». Communication présentée au colloque arabe sur l'emploi organisé en janvier 1983 à Paris par l'OAT et l'ALESCO. 15 p. Philippe J. Bernard et Ahséne Zahraoui «les enfants de maghrébins et les problèmes de retour «Communication au colloque arabe sur l'emploi précité. 8 p.

(54) Note de la page précédente : Tels l'organisationde colonies de vacances pour les enfants de migrants, l'envoi de troupes théatrales ou folkloriques dans le cadre de manifestation culturelles, etc.

(55) Cf. Not. contribution des autorités grecques à la troisième conférence de migrations, op cit, pp. 6 et 7. Conseil d'Europe Stersbou.

(56) Cf. A BOUDAHRAIN «Revue jur, et pol. «Indépendance et coopération» n° 2 avril 1e juin 1979.

(57) Cf. Travailleurs migrants. Dispositions législatives et administratives en vigueur en matière de protection des travailleurs migrants et de leurs familles, op cit, p. 65.

IV – أهمية التعاون الدولي في مجال العودة وإعادة الاندماج.

18 – انطلاقا من تبادل مراسلات بين فرنسا والمغرب (1980/9/18) بهدف تطبيق المعاهدات حول المهاجرين، فإننا نكتشف ورود الكثير من التفاصيل :

– اتخاذ إجراءات في فرنسا قبل العودة من لدن هيآة مختصة.
– الاستفادة من التسهيلات المقدمة (المادة الرابعة من الاتفاقية).
– إما إعانة العودة.
– أو التكوين المهني.
– أو المساعدة على خلق مقاولات صغيرة صناعية أو صناعية – تقليدية في الجزائر.

19 – ودون الدخول في تفاصيل هذه الايجابيات[59] لم تتم أية صبغة مناقضة وإن كانت هذه الاتفاقية بين بلد ينتمي إلى الشمال وآخر إلى الجنوب لاتشكل سوى مظهر لتعاون متعدد يرتبط بالهجرات في كل المجالات. وهو التعاون الذي ينبغي أن يستند إلى تضامن على مستوى المصالح المشتركة بين الأطراف في إطار خلق نظام عالمي جديد سينظر بكيفية عادلة إلى تقسيم العمل. ويقتضي هذا أولا اتخاذ دول المغرب العربي قبل أية استراتيجية أخرى إسلاميا وعربيا نظرا لوجود عناصر التكامل بين هذه البلدان وتطوير صيغ التعامل كما فعلت الجزائر مع فرنسا في إطار اتفاقيات ثنائية بين المغرب وبين تونس كل على حدة. بين الدول الأوروبية المشغلة وبذلك قد نسد فراغ الاتفاقيات في مجال التشغيل والضمان الاجتماعي.

20 – ثم وإن الدول المغربية الثلاثة مطالبة بأن تنسق فيها بينها وتتجنب خلافاتها السياسية والايديولوجية، وان تحاور المجموعة الأوروبية بشأن اتفاقية شاملة يندرج فيها أفق برنامج العودة وإعادة الادماج وإيجاد شروط تنقل العمال المغاربيين داخل بلدانهم، وهكذا فإن المهاجرين المغاربيين الراغبين في العودة قد يختارون أفضل بلد لذلك دون تمييز. وهذه الامكانيات واردة وإن كانت بلدان المغربي العربي لازالت تعاني نوعا من التجزئة والتقسيم بالنسبة إليها داخليا وإلى بقية أقطار العالم العربي. يضاف إلى ذلك انعدام التوازن بين عناصر وأخرى كثرة الساكنة مثلا، وتطرح في هذا الاطار عدة قضايا على مستوى العودة وإعادة

---

(58) اتفاقية كانت أجريت بين تركيا والجمهورية الفيدرالية الألمانية، والجزائر سبق ووقعت اتفاقية في 11 أبريل 1974، مع الجمهورية الألمانية وكانت حول التكوين المهني.

(59) انظر نفس المرجع ص : 54–56 Can Van Helm Holtz

الاندماج، الشيء الذي يحول دون البديل المرتقب : قبول العودة وإعادة الاندماج، الشيء الذي يحول دون البديل المرتقب : قبول العودة والاستقرار باستثناء حالة العمال المتخصصين الذين يجدون بعض التسهيلات خاصة في ليبيا سابقا، أما في بقية الأقطار العربية فإن دول الخليج تقبل على العمال الأسيويين.

ويبقى العنصر الوحيد هو العودة سياسيا كما تبنت ذلك بعض الدول العربية عن طريق «الحوار الأوروبي العربي» (دمشق 11/9 ديسمبر 1978) الذي تبنى الكثير من المبادىء والقواعد التي يوجد بعضها داخل الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية والدول الغربية وإن كان الطابع الغالب يظل محدودا بأمل، فقد عبرت الأطراف العربية والأوروبية «ترى من الأهمية بمكان أن تبحث في المستقبل في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف عن حلول خاصة لقضايا تظل حسب رأي الدول المعنية، معلقة (انظر بوظهرين «النظام الاجتماعي العالمي الجديد والهجرات» م.س.ص 132، وأيضا «التعاون الاجتماعي الأوروبي العربي» داكار، 1980)

خلاصات : بديل مستقبلي أم ضرورة تفرض نفسها ؟

إزاء هذا الوضع لايمكن سوى أن نشير على البلدان المغاربية بالاعتماد على نفسها وتجنب تبذيد مواردها المادية والبشرية، وتبني تطور يعين على ايقاف النزيف. إلى جانب الاندماج في النظام العالمي والالحاح على أن يكون نظاما عادلا يقوم على نظام متكافىء على مستوى العلاقات الاقتصادية، دون أن تنسى تصفية ديونها، وضمان تطور سريع للاقتصاد مع تضييق الخناق على عمليات التعاون مع الغرب خاصة أوروبا في إطار السوق المشتركة وهذا بتكييف هذه الشروط مع سياسة إقامة بنيات العودة وإعادة الاندماج سواء في المغرب أو في تونس ولن يتحقق هذا إلا يتبني سياسة حاسمة في مجال البحث واقتراح الحلول باعتبار المتطلبات والتطلعات بالنسبة إلى كل بلد وإلى كل المهاجرين، بما في ذلك حماية حقوق الانسان المغربي سواء في بلده الأصلي أوبلد الاستقبال في أوروبا.

جيل الهجرة : الاستمرار والتوقف

لحسن الزهراوي

أعتقد أن أصدق تعبير عن مشاعري وعن اغتباطي بالمشاركة في أعمال هذه الجامعة يتمثل في حضوري بينكم، وأرفع جزيل شكري إلى السيد وزير الثقافة على تفضله بدعوتي إلى هذه الجامعة التي أعتبرها شخصيا مبادرة رائعة سيكون لها ولاشك أكبر الأثر على مستقبل دول البحر الأبيض المتوسط ولاسيما بلدان المغرب العربي الكبير.

عنوان مداخلتي هو جيل الهجرة : الاستمرار والتوقف. وقد يبدو هذا العنوان للوهلة الأولى طموحا إلى حد بعيد نظرا لشموليته. إذ يوحي بأنني أريد أن أعرض لجميع الظواهر المرتبطة بالهجرة وهي ظواهر ولاشك شديدة التعقيد، تصعب الاحاطة بها على باحث بمفرده بل وعلى علم واحد من العلوم. وألفت انتباهكم في هذه المقدمة إلى أنه غالبا ما نتحدث، باعتقادي، عن أشياء لا نستوعبها جيدا، إذ يتعين علينا التوفر على حد أدنى من المعطيات التجريبية قبل أن نقوم بالتنظير. وغالبا ما تكون تلك المعطيات غير متوفرة سواء في البلدان الأصلية للمهاجرين أو البلدان المهاجر إليها. وهو أمر تغفله البحوث في مجال العلوم الاجتماعية التي تتناول ظاهرة الهجرة المغاربية بصفة خاصة أو الهجرة في حوض البحر الأبيض المتوسط على وجه العموم.

وسأحاول في مداخلتي أن أتناول وأن أعرض على أنظاركم بعض جوانب أو بالأحرى بعض محاور هذه الهجرة المغاربية.

وتعد الهجرة المغاربية رهانا كبيرا لكل من بلدان المهاجرين أي البلدان المغاربية وبلدان المهجر : مجتمعات البلدان المهاجر منها والمهاجر إليها. وكذا بالنسبة للفاعلين أنفسهم أي السكان المهاجرون الذين لم أعد أطلق عليهم، شخصيا، مصطلح «مهاجرون» لما يكتنفه من لبس وغموض. إذ لازال البعض ينعت أبناء المهاجرين الذين ليسوا بمهاجرين بغير وجه حق، تارة بالشباب المهاجر وتارة أخرى بالمهاجرين الشباب من الجيل الثاني. ومن ثم نقع في خلط لدى محاولتنا تفهم وضبط هذا الموضوع الشديد التعقيد. أما فيما يعنيني فأعترف لكم بكل تواضع أنني شديد الاهتمام بهذا المجال لذا فأنا في حديثي إليكم مدفوع بحساسية شخصية صريحة على حد تعبير «فاني كولونا»، فانا نفسي إبن مهاجرين، نعم لقد هاجرت، إذ أنني ولدت في المغرب العربي غير أني ذهبت إلى فرنسا في سن مبكرة صحبة والدي

الذي لم أكن أعرفه عندما كنت طفلا في الجزائر لانه كان غائبا في دار الهجرة آنذاك. وهكذا فأنا أتحدث من موقع يمكن وصفه بالذات ـــ الموضوع، وربما يفسر هذا، حرصي على الاهتمام بالأسس الابستمولوجية التي قلما تؤخذ بعين الاعتبار في هذا المجال.

فكثيرا ما نجهل في الحقيقة عمن نتحدث، ولماذا نتحدث، وكيف نتحدث. وهكذا نستعمل الهجرة كمصطلح عام، للدلالة على حقائق مختلفة أشد الاختلاف. وغالبا ما يقترب الخطاب «العلمي» من الاراء الشائعة لدى العوام، أو على أية حال فإنه لا ينظر إلى موضوع البحث بتجرد، ويكفي نفسه عناء انتقاد مقولات الحس المشترك قبل تحديد موضوع البحث وتعريفه وموضعته. وحينما أنظر إلى هذه المسألة من هذه الزاوية وأعلن من أي منبر أتحدث، فإني أتفق مع فاني كولونا في هذا الأمر بما أنه ما فتيء يشغل بالي منذ سنوات. أما عن موضوع حديثي فبوسعي بالطبع أن أتيح للآخرين موضعة خطابي وتبيان ما يرتبط بذاتيتي أو بالوقائع الموضوعية وبعبارة أخرى، فمن الصعب بل ومن المستحيل رسم حدود فاصلة بين الاديولوجيا والعلم في مضمار العلوم الانسانية. وعلى حد قول أل AL فان العلوم الانسانية ليست سوى إديولوجيا. ويتيح لنا التموضع وإتخاذ مجموعة من التدابير والمواقف تجاه الموضوع، في جميع الأحوال، وممارسة ما أسميه بالرقابة الابستمولوجية، الحد من آثار الاسقاطات الاديولوجية على موضوع البحث وفيما يتعلق بالمهاجرين المغاربيين على الأخص، ألاحظ ان هناك نوعاً من الالحاح على نعتهم بغير هذه التسمية. فرهانات قضية الهجرة الحساسة والنقاشات التي تثيرها في فرنسا تدل على أن تلك الهجرة عبارة عن مرآة، سواء بالنسبة لمجتمعات المهجر أو المجتمعات الأصلية للمهاجرين، تعكس عددا من المشاكل التي يتخبطون فيها في حدود إمكانياتهم. هكذا إذن يتم نعتهم بالمهاجرين، في حين أن المقصود هم المغاربيون. وعندما يثار نقاش سياسي حول هذه المسألة، إذ تتقد الأحقاد والأهواء، فكثيرا ما يتعلق الأمر بمهاجرين من المغرب العربي غير أنه قلما تتم الاشارة إليهم بذلك النعت إذ يلجأ الطرف المهيمن إلى عبارة جاهزة هي لفظة «العرب» وإذا كان العرب واقعا وتاريخا وحساسية وثقافة وحضارة فإن هذه التسمية، لدى من يستعملها بهذه الطريقة نعت قدحي يعود بنا إلى عهد تسميات مشابهة مثل البدائي والبربري وغير المتحضر إلخ وأعتقد أنه يمكن تفسير هذا الموقف المتعنت بوضعية المهاجرين المغاربيين التي تتسم بثلاث صفات : فهم من جهة مسلمون ومن جهة أخرى ينحدرون من مستعمرات سابقة وأخيرا فهم ينتمون إلى طبقة البروليتاريا، إن هذه الصفات الثلاث، في رأيي، توضح هذا الموقف المتعنت القاضي بالنظر إلى المهاجرين كمواضيع وليس كذوات. وللأسف فقد دلتني تجربتي، في مجال البحث في العلوم الاجتماعية أن الباحثين لا يحتاطون كثيرا من هذه

الطريقة في الحديث عن الهجرة المغاربية في المجتمع الفرنسي. بعد أن حددت المجال الذي ستنصب عليه مداخلتي أعود الآن إلى موضوعها : «الهجرة المغاربية : الاستمرار والتوقف» لماذا عنوان من هذا القبيل. يمكنني في الواقع أن أتحدث عن القطيعة التي تتميز بها هذه الهجرة أكثر من طبيعتها الاستمرارية لأنها خضعت لعدد من التغيرات طوال تطورها التاريخي. ولن أقف عند الأسباب، التي تبدو لي معلومة، أي علاقات الهيمنة التي ترجمت في أرض الواقع بالاستعمار واختلاف مستويات التنمية، لن أعود إلى الحديث عن الأسباب الاقتصادية والتاريخية والسياسية التي أدت إلى تلك الهجرة. وعلى العكس من ذلك فمن الأهمية بمكان أن نشير إلى انه حصلت تغيرات تدريجية، في سيرورة تلك الهجرة، لم تكن ناتجة فقط عن توقفها، كما يزعم البعض ذلك، منذ اتخاذ اجراءات الحد من توافد المهاجرين إلى فرنسا، في يوليوز 1974، وخاصة إثر ما أطلق عليه البعض الازمة البترولية ومخلفاتها، فهذا التغير لا يرجع، في رأيي، إلى سنة 1974، تاريخ الحد من الهجرة، انطلاقا من البلدان الأصلية (اتخذت الجزائر تدابير للحد من الهجرة بعد الاغتيالات العنصرية التي حدثت في شتنبر 1973. فلم تنتظر السلطات الجزائرية إذن إقرار التدابير التي تحد الهجرة إلى فرنسا. وكان ذلك في الواقع بمثابة رد فعل على عوامل خارجية. إذ اتخذت الجزائر تلك التدابير بعد تنامي الممارسات العنصرية تجاه المهاجرين المغاربيين وعلى الأخص الجزائريين منهم، وتوالي الاغتيالات الرهيبة، التي أغتنم هذه الفرصة للتنديد بها) لقد طرأت هذه التغييرات، في الواقع، بصورة تدريجية وإليكم مراحلها :

ففي بادىء الأمر هاجر الرجال بمفردهم حيث كانوا يعيشون في فرنسا حالة عزوبية اضطرارية، وذلك قصد سد حاجيات عائلاتهم. وستحول هذه الهجرة، شيئا فشيئا، بعد ذلك، لتتخذ شكلا أسرويا. ويبدو لي في الحقيقة، أن تلك الهجرة كانت في البداية مؤقتة، إذ كان أغلب المهاجرين من أصل قروي، وكان هدفهم الحصول على راتب شهري يمكنهم من تلبية حاجيات عائلاتهم في وطنهم الأم، غير أن هذه الهجرة التي اتخذت في بادىء الأمر طابعا مؤقتا وطارئا ستتحول تدريجيا إلى هجرة عائلية لأن الأوضاع التي دفعت أولئك إلى الهجرة لم تشهد تغيرات عميقة ــ رغم استرجاع بلدانهم لاستقلالها، ونعني هنا أولئك الذين هاجروا في فترة ما قبل الاستقلال، وعلى الأخص بالنسبة للجزائريين وبعض المغاربة وقلة من التونسيين الذين لم يعرفوا ظاهرة الهجرة إلا في الستينات على الأخص ــ وهكذا أخذ العمال يهاجرون تباعا. كما أصبحوا واعين بالحتمية السوسيو ــ إقتصادية التي تحدد وضعيتهم كعمال. أو ليس من المفروض على المرء «كسب قوته اليومي» (إذا شئنا استعمال عبارة مألوفة لدى الجميع)، إذن كان يتعين على هؤلاء العمال تغيير طموحاتهم ولا أعني

هنا مشروع الهجرة في حد ذاته (...) ففي الواقع، كان المهاجرون يغادرون بلدهم لانهم كانوا يعيشون وضعا اجتماعيا واقتصاديا معينا، ولم تكن الهجرة تعني القطيعة ولا الاستيطان بصفة دائمة في بلدان المهجر ولكن العودة بعد فترة، غالبا ما تكون غير محدودة. وهنا أثير انتباهكم إلى أمر مهم. إذ يبدو لي، شخصيا، أن العودة كانت حقا محركا لما يمكن تسميته باستراتيجية المهاجرين إزاء هجرتهم وكذا تعاملهم معها وسلوكهم تجاهها، وأعني العودة الناجحة إلى الوسط الاجتماعي الموسع في المنطقة التي كانت منطلقا للهجرة. لان تلك العودة كانت تولد لدى المهاجرين، حين بداية هجرتهم، تصورات مختلفة وأحلاما كذلك، وهكذا كانت تلك العودة أمرا بالغ الأهمية. ولربما كان الانتقال إلى الهجرة العائلية نوعا من الوعي بإمكانية تحقيق تلك العودة الظافرة. وإذا كانت العودة ستتحول إلى أسطورة فيما بعد، فإنها، في البداية، كانت أمرا ذا أهمية بالغة إذ أنها وفرت من الشروط ما أتاح وقوع إحدى أول القطائع وأهمها ؛ وأعني بذلك الانتقال من هجرة الرجل بمفرده إلى الهجرة العائلية. وهكذا تم تأجيل تلك العودة، التي كانت مهمة في البداية، لإسقاطها على كاهل الأطفال، إنطلاقا من تجربتي الشخصية. فأنا لا أعتمد على ما يلجأ إليه عالم الاثنيات أو السوسيولوجي من عينات، لاني إلتقيت بآلاف من المهاجرين وأبناء المهاجرين لا باعتبارهم مواضيع بحث بل أصدقاء ورفقاء، أو كما نقول في المغرب العربي باعتبارهم إخوانا. وقد دلتني تجربتي على أن الأطفال كانوا بمثابة قطب الرحى في إستراتيجية التجمع الأسروي، وخاصة فيما يتعلق بنجاحهم الدراسي والاجتماعي. ويعد وضعهم هذا شكلا من أشكال تأجيل العودة الناجحة، المأمولة وغير المحققة. هكذا إذن فإن هذه القطيعة الهامة تتمثل في الانتقال من هجرة الرجال فرادى إلى هجرة الأسرة. وكما ترون فإذا تأملنا تطور هذه الهجرة سيتبين لنا أن التغيرات لم تبدأ إلا سنة 1974.

والجدير بالذكر أن هذه السنة كانت بداية مرحلة هامة في سيرورة الهجرة. فكما سبق لنا أن أشرنا إلى ذلك آنفا، فإنّ مصْطلح (هجرة التعمير) غير ملائم، وقد أشار إلى ذلك، أمس السيد بلكندوز، لان مضمونه يحيلنا على وضع تاريخي نعرفه نحن المغاربيون على الخصوص، أي إستعمار التعمير. فمصطلح «تعمير» يقترن في شعورنا ولا شعورنا الجماعي، إلى حدما، بمصطلح (استعمار). وإذا كان مصطلح هجرة التعمير غير ملائم فإن نهاية ما يمكن أن نسميه بالهجرة التناوبية أضحت رسمية، مما سيكون له عواقب جمة، فلن يعود بمقدور المهاجرين أن يستغلوا ثنائية المكان، أي أن يرحلوا إلى بلد المهجر حسب فترات الأزمة والركود. ولن أقف عند هذا الموضوع لأن بلد المهجر هو الذي يحدد ذهاب المهاجرين، الذين يتم توطينهم حسب الأوضاع التنموية ومراحل الركود أو الرخاء الاقتصادي أو بحسب سوق التشغيل : يُؤتى بهم أو يأتون هم أنفسهم، ونظرا لاحـ اءات

الحد من الهجرة فإنه يتعين على المهاجرين ألا يمكثوا طويلا في بلدهم الأصلي. وإن كانوا يودون ذلك فما عليهم إلا أن يطلبوا ما يمكن أن نطلق عليه : «شهورا سبتية». وكيف لا يلجأ إلى ذلك خاصة بالنسبة للمهاجرين الذين يعملون في بلدهم الأصلي، فلم يعد باستطاعة هؤلاء العمال طلب ذلك، حتى وإن كان الجزائريون يغادرون ولكن لمدة ستة أشهر فحسب. وهكذا فقد تغيرت الأحوال لأن العالم في مرحلة الأزمة، وأرى شخصيا أن الأزمة كانت بمثابة ضوء كشاف، إذ دلت، من جهة على أن الهجرة خضعت لتحولات منذ مدة طويلة غير أن ذلك لم يحدث في تصورات المعنيين بأمر الهجرة وسلوكاتهم وأعني بهم سلطات كل من بلدان المهاجرين وبلدان المهجر وكذلك الشعوب التي تعيش في تلك البلدان بما في ذلك المهاجرون أنفسهم. وفي الحقيقة فقد كان للأزمة دور مهم في الكشف لانها كانت تطرح الأسئلة حول المستقبل، فكل أزمة تتساءل عن المستقبل، وتساهم الأزمة في الكشف عن الأوضاع الحاضرة والأشخاص وتحيلهم، بشكل أو بآخر، إلى المحددات الاجتماعية والتاريخية التي أوصلتهم إلى ماهم عليه. هكذا إذن أدت الأزمة إلى وعي المهاجرين بوضعيتهم، ويحضرني ما أسماه البعض بالكذب الاجتماعي غير أني لن أذهب إلى هذا الحد، أي أنهم أدركوا أنهم لم يجرؤوا على التصريح بالحقائق التي تغيرت كما أدركوا أن حكومات وطنهم الأصلي ومهجرهم ما فتئت تتعامل مع هذا الواقع باعتباره مؤقتا، ولا تكترث التصورات بهذا الانتقال وهذا التغيير اللذين طرءا على واقع الهجرة. ولانجد اهتماما بهذه المتغيرات سوى في سياسات البلدان المهاجر إليها، الخاصة بالهجرة. وهكذا فمن المفارقات التي نتجت عن الأزمة إكتشاف العلاقة بين المهاجر والعاطل، بفعل قلة فرص التشغيل في سوق العمل. ولم يتم التفكير في الربط ما بين المهاجر والبطالة أبدا سواء من قبل المعنيين بالأمر مباشرة أو من طرف الحكومات إذ أن الأمر يبدو متناقضا فلا يمكن للمرء أن يكون عاملا مهاجرا وعاطلا في ذات الوقت، فالحصول على عمل وعلى أجر هو الذي دفع إلى الهجرة، ويدفعنا اكتشاف وضعية البطالة هذه إلى إثارة الفرضية التالية : بمجرد أن يعاد النظر، ومن طرف العمال أنفسهم في جزء من ذلك، في الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت وراء هجرتهم، سنشهد عودة أولئك الذين جاؤوا للعمل هنا.

وهكذا طرحت مسألة معرفة من يبقى ؟ ومن يغادر ؟ ولماذا ؟ وهذه مسألة في غاية الأهمية غير أننا لم ندرك أن الأزمة لم تكن وحدها هي السبب بل إن اكتشاف وضعية البطالة هي التي تدفع إلى التفكير في الأسئلة الآنفة الذكر، غير أن التجمع العائلي أدى إلى حدوث التوالد الذاتي للهجرة وظهور فاعلين جدد في ظاهرة الهجرة أو بعبارة أخرى فقد تم الانتقال من مجال المصنع أي من وضعية العامل المنتج للسلع الاقتصادية إلى وضعية المنتج للمعنى، للتاريخ إلخ.

إذن فقد حصل تغير جذري أنحو إلى تسميته بالتأثير العددي، لكونه يبين بوضوح حضورا، مكثفا لأبناء المهاجرين في المدرسة وفي سوق العمل، وتزايد في عدد النساء بالنسبة لمجموع السكان. فبفعل وجود الأسرة، أصبح المهاجر يفرض نفسه خارج الشركة ، في المدرسة وفي الأحياء أي في المجتمع الذي يعطيه كفاح المهاجرين والشباب المنحدر منهم بعدا هاما.

وهكذا عرفت الهجرة تغيرات في بنيتها بفعل التنوع الذي يطبع :

1) الأصل الوطني والاثني والثقافي.

2) المغاربيين الأجناس، ونسبة النساء اللواتي تزايدن بالقياس مع مجموع السكان.

3) مستويات العمر : عدد الشباب المتزايد باستمرار، وأخيراً مشاريع مشاركة الأفراد الدينا ميكيين في العمل الجمعوي وتنظيم المظاهرات طلبا للمساواة في الحقوق. ثمة إذن خاصيات مورفولوجية وإثنية جديدة تبينها الاحصائيات : فعدد العاطلين من المهاجرين كبير وعددهم في المدرسة كبير أيضا ونفس الشيء داخل الأحياء بل وفي المجتمع بأسره. وهذا تجسيد لواقع الهجرة الجديد إن امتداد الاشكالية من الشركة إلى مجموع المجتمع، ومن العامل الأجنبي إلى المهاجر وإلى أبناء المهاجرين الذين يعتبرون فاعلين في المجتمع، وانخفاض عدد المهاجرين ذوي الأصول الأوروبية الذي يجد تفسيرا له في مجموعة من العوامل التي لن أطيل الكلام عنها : تجنيس العائدين الذين لم يتم إحصاؤهم حيث تبين الاجراءات الاثنية المحورية والغربية المحورية التي ترفض إعطاء المهاجرين حق التنقل إلى مكان آخر، أي أن يعيش خارج وضعه كمهاجر، هذا الوضع الذي جاء من أجله على الأساس، إذن فالمهاجر ليس له تاريخ ولا وطن ولا ثقافة. وقد يكون قولي هذا فيه شيء من المغالاة لكن ما أقصده هو وضع الحقائق في الميزان بكيفية معقولة حتى لا نقول دقيقة لأننا نتحدث في إطار العلوم الاجتماعية التقريبية.

ويبدو لي اليوم أن علاقات واستراتيجيات الدول والمجتمعات الأصلية قد تغيرت إلى حد ما، كما طرأ تغيير على استراتيجيات المهاجرين أنفسهم وذلك بالنسبة إلى ظاهرة الهجرة وفي الواقع كانت هناك عدة محاولات تنظيرية، فسمعنا عن موجات الهجرة، وجيل الهجرة، ومشاريع الهجرة. وثمة بعض الصعوبات في تفهم هذا الموضوع وتكوين نظرية حوله بصورة شاملة وجامعة، مع أنه يتراءى لي أن هذه المحاولات لا يستهان بها لأنه يجب وضع أطر نظرية بغية تطوير المعرفة العلمية للظواهر، ونقصد بالذكر الهجرة الدولية وبصفة خاصة المتوسطية. وفي واقع الأمر ينبغي أن نبحث عن معنى لتاريخ هو نفسه يبحث عن معنى أو بعبارة أخرى التوقع لمستقبل أو التخمين لمستقبل نجهل عنه كل شيء.

ويتضح لنا بعد ملاحظة هذه المسألة، أننا قدمنا وصفا سريعا لمسألة الهجرة المغاربية التي هي عبارة عن شجرة ذات فرعين، فنجد من جهة المهاجرين الذين مازالوا يعيشون لمفردهم، حيث يعيش بعضهم في حالة مأساوية بسبب البطالة المترتبة عن الظروف التي تم استخدامهم فيها وعن وضعهم الاقتصادي داخل المجتمع والمكانة التي يتبوأونها بفعل التقسيم الاجتماعي للعمل.

إذن فعدد من هؤلاء المهاجرين يعيشون في حالة مأساوية، فهناك الرجال الذين لم تلتحق بهم عائلاتهم. وهنا يطرح التساؤل التالي : لماذا لجأ البعض إلى استقدام عائلاتهم في حين بقي الآخرون عمالا عزّابا. فتصوروا وضعية هذا العامل المهاجر الذي ظل هناك طوال هذه الفترة و لم يكن يرى عائلته الا شهرا واحدا كل سنة، ولكم أن تتصوروا وقع ذلك على أبنائه الذين ظلوا في وطنه الأم، وما أقل ما نتحدث عنهم. و تلك عزلة مأساوية هي الأخرى.

ومن جهة أخرى هناك الفرع العائلي وهو يتضمن الآباء من ناحية والأطفال من ناحية ثانية. ولهذا فإن مفهوم الجيل الثاني لا يعجبني كثيرا، إذ أن هناك أطفالا ولدوا في الوطن الأم بينما هناك آخرون ازدادوا في فرنسا أو في أوروبا، إذن فنحن أمام حالتين مختلفتين. ذلك أن الأطفال الذين ازدادوا في أوروبا ينتمون إلى عالم مدني في حين أن آباءهم من أصل قروي.

إذن ثمة اختلاف كبير يمر عليه البعض مرّ الكرام. ثم ينبغي من جهة أخرى التمييز ما بين الذكور والاناث، فلا يمكن القول إن وضعيتهما متشابهتان ضمن البنية الأسروية الأبيسية في حوض البحر الأبيض المتوسط. أضف إلى ذلك أننا باستعمال ذلك المصطلح عن الجيل الثاني نصرف النظر عن مسألة، إختلاف الجنسيات. إن مفهوم الجيل الثاني مفهوم «عام». فعمن نتحدث حينما نطلق هذا المصطلح. أعن أبناء المهاجرين المغاربيين ؟ فأنا لا أعتقد أن هذا المصطلح يحيل على مفهوم معين لأنه يعني من وجهة نظر اجتماعية، الشباب المنحرف والفاشل في دراسته، والخطير على المجتمع. ونستخلص من مفهوم الجيل الثاني ذاته، ثلاثة مفاهيم تستعمل عادة لتبرير ممارسات وسياسات ترمي إلى طرد المهاجرين وإدارة شؤونهم. ونعني هنا مفاهيم من قبيل : الاكتظاظ والكلفة الاجتماعية المرتفعة أي ان الاكتظاظ يصبح مرادفا للخطر. وهي إذن ثلاثة مفاهيم : الخطر والعدد الضخم وارتفاع التكلفة ويتعين علينا أن نلاحظ الطريقة التي يقدمون بها الفشل الدراسي نموذجا لارتفاع التكلفة الاجتماعية. والحقيقة أن جيلا كاملا مهدد بالتأخر مع أن هذه القضية لا تثار بالشكل الذي يجب. أما فيما يخص الانحراف فنظرا لأننا نعيش هناك في مجتمع يقدس

الملكية الخاصة بحكم اعتماده على نظام رأسمالي ينبني على طبقات اجتماعية وعلى فئتي المهيمن/ المهيمَن عليه والمستغل/ المستغَل إلخ، فإن ذلك يعني أن أولئك المنحرفون يشكلون خطورة بالنسبة لممتلكات المجتمع، ومن أجل هذ كله، أبديت تلك التحفظات بخصوص هذا المفهوم.

وعلى صعيد آخر فإن ورود مفهوم الجيل الثاني مرتبط بظهور فاعلين جدد أي الشباب وليد ظاهرة الهجرة الذي تربطه علاقة مغايرة بمجتمع المهجر وببلده الأصلي. وهناك مفهوم آخر سنعرض له ولا ريب ويتمثل في مفهوم الثقافة الأصلية.

فلماذا يكون لدى البعض ثقافة أصلية ولدى الآخرين ثقافة فقط ؟ أفلا نقصد هنا مقولة ناجمة عن الاسقاط تحيل على الاثنية المحورية وعلى الطرد الاجتماعي إلخ ؟ هنا أيضا يتعلق الأمر بثقافة أصلية، فماذا يبقى من تلك الثقافة لدى المهاجرين الذين غادروا بلدانهم منذ 30 عاما، 20 عاما أو 15 عاما ؟ ومن ثم فإن قولة ذلك المؤلف الذي لا أذكر أسمه، والتي مفادها : «الثقافة هي ما يبقى بعد أن ننسى كل شيء» ملائمة تماما لوصف وضعية المهاجرين. إن الثقافة الأصلية ما هي إلا ثقافة عائلية تتضمن مكونات من الثقافة الأصلية لبلدان المهاجرين إبان مغادرتهم لها. وهكذا يتضح لنا أن مفهوم الثقافة الأصلية، يعني نفي قدرة تلك البلدان الأصلية، أي المغاربية، على تطوير ثقافتها، وعدم البقاء في المستوى الذي كانت عليه وقت رحيل المهاجرين. ومن هنا أيضا نستشف مفهوم الفشل المدرسي الذي يجب علينا أن نخصه بحديث طويل. يتحدثون عن الفشل المدرسي كما لو أن الأطفال هم الذين يسعون نحو الفشل بطريقة أو بأخرى، على الرغم من وجود دراسات ومداخلات ونقاشات سياسية واجتماعية تعيد النظر في مفهوم هذا الفشل وفي الواقع، إن المدرسة أيضا مسؤولة فيما يتعلق ببيداغوجيتها وطريقتها في التعليم، وعدم مواكبتها للحقائق التاريخية : مدرسة تم انشاؤها في مرحلة تاريخية معينة، في إطار ظروف اقتصادية وتاريخية معينة، تعتمد بيداغوجية معينة. وهذا يعني أن ذلك الفشل، فشل للمدرسة وللنظام الدراسي ولنظام التعليم. أضف إلى ذلك أننا نغفل كوننا نتحدث عن مجتمع يعتمد إعادة إنتاج نفس الفئات الاجتماعية. فإذا كان في المجتمع عمال مهاجرون فلا يمكننا أن ننتظر منهم إنتاج أطفال برجوازيين، ولا أن نجعل من أطفال برجوازيين عمالا. وهكذا فغالبا ما يصبح أطفال العمال عمالا. أما المدرسة التي يفترض فيها أن تخلق المساواة الاجتماعية فغالبا ما تؤكد ذلك الطرح بل وتبيح بعض أشكال الاقصاء والميز العنصري والهيمنة الاقتصادية والسياسية.

وأنتهي الآن إلى مسألة الحركة الجمعوية، إذ أدرك أولئك الشباب أنه يتعين عليهم وضع حد لجميع أشكال الرعاية الاجتماعية التي كان آباؤهم، بشكل من الأشكال، ضحية

لها لأنهم كانوا يعانون من عائق لغوي كبير : أي أن عدم تمكنهم من اللغة كان يمنعهم من القيام بدور فاعل في المجتمع، لذلك كان يتعين عليهم الاعتماد على وسطاء (النقابيون، المرشدون الاجتماعيون إلخ).

أقول إذن إن الاختلاف بين الجيلين القديم والجديد يتمثل من جهة في العلاقة بالوطن الأصلي ،بالثقافة إلخ، ومن جهة أخرى في كون الجيل الجديد، جيل مدني اندمج في المجتمع ولا يعوقه مشكل اللغة، إذ نسمع كثيرا كلاما من قبيل «أنا أتحدث بالفرنسية كما يتحدثها الفرنسيون»، مع العلم أن في المجتمع لا توجد لغة واحدة بل لغات متعددة. كل هذا جعل هؤلاء الشباب يدركون أنهم فاعلون اجتماعيون بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى. وهذا ما يزعج مجتمع المهجر، الذي ينظر إلى الآخر على أنه موضوع أو إن شئنا موضوعا تاريخيا وليس ذاتا أو فاعلا، إذ يكتشف فجأة وجود شباب يختلفون عن آبائهم الذين كانوا هم أيضا فاعلين ولكنهم كانوا يعملون من أجل أهداف أخرى تكمن في النضال من أجل الحصول على الاستقلال والتحرر من التبعية إلى فرنسا. في حين يتساءل هؤلاء الشباب ما موقعنا هنا ؟ لا تهمنا الظروف التاريخية والاستعمار بصفة خاصة ولا البلدان الأصلية كذلك، فنحن هنا ونعيش في هذا البلد حاليا، فلا تعاملونا وكأننا عمال مهاجرون. إن هويتنا تتحدد بفعل تواجدنا هنا، وميلادنا فوق هذه الأرض وحقنا في الاستقرار بها. لهذا تحدث البعض عن حق المواطنة وحق الاقامة اللذين يسمحان لهؤلاء الشباب وآبائهم بالحصول على حقوقهم وبالبقاء في فرنسا دون أن يجبروا على الاندماج داخل المجتمع وهذا مفهوم ذو حمولة إديولوجية كبيرة. وأرى أن نضال المهاجرين مر بثلاث مراحل : النضال من أجل الاستقلال، ونضال الأجيال الوسيطة، لا من أجل الاستقلال إذ ابتعدوا بعض الشيء عن مفهوم العودة إلى الوطن الأم نتيجة لارتباطهم بعلاقة مغايرة مع الوطن الأصلي، فهم ناضلوا من أجل العودة لتغيير الحياة في بلدانهم، كما ناضلوا من أجل تغيير وضعية المهاجرين في الهجرة. أما شباب اليوم، فهم يناضلون من أجل مستقبلهم أي من أجل الحياة هناك.

المراهقون في المغرب : الجيل الثاني

جليل بناني

مداخلة قدمت أمام جامعة الشريف الادريسي الصيفية التي انعقدت بالحسيمة من 2 إلى 23 يولويوز 1998.

المراهقة مرور من سن لآخر، من الطفولة إلى البلوغ فهي فترة انتقال وتحولات وتساؤلات وبحث عن الهوية وأزمات وتمثل فترة يعيد فيها المرء النظر ويقيم علاقات جديدة مع نفسه والآخرين والأقرباء والغرباء والقانون والسلطة.

ولم يكن مفهوم السلطة موجودا من قبل ولم يكن يفهم بنفس الطريقة وهو رمز للزمن العصري ويعتبره عدة باحثين اختراعا غربيا غير أن علماء الاعراق يرونها غير ذلك ويعتقدون أن في اختلاف المجتمعات اختلاف أساليب الانتقال والتعلم والادماج في سن الرجولة.

وفي المغرب كما هو الحال في سائر دول المغرب العربي لا يمكن التحدث عن المراهقة إلا في صيغة الجمع وقد تكون هذه الفترة قصيرة جدا إذ أن الطفل يمر بصفة مفاجئة إلى سن الرجولة بواسطة زواج أو انجاب مبكر أو بفعل ضروريات عائلية أو اقتصادية مثل دخول الطفل إلى حياة العمل وقد تتخلل هذه الفترة طقوس وتعليم وعملية مختلفة من الادماج في المجتمع يساهم التعليم في عصرنا الحاضر في تمديد فترة المراهقة كما يحدث في المجتمعات الغربية ورغم أن التعليم ليس معمما، فإنه يطبع جميع العقليات والشرائح الاجتماعية. ورغم أن مفهوم المراهقة حديث العهد، فسأستعمله بالنسبة للمجتمع المغربي اذ لم يعد اليوم ممكنا أن نتطرق إلى بلد أو ثقافة أو تقاليد بمعزل عن المجتمعات والثقافات الأخرى حيث أن الهجرة الداخلية والقوانين الاجتماعية والتعليم وتطور وسائل الاعلام ساهم إلى حد بعيد في تأثير الثقافات بعضها على البعض.

ماذا تقول اللغة العربية عن مفهوم المراهقة ؟ ينعت إلى هذا الشخص بالعربية بكلمة مراهق ورغم أن استعمال هذه الكلمة قد يبدو شائعا اليوم ورغم أننا نقارنها بمفهوم غربي فإن هذه الكلمة ليست حديثة كما يبين ذلك المعجم المعروف والقديم «لسان العرب» الذي يعرف المراهقة باقتراب الطفل من سن البلوغ، أي بين سن العاشرة والحادية عشرة ينطبق إذن مفهوم المراهقة على مرحلة ما قبل البلوغ.أما أصل الكلمة (رهق) فهي تكتسي

معاني عديدة وثرية وتعني في نفس الوقت عدم الجدية والمكر والحماقة والاتهام والذنب ورغم أن كل هذه المعاني تبقى خفية كما هو الحال بالنسبة للخطاب اللاشعوري فإننا نعثر عليها في بعض التصرفات والمزاجات والنعوتات التي ينعت بها المراهق.

وهناك كلمة حديثة أكثر وهي «الجيل الثاني» وهم أطفال المهاجرين ويطرحون مشاكل وأسئلة على ما يسمى «مجتمعات الاستقبال» كما يطرحون مشاكل على مجتمعات أخرى وما أريد أن أوضحه هو أن هناك تشابهات ومقارنات بين المراهقين المهاجرين ــ أو أطفال المهاجرين ــ والمراهقين الذين يعيشون في بلدهم الأصلي ــ أي مسقط رأسهم أو مسقط رأس والديهم ــ ولذلك فسأتجرأ وأسمي هؤلاء «الجيل الثاني» :

وتبدو بعض الأوضاع والأسئلة التي تظهر مشوهة ومتفاقمة في ظروف معينة خفيفة ولا تطرح إلا بطريقة سطحية في أوضاع أخرى.

فما هي إذن انشغالات المراهقين المهاجرين ؟ سألخصها في ثلاثة محاور : مشاكل التعليم، والمشاكل الطبية الاجتماعية والمشاكل العائلية والثقافية. وترتكز معظم البحوث المخصصة للشباب المهاجر على أهمية الفشل الدراسي. ينتج هذا الفشل عن صعوبة اندماج هؤلاء الأطفال والوالدين المهاجرين كما أنها توضح التباين الاجتماعي والثقافي بين هذه العائلات ومجتمعات الاستقبال مما يؤدي إلى اختلال في التوازن بين وسط هؤلاء الأطفال العائلي والعالم الخارجي غالبا ما تكون المشاكل الاجتماعية مرتبطة بالمشاكل الصحية حيث أن مشاكل التهميش قد تؤدي إلى مقارنة بين هذه المجموعة ومشاكل الانحراف. في بعض الأحيان، يظهر اليأس في شكل أمراض انهيار أو أعراض جسمية أو الفرار أو الانتحار أو فقدان العقل، والطب النفسي يكون حينئذ أول الاختصاصات التي يتم اللجوء إليها.

تستدعي هذه الأمراض طرح تساؤل عميق عن المشاكل النفسية التي يعانيها هؤلاء الأطفال وعائلاتهم حيث أن الطفل الذي فشل في دراسته يَعرف اضطرابات نرجسية تعيد جراح الوالدين إلى السطح وتزيد من حدتها وإذا ما هو نجح في دراسته فإن نجاحه ينعكس على أسرته كلها ولكن هذا الطريق قد يكون بداية القطيعة مع والديه ذلك أن الطفل بعلمه وثقافته واللغة يصبح صاحب سلطة، قد يكون رد فعل الوالدين في هذه الحالة أن يدفعا الابن (في أغلب الأحيان) أو الابنة إلى مزيد من الاندماج في المجتمع المستقبل ليحققوا بذلك حلمهم الشخصي وقد يرفضان سلطة الابن واندماجه فينكمشان على ثقافتهما الأصلية ويمجدانها وينقطعا عن العالم المحيط بهما وتبقى الفتاة أكثر تعرضا لهذا الموقف الأخير إذ أنها إما أن تتنكر لشخصيتها أو تعيش في ماض يسوده الانكماش والحنين.

غير أن أفضل الحالات هي تلك التي يقع فيها تزاوج بين الثقافتين واللغتين رغم أن إحداهما تكون مفضلة وما أعنيه هو أن ازدواج الثقافة لا يسبب فقط صراعا ولكنه قد يؤدي أيضا إلى الاثراء والانفتاح والازدهار ولا يتطور هذا التزاوج إلا بعيدا عن الصراعات والتفرقة العنصرية ويساعد عدم الاعتراف بالاختلاف و عدم قبوله على نمو جميع أنواع العقائد المتطرفة ولا يمكن للتزاوج بين الثقافتين أن ينموا إلا بوجود عوامل الانفتاح والتطور على الصعيد النفسي والعائلي والاجتماعي ونفهم من هذا أن دخول ثقافة أخرى يكون أسهل بالنسبة للأوساط المحظوظة اجتماعيا وثقافيا وهذا ما يعود بنا بصفة مباشرة إلى مجتمعات مسقط الرأس أو ما يسمى بالمجتمعات الأصلية ولابد أن نكون قد عثرنا على تشابهات عديدة بين المجتمعات الأصلية ومجتمعات الاستقبال.

فلنتحدث عن هذه المجتمعات وما يهمني هو المغرب وسأتطرق إليها بصفتي طبيبا أي عن طريق العيادة.

التقيت بعدد قليل نسبيا من المراهقين بالمقارنة مع باقي المرضى الذين ينتمون إلى أعمار مختلفة ولعل سبب ذلك يرجع إلى تعريف مفهوم المراهق كما حددته، بعض المراهقين يأتي بهم والداهم إلى الطبيب كما لو كانوا أطفالا، وفي حالات نادرة قد يلتجيء بنفسه إلى الطبيب كما لو كان بالغا في الحالة الأولى، إذا قبل المراهق فإن هذا الفعل لا يخلو من خضوع، وإذا رفض فسيكون هذا الفعل لإثبات شخصيته أو الثورة على والديه وبذلك على السلطة التي يمثلها الطبيب، وفي حالة القبول سيصعب على المراهق التخلص بصفة نهائية أو كاملة من سلطة الوالدين.

وهذا ما يجعلنا نتحفظ بخصوص إبداء رأي حول طلب المعني بالأمر أو إبداء رأي طبي، ذلك أن عدداً كبيراً من الأزمات التي لا يمكن نعتها بأنها عادية أو بأنها نفسية، تطرح تساؤلا حول حدود المعايير وتبقى في أحسن الحالات تجربة خلاص يمر بها المراهق نحو النضج ؛ وفي حالات أخرى تتم هذه التجربة عبر أزمات خطيرة في الشخصية تعبر عن صعوبات نرجسية ورمزية لا تساعد المراهق على الاندماج مع الآخرين.

وتحتل الأزمات المتعلقة بالجنس المكانة الأولى بين عوامل الأزمة وقد تأخذ إما شكل تمجيد مع التشبه بأشخاص بالغين أو شكل انكماش وكبت، ذلك أن الوسط العائلي أو الاجتماعي قد يسبب اظطرابات أو صدمات وكثير ما تحدث حالات اغتصاب جماعية لمراهق إذ أن الجسد إما أن تُعطى له قيمة كبيرة وإما أن يهان وقد يحدث التشبه بأحد الوالدين أو بكليهما، ردود فعل تشجيع أو اظطرابات تعكس صراعات شعورية أولا شعورية.

وسوف أتكلم اليوم عن بعض مظاهر الأزمة أو القطيعة وأهمها الفرار الذي يفاجيء

الأسرة إذ أنها يكون غير منتظر ويكون في غالب الأحيان عملا فرديا جماعيا كما هو الحال في المجتمعات الغربية ويعبر عن حالات اضطراب وعدم فهم المراهق للوسط العائلي وعدم قدرته على التعبير عن عذابه بطريقة أخرى.

وهناك مظهر آخر يفاجىء الأسر وهو السرقة والتي تكون غير منتظرة وقد تنبع من الحاجة وقد تعبر عن احتجاج على السلطة وقد تكون بدون أهمية ولا تتكرر.

وسأتكلم في الأخير عن ظاهرة الانتماء التي تكرر كثيرا عند المراهق وعدن الفتيات بشكل خاص وهي تهم الجسد وتهدد الحياة، صحيح انها قد تكون أو تبدو بسطة، غير أنه لا يجب تجاهل المأساة الداخلية التي ترافقها وتكون في عبض الحالات مزرية وتستدعي تدخل الطبيب وفي حالات كثيرة يتغير توازن المراهق وكذا توازن وسطه فلنتطرق إلى هذا الموضوع.

غالبا ما ينظر إلى مجتمعاتنا على أنها مجتمعات السلطة فيها غير محسوسة، وليس على الطب التأكد من هذه الحقائق،قد يعبر المراهق أثناء هذه الأزمة عن ثورته أو يخالف السلطة وقد يبدو أب، كان يقال عليه أو يبدو ظالما، حالما وفي الاستماع بعد مرض ابنه وبنته وهنا تلتزم الاشارة إلى ملاحظتين مهمتين : تمثل هذه الظاهرة نداء، وقد تكون الطريقة الوحيدة للتعبير عن شيء ما أو عن عذاب.

وقد تكون السلطة الأبوية سوى قناعا أو سلطة مزيفة أو عبارة عن قمع وليس هذا هو القانون الذي يحتاج إليه الطفل للتغيير. ويختلف التعبير عن هذا القانون أو نقصانه أو الافراط فيه حسب نظام القيم. في بعض الحالات ينتظر من المراهق أن يكون خاضعا ومنصاعا، وفي حالات أخرى قد تعلو قيمته إذا أبدى مبادرة أو أدلى بأفكار شخصية إذا لم يكن هذا الموقف هو نفسه الذي يتوخاه الوسط ستحدث إعادة النظر في السلطة الأبوية.

سأخصص في عرضي هذا مكانا خاصا لمشكل الفشل الدراسي. لا يمكن عزل الفشل في الدراسة عن الوسط العائلي أو عن المراهق سواء أكان مصحوبا بأزمة أم لا، وسواء عولج أم لا من قبل طبيب نفساني.

ومعروف أن في أفضل حالات النجاح والازدهار يوجد تكامل بين الوسط العائلي والمدرسة،ونفهم بذلك كثرة وجود الفشل الدراسي في الأوساط الفقيرة رغم أن هذا ليس عاما وحتى إذا لم يكن ذلك التكامل فيمكن للوسط أن يساعد ويساهم في نجاح الطفل الذي يمثل نجاحا للجماعة العائلية بوجود أحد أعضائها محترما ومقبولا،ولكن في حالات

أخرى فإن المعني بالأمر يخوض تجربة القطيعة بطريقة فردية ووحيدة ويكون نجاحه بهذا الثمن. وأما في الأوساط الثرية فإن الوالدين يوفران راحة مادية ولكنها غير عاطفية ويستجيبان للطفل بطريقة مادية وغير عاطفية ويتلقى الوالدان الفشل الدراسي بطريقة سلبية فقد ينسبون هذا الفشل إلى أنفسهم أو إلى الطفل الذي سيصبح مقموعا، في هذه الحالة تسبق مواقف الوالدين الدفاعية هذه، جميع محاولات إعادة النظر.

وتطرح مسألة التمدرس والمستقبل العلمي تساؤلات عميقة حول اختبارات الوالدين وتمنياتهم اللاشعورية، ومن شأن هذه التساؤلات التي تطرحها أن تبعث الأمل لاعطاء الطفل حرية أكبر بشأن تمدرسه وتكوينه وقد تفتح طريقا نحو تغييرات ممكنة. سنعطي أهمية خاصة للعالم القروي حيث نجد في نفس البلد مشكلة الهجرة ومشكلة ازدواجية الثقافة ويوجد في الوسط القروي اختلاف كبير بين الشباب، إذ أن التمدرس وان كانت نسبته قليلة ساهم في تغيير هذا الوضع، وعامة ما ينتظر من المدرسة أن تعلم وتكون من أجل عمل كما ظهر في دراسات أجريت أخيرا. ولكن كثيرا ما تخيب المدرسة الأمل في دورها التربوي حيث أن هذه المهمة تبقى منوطة بالتعليم التقليدي والكتاتيب القرآنية، ويتجلى أحد أسباب خيبة الأمل هذه في الهجرة ذلك أنه يظهر أن المعلمين الآتين من المدن لا يفهمون جيدا سكان القرى الذين يستغنون عنهم ويلجؤون إلى الفقيه، أما المعلمون الآتون من القرى فقد يكونون أقرب أكثر من سكان القرى ويفهمونهم أكثر وربما هذا هو سبب تفتحهم، ذلك أن الشخص الذي يكون قريبا جدا من الصراعات لا يمكنه حلها بل يستدعي ذلك أخذ بعض المسافة من الصراعات، كما أن الشباب لا يقبلون هؤلاء المعلمين رغم أن الوالدين يقبولنهم.

وقد تحدث صراعات الأجيال بصفة عنيفة في العالم القروي بين الشبان الذين يرغبون في مغادرة القرية والاختلاف عن الكبار وخوض تجربة النجاح وبين الآخرين الذين عادوا من الهجرة خائبين وغير قادرين عن الاندما. ثانية حيث حدثت لهم قطيعة تامة. وقد ترى العائلات أن بالنسبة للفتاة يبقى الزواج المبكر والمستعجل هو الحل لمشاكلها.

يقول الكبار «إن الشباب يعرف أكثر مما كنا نعرفه ونحن في سنهم»، ما هي المكانة والدور الذي يعطى لهذا العلم ؟ وأي علم هو ؟ فيما قبل كان العلم هو الحرفة، حرفة الصانع والحرفة التي كان يطلبها المالك من العبد، كان العلم هو التجربة ولكن هذا المفهوم في الوقت الحاضر يحمل معنى العلم الذي يكتسب خارج وسط الأسرة وأصبح هذا المفهوم مع المدرسة يقارن بالعلم (العالم) ونجد هناك جميع الاختلافات بين الثقافة العائلية والثقافة الاجتماعية وفي الانتقال من ثقافة «شعبية» إلى ثقافة «عالمة» كما هو الحال بالنسبة للعصامي الذي يحدث لديه تحول تام.

تحدثت فيما قبل عن التكامل والفرق بين الوسط العائلي والمدرسة، ولكن في الحقيقة هناك دائما قطيعة، حيث أن المدرسة تعنى دائما العالم الخارجي، وأكتساب علم ليس هو علم العائلة واكتساب وضعية أخرى في المغرب، بالاضافة إلى العلوم، يوجد اختلاف اللغات الانتقال من العربية الدارجة إلى العربية الفصحى أو من البربرية إلى العربية أو من العربية إلى الفرنسية أو الاسبانية وفي بعض الحالات إلى الانجليزية.

وسأنهي عرضي هذا ببعض الملاحظات حول ما يسمى باللغة الأم الغربية.

هناك تمييزات مقترحة أخرى بين اللغات : متلا «اللغة الرئيسية واللغة الثانوية (د. لاكاش) وأنا اقترح تسمية أخرى هي «لغة الرغبة» وأول لغة يتكلمها المرء هي ما يسمي باللغة الأم غير أن الأب أو الأم قد يرغب أن يتكلم طفلهما لغة أخرى وقد ينجح في ذلك أو على الأقل في الأول لان فيما يلي : قد يتم قمع هذه اللغة من لدن الوالدين اللذان رغبا فيها في الأول فيكونون قد تجاهلوا أمنيتهم وعادوا إلى ما يتوفرون عليه وقد تكون رغبة تعلم لغة أخرى نابعة من الطفل الذي يشب حينئذ رغبته بالمقارنة مع رغبة والديه.

سأقص عليكم حالة مراهق غادر المغرب وغير إسمه ونسي بشكل لا شعوري. إسمه الحقيقي صدقه الناس في هويته الجديدة وساعدون في البحث عن أوراق تعريفه حتى تم التعرف عليه بواسطة بصماته الوطنية إذذاك رفض أن يتعرف على نفسه ومر من انهيار صعب. هذه نهاية مؤسفة. وينجح البعض الآخر في هذا الانتقال واكتساب لغة أخرى أو لغا أخرى أجنبية عن طريق الكتاب أو الفن.

ما يحسم في نجاح أو بقاء الفرد هو الاتقان، قد تساعد اللغة على اكتساب هذا الاتقان دون نكران اللغة الأخرى التي ما لبتت تشتغل في الخفاء، إذا أن اللاشعور لا يفرق بين اللغات.

المراجع

ج بناني — ازدواجية اللغة وعلم النفس في : ازدواجية اللغة، دونويل، باريس 1985

ج برجرون — مشاكل المراهقة في المغرب العربي في : طب الأطفال، يناير 1984

م بوسبسي و آآ يافير — أمراض الأطفال والشباب النفسية في الدول النامية في : رسالة طب النفس الأطفال والمراهقين. باريس PUF، 1985

م بودودو — تعريف اجتماعي للطفولة والطفل في طفولات المغرب العربي أفريك أوريون، الدار البيضاء 1987

أ ديلوز. ب جيبلو ج. هيبراد، أ مانوني — أزمة المراهقة – دونويل باريس 1984

م البلغيتي — وضعية النساء والأطفال في إقليم الصويرة بحث أجرته اليونسف 1987 الرباط

د لاكاش — تعدد اللغات في التحليل في طب النفس، باريس PUF، 1956

د مساوي وأ السايح — أطفال المهاجرين أو الهوية غير الممكنة في رسالة علم النفس بخصوص الطفل والمراهق باريس PUF، 1985

أ السايح — حالة أطفال العمال المهاجرين الصحية وتمدرسهم رسالة لنيل الدكتوراه في الطب 1980

مجلة انتقال (Transitions) عدد 24/23

الهجرة المغاربية تتكلم

النماذج الايديولوجية والنماذج الثقافية في إعادة تكوين الهوية الجماعية في حالة الهجرة

ميشيل أوريول

دأب الباحثون على توجيه انظارهم نحو امريكا الشمالية بغية فهم أعمق وفي نهاية المطاف معالجة أفضل لظاهرة الهجرة التي طبعت العلاقات بين افريقيا الشمالية من جهة وأوروبا الجنوبية والغربية من جهة أخرى، وذلك منذ الحرب العالمية الثانية. أما من جهتنا فقد أكدنا دائما أن هناك أسباباً أولية مرتبطة بالجغرافية ـــ القرب النسبي ـــ وبالتاريخ ـــ قرون عديدة من التحالفات والمواجهات ـــ أسباب تجعل المشكل يختلف في طرحه اذا ما انتقلنا من أوروبا إلى أمريكا الشمالية (نيويورك أو طورونطو مثلا).

وهذا الاختلاف يكتسي أهمية خاصة بالنظر للروابط القائمة بين المهاجرين وبلد الأصل أو بعبارة أصح «بلد المنحدر» اذ لم يعد الأمر يتعلق بساكنة من الوافدين الجدد، ففي الولايات المتحدة الأمريكية إما أن يكون المرء إيطالياً – أمريكيا أو جرمانيا – أمريكيا أو إسبانيا – أمريكيا. وتردد كل هذه «المجموعات المركبة» نموذج إدماج ذاته تقريبا : اكتساب الهوية الأمريكية يعني أولا الانتماء إلى «اقلية» عقائدية وثقافية. وتبدو هذه الوساطة المجتمعية في مجتمع يرى نفسه كملتقى لعدة حضارات وأجناس ودون تقلص من الانتماء القومي، تبدو على العكس من ذلك كترتيب عادي لتبنّي قواعد التعدُدية العقائدية التي سادت الولايات المتحدة منذ نشأتها.

أما أوروبا الغربية فلم تعرف قط، رغم قوة موجات الهجرة بها، مجموعات مركبة كتلك، تم ادماجها على أساس مجتمعي. فالانتماء القومي لا ينظر إليه كعملية تلعب فيها العرقية دور الوسيط أو نقطة التحول التي تكاد تكون حتمية. وهذا ما يعلل استمرارية اديولوجية الادماج الكلي (الاستيعاب) : إلى أمد قريب، الشيء الذي لم يكن ليحول دون نشوب نزاعات عنيفة أحيانا كان يفرض لها حلولا قطعية. لحسن الحظ، كان الفوز فيها للقبول الشامل وليس للرفض، على مراحل طويلة نسبيا إلى أن ظهر النظام الهتليري الذي روج القتل الجماعي وحول الاختيار الثاني (رفض الادماج) ضمن نظرية الادماج الكلي إلى مأساة.

واليوم بات لابد من إعادة النظر في نموذج من هذا القبيل. فبلدان الأصل أو المنحدر لا تبعد الا مسافة ساعتين بالطائرة، ومع مرور الزمن، تبدو العودة النهائية أقل احتمالا ولكنها

نادراً ما تصبح مستبعدة بفرنكفورت أوليون بالدرجة ذاتها التي تكون بها في بوستون أو لوس أنجلس. أما الرجوع المنتظم، لقضاء العطلة أو المشاركة في الحفلات العائلية فشديد التداول ويكون إما نابعا عن رغبة أو لقضاء مصلحة أو نتيجة ضغوط عائلية ويساهم تنقل مجموعة من السلع الاستهلاكية ومعدات البيت أو الضيعة والملابس العصرية لأبناء وبنات العمومة أو في الاتجاه المعاكس منتوجات الصناعة التقليدية والشرائط المحرمة والدينية، يساهم هذا التنقل إذن في تقوية الروابط بين بلد الاقامة وبلد الأصل على نحو خط متقطع.

ويبدو جليا من هذا المنطلق أن العوامل المؤثرة في تطور «الانتماءات المتعددة» تختلف تماما من أوروبا إلى أمريكا. فالأمريكان منحوا الجنسية الأمريكية لِمليونين ونصف من المهاجرين العام الماضي دون جدل ولا معارضة بينما نحن على علم بالغوغاء التي أحدثها في فرنسا مشروع إعادة صياغة قانون الجنسية. وربما ساهمت في تهويل هذا الجدل إلى حد مفرط ميولات بعض الساسة الميكيافيلية. غير أنه بات لا جدوى من الانكار بأن الحق في الانتماءات المتعددة وامكانية التشبث شرعيا بأكثر من منحدر تطرح نفسها اليوم وبإلحاح في أوروبا الغربية، كما تطرح نفسها من ثم ببلدان الهجرة.

وقبل الخوض في المشاكل التي تطرحها هذه التطورات على المستوى القانوني لابد من التساؤل أولا حول طبيعتها الملموسة. في محاولة لفهم طريق استمرار وانتقال انتماء أصلي ــ ولو بالنماذج وهي الحالة الأكثر شيوعا ــ نتقدم بتفسيرين متعارضين، اما ان نرى في الأمر مسألة رأي وأيديولوجية وبالتالي التزام إرادي من طرف أعضاء المجموعة. وإما أن نركز على الاندماج اللاواعي في المجتمع والممارسة العفوية وتناسب التراث الثقافي هذا التناسب اللاإرادي. ولو تعلق الأمر بإدماج مجموعة مهاجرة ــ أو تجنب تفكك مجموعة مماثلة ــ فبديهي أن تختلف جذريا الأبعاد العملية لكل فرضية عن الأخرى وتؤدي الأولية المعطاة للايديولوجية وإلى الخطاب الدهني «إلى منح الأفضلية لفروض الولاء وإلى اعطاء الصيغة الرسمية للانتماء قدر الامكان. بينما قد يؤدي اعتبار الانتقال اللاواعي للنماذج الثقافية هو الأساس، يؤدي إلى بناء قبول أو رفض مواطن جديدة في بلدان المهجر، على أساس تمثيل انتقائي لتناسب الثقافات، وقد يفضي هذا أيضا إلى مشروع تمدرس مبكر لترسيخ نماذج التصرف «الحسن» في ذهن المواطن الجديد.

وفي نفس الاطار بإمكان حكومات بلدان الهجرة أن تعتمد إما الاديولوجية وإما الممارسة الثقافية حين تسعى إلى الحفاظ على روابط الانحدار مع المهاجرين فتكثر في الحالة الأولى من الرسائل الرسمية عبر القنصليات أو الوداديات التي تراقب سيرها بعين يقظة أو تقوم بجهود لتعزيز المشاركة السياسية، ومنها التمثيل البرلماني للرعايا القاطنين بالخارج كما هو الشأن بالنسبة للمغرب أو البرتغال. أما في الحالة الثانية فيكون الاعتماد على أشكال

التنظيم التي يتبناها المهاجرون أنفسهم ومنها الشبكات العائلية والقروية والجمعيات الرسمية وشبه الرسمية. فلا يحافظ حينها المسؤولون على الولاء والتضامن في أوساط المهاجرين الا بطريقة غير مباشرة، بدعم هذه المبادرات التي يطبعها نوع من الاستقلالية. وأحسن مثال على هذه الاستراتيجية غير المباشرة نجده لا ريب لدى المسيرين الايطاليين، ان على مستوى الدولة أو على مستوى الأقاليم بالخصوص.

وغالبا ما يؤدي كل من الاختيارين إلى نشوب العديد من النزاعات منها الخلاف شبه المستمر بين الدبلوماسيين ومدرسي الوظيفة العمومية البرتغالية الملحقين من جهة، وأعضاء الجمعيات من جهة أخرى حول تدريس اللغة البرتغالية بفرنسا حيث يريد الأواخر أن تكون لهم صلاحية مراقبة توظيف المدرسين وكذلك مراقبة المحتوى والتقييم البداغوجي.

وهذا التعارض في طريقة النظر إلى تشكيل أو إعادة تشكيل الهويات ليس بحديث. فقد طبع منذ القرن 18 النزاع بين العقلانية الفرنسية والرومانسية الألمانية، وبتركيزه على الارادة العامة كأساس للدولة، قلص جون جاك روسو من دور التقاليد في تحديد الانتماء والكل يعرف ان التحالف الوطني الفرنسي لعام 1793 ضم في صفوفه ثلاثة عناصر أجنبية دون بروز أي إشكال. وحين اقترح رينان (Rénane) عام 1889 جعل «إرادة العيش معا» المعيار الأساس في تحديد الهوية الوطنية، فلم يكن ذلك الا صيغة حديثة للميراث الروسوي. وجاءت التاريخية كمناهض للعقلانية منذ القرن 18، حيث رأى هيردر (Hérdère) أن اللغة، وهي تعبير عن روح كل شعب، كأداة للربط تعتمد في نهاية المطاف على الشعور الداخلي أكثر مما تعتمد على التعبير الجهري.

وإذا كان الأمر يتعلق بمستقبل هذه التعددية الضرورية لوجود المجتمعات العصرية كما أشرنا إليه أعلاه، فليس من العبث أن نبحث هذا التعارض التاريخي بين النظرتيْن العقلانية والتاريخية للانتماء.

ولتكن البداية دراسة صلاحية النظرية التي تمنح الايديولوجية دورا أساسيا في إعادة تشكيل الولاء فهي تحظى بالأفضلية في كل السياسات التي تعترف لعملها المعتمد على الشعب بدور فعال وطويل الأمد. وحيث يتوجه نحو مهاجرين معرضين يوميا لطمس ثقافتهم أو لا يكون الاعتماد على حماسهم والتزاماتهم الايديولوجية للحفاظ على التواصل والتضامن ؟.

والواقع أننا إذا تمعننا فيما يفعله المهاجرون بالرموز الرسمية فلن يسعنا إلا أن نفكر في خيبة الأمل المؤلمة غالبا التي ستصيب المسيرين السياسيين. وما يوجه إليهم لترسيخ منظور رسمي أو تقدير واجب لا يستعمله المهاجرون الا كرمز عادي يصلح لتحديد فضائهم

داخل التراب الأجنبي أو كشعار للتعريف والاثبات الجماعي. ومن تم ما فعل المهاجر البرتغالي بالرسوم التي كان قد اختارها نظام سالازار لتمرير الايديولوجية الامبرايالية والكنيسية حيث أفرغها من محتواها الرمزي واستغلها في تزيين منزله أو مقر جمعيته دون أن تدل على أي شيء سوى التذكير ودون أية دلالة سياسية محددة تنم عن انتماء أصلي.

وهذا الابعاد النسبي للايديولوجية لا يعطي بالضرورة عدم المبالاة والحياد، فالنزاعات حول الزعامة في صفوف حركة الجمعيات البرتغالية، وهي لا ريب من أنشط الجماعات ذات الأصل الأجنبي بفرنسا، شائعة وحادة بين اليمين واليسار، وبين المناهضين للكنيسة والكاتوليكيين، ومن حين لآخر بين الرجال والنساء. وهذه الخلافات تنعش تمثيل الانتماء الواحد، فهي تعزز المشاركة الجماعية وتؤكد أن التراث المشترك الذي يتنازع باسمه هو تراث غني ولا ينضب بالنظر للعبارات السياسية الظرفية التي يحاول كل حزب أو توجه أو شخص تعريفه من خلالها أو تحديده.

وهكذا يتضح أن الاحاطة بالهويات الجماعية لشعوب الشتات هي من أصعب المهام التي قد تواجه حكومة من الحكومات. وقد أوضحت الاستطلاعات المنجزة ضمن أوساط المهاجرين البرتغال والايطاليين والعرب على السواء، أوضحت أن ليس هناك علاقة ذات دلالة بين الشعور الذاتي بالانتماء القومي ومنح الدولة قيمة أساس لبناء وحدة وازدهار المجتمع.

أو يجب أن يكون هذا مدعاة أسف للساسة ؟ عليهم أن لا ينسوا أن كل هؤلاء القاطنين في المنفى، القادرين على التضحية أو بعبارة أكثر شيوعا، على الولاء اللامبالي، كل هؤلاء لا يخضعون مواقفهم لحكم غير مؤكد يصدرونه في حق حاكم ظرفي. فهذه الالتزامات بالهوية تعتمد أساسا رموزا يستوعبها كل بطريقته، رموز تدل على إبداعات شعب عبر تاريخ طويل، رموز قد لا يحيط بها الجدل الظرفي بين الرؤى المتنازعة.

وهذا يجعلنا بالتالي نرى في القدرة على الحفاظ أو على خلق ممارسات ثقافية مشتركة أساسا أكثر قوة في اعادة بلورة الهويات من أن تبني مجموعة مبادىء سياسية.

لكن ماذا يجب أن نفهم من عبارة «ثقافة مشتركة» ؟ لا يمكننا طبعا أن نتحدث هنا عن تشابه موضوعي بدني أو سيكولوجي يميز أفراد المجموعة الواحدة. ومع انهم يحملون طابع أصلهم المحلي بكل تنوعه على مستوى اللبس واللكنة لابد على المهاجرين من معرفة تغيرات عميقة إما نتيجة تجربة المعمل أو الورش أو الحي أو المدرسة. والكل يعلم أن كل هذا يجعل اللقاء عسيراً خلال فترات العودة المنتظمة للبلد مع كل هؤلاء الذين مكثوا في مكانهم وعاشوا تغيرات هم الآخرين ولكنها تغيرات في اتجاه آخر في أغلب الأحيان.

وإذا تمعنا في الأمر، نجد أن الممارسات التي تحاول بها المجموعة الحفاظ على استمراريتها، مع كل ما يحمل ذلك من تناقضات، على جانب من الأهمية يجعل القيام بها عسيرا في وسط غير سائغ أو معادي وقد كان الشأن كذلك بالنسبة لكل المجموعات التي كانت قيد الدرس والتي كانت تحاول الحفاظ على استعمال أدنى للغة الأم وتشجيع الزواج بين أفراد المجموعة ــ والحقيقة أن هذه ممارسات يتعذر استمرارها دون تعبئة طاقات شخصية أو جماعية. فلغة المهيمن التي يفرضها التمدرس وييسر شيوعها العمل والحياة اليومية تغزو البيوت دون حواجز. كما تقلص الايديولوجية العصرية في العلاقات العاطفية المبنية على الاختيار الشخصي، من فعالية قواعد الجماعة التقليدية التي تحكم الزواج. وبالتالي أصبح شبه متعذر ضمان استمرار العلاقات الزوجية بشكلها الذاتي الذي يربط مصير الشخص بمصير المجموعة ــ واليوم أصبح أغلبية المهاجرين يتقبلون بأن يطور العديد منهم والأغلبية الساحقة من أبنائهم ولاء مزدوجا، يشكل مزيجا من التصرفات تنم بأوجه مختلفة عن انتمائهم لمجتمعين في آن. والمهم بالنسبة لهم حينها هو الحفاظ على سبل التعبئة لابراز الاختلاف حين يسود الاعتقاد بأن هذا الاختلاف على جانب من الأهمية بالنسبة للشخص أو لذويه، وليس الحفاظ على تراث مشترك.

ولا يمكن تفسير ظاهرة يصبغها التعارض وتتعذر عليها دون امكانية تفسيرها نظريات الاستيعاب والادماج الثقافي إلا بالرجوع للتصورات السالفة الذكر للانتماء : فحين سقوط الاختلاف بين افراد مجتمع الاقامة والمجموعات ذات الأصل الأجنبي حينها فقط تبرز التعبئة من أجل الهوية وتنشط أكثر ولا يظهر التمييز العنصري في المجتمعات المهيمنة إلا حيال الجيل الثاني بينما تتفادى الجيل الأول. ويتطور هذا التمييز العنصري كرفض لا عقلاني للشبه الذي تبدو معالمه جلية في أوساط الشباب بقطع النظر عن أصل كل مجموعة ومن جانب المهاجرين لا يظهر الا ابتداء من الجيل الثاني أو الثالث مع اعادة اكتشاف تراث ثقافي ولغوي وديني يراد الحفاظ عليه من الضياع مع احساس بالتفقير وقد يحس المهاجرون وكأنهم في ميتم.

وهكذا يتجلى أن الحفاظ على المجموعات في أوساط المهاجرين مسألة تتعلق بالنماذج الثقافية أكثر مما تتعلق بالهوية الثقافية فهي لا تنتج عن انتقال عفوي يكاد يكون طبيعيا لتراث مشترك. فهو نتاج ممارسات مشتركة تعبيء طاقات رمزية بهدف تأكيد اختلاف يراد التشبث به. وهكذا يتم الاحتماء من تصرفات الرفض وفي الوقت ذاته تشجيع الفرد على المشاركة في بريق الاعمال التي تقوم بها مجموعة الأصل.

وليس بوسع أحد أن يحل محل الفرد ذاته في القيام بهذا العمل لتحقيق الاختلاف وقد رأينا أنه لا يمكن اخضاعه بالرغبات الايديولوجية لسلطة الدولة. ولا الأسرة تستطيع

ضمان انتقال القيم التي تحدد هويتها الأصلية. انه القرار الوجودي لكل فرد وطريقته في التعامل مع مشروع حياته وربطه بمصير الجماعة الذي يحكم تحديد انتمائها.

وكنتيجة لذلك لا يصبح التعارض بين الثقافة والايديولوجية أساسا وبالتالي لا يبقى جذريا. ويلعب البريق السياسي لبلدان الأصل أو المنحدر دورا أساسا في الدلالة الايجابية لِلْمُمارسات الثقافية التي قد تدل عليه.

وتنتظر العديد من الأسر من الحكومات ان تتمكن علانية من أماكن وسبل لحماية لغتها وتقاليدها وأشكال تضامنها من الضياع

وتوازي التعددية التي تتضح معالمها من هذا المنطلق ثلاثة اقتراحات أساسية ذات دلالات نظرية وعملية دون تمييز : هناك عدة طرق لابراز انتماء معين (عدة سبل لتأكيد الانتماء الفرنسي أو المغربي) ليس هناك انتماء يمكنه الرقي إلى مستوى الأصل الواحد الأوحد (يمكن للفرد أن يتشبث بانتمائه الفرنسي والمغربي في آن) يمكن لعدة انتماءات ان تبرز في مجتمع معين (فرنسا لا تتحدد بوحدة اللغة أو الثقافة أو المعتقدات... ولكن من خلال الوسائل المحددة التي تمنح نفسها للتعامل مع تنوعها طبقا لروحها التاريخية).

وهكذا لا يجب النظر إلى الجماعات المهاجرة على أنها جماعات هامشية يجب تسوية وضعها الانتقالي في أسرع وقت ممكن. فهذه الجماعات تمكن أكثر من غيرها من ابراز مبدإ رئيسي أساسه أن كل مجتمع عصري عليه أن يقبل ما يلي إذا أراد تفادي السقوط في شرك الدكتاتورية المهول :

الهويات الجماعية لا يمكن أن تتشكل الا على أساس قرار شخصي يمحي بموجبه الفرد ليس فقط معنى تضامن المصالح بل وكذلك عمق الرموز المشتركة لتشكيل رغبته في الانتماء والاعتراف والمشاركة.

الهجرات المتوسطية وأثرها في تكوين أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين

صوفيا مابا

مقدمة :

مثلها كمثل المجال الجغرافي الذي يشمل في الوقت الراهن كلا من أوروبا والشرق الأوسط، والذي كان أول مجال جغرافي شهد بروز دول قوية في مصر واليونان وروما، تجتر حركات الهجرات المتوسطية تاريخا يمتد على آلاف السنين. وغالبا ما كانت هذه الدول وراء حركات نزوح منظمة، دائمة أو مؤقتة، لم تعرف أوروبا مثلها إلا بعد زمن طويل. بل ان الاغريق مثلا هم، حسب علمنا أول من أبدع نتاجا أدبيا حول موضوع الهجرة. والحديث هنا يدور بطبيعة الحال حول مفهوم «النوستوس» «NOSTOS» (أي الحنين إلى البلد والرغبة في العودة إليه) الذي ترتكز عليه ملحمة الأوديسا.

وعموما يمكننا الجزم بأن حركات النزوح هذه تتميز منذ ظهورها وإلى يومنا هذا بخاصية مشتركة الا وهي توجيه «الفائض» السكاني نحو الخارج للحفاظ على النظام السياسي والاجتماعي القائم. ويبقى من المؤكد أن طبيعة هذه الحركات وتكوينها يختلفان باختلاف المراحل التاريخية. أما العكس، أي ان تقوم دولة بتنظيم حركات نزوح في اتجاه ترابها، فهذه ظاهرة قلما شهد التاريخ مثلها، على انها ليست بالنادرة. فالدولة العثمانية مثلا كانت لها خطة سياسية محضة في هذا المجال، سواء تعلق الأمر باستقبال سكان طردوا من دول أخرى — كما كان شأن «المارانوس» «Marranos» الذين طردوا من اسبانيا في أواخر القرن 15 — أو بجلب سكان بعينهم لتحقيق أهداف سياسية اقتصادية معينة أو بتنظيم حركات نزوح منظمة عبر دول أخرى.

لكن، وبالرغم من الامتداد الزمني لواقع الهجرة المتوسطية فإن مداه وطبيعته يتغيران جذريا مع قيام الدول الأمم في شكلها الحديث وفي فترات زمنية متغايرة ومتباعدة، لحوض البحر الأبيض المتوسط ويرتبط بمدى اندماج المنطقة ككل في النظام الاقتصادي السائد.

ان كتابة تاريخ حركات النزوح هاته هو كتابة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لهذه الجهة وللطريقة التي انصهر بها كل بلد وكل مجموعة جهوية على حدة في مختلف مراحل تطور النظام الرأسمالي.

وإذا ما علمنا ان القاسم المشترك بين دول المنطقة، باستثناء فرنسا ومؤخرا ايطاليا، هو وجودها في المحيط بالنسبة للمركز الاقتصادي، فإن تشكيلاتها الاجتماعية شديدة الاختلاف وتتميز بتحولات هامة عاشتها خلال القرنين الأخيرين. إن تنوع حركات النزوح ومداها وطرق الهجرة المتبعة ومكانة المهاجرين في مجتمع كل بلد واقتصاده، تعكس هذه الاختلافات وهذه التحولات في الزمان والمكان.

ان وضعية الأزمة الراهنة تعطي أبعادا خطيرة لواقع الهجرة عموما ولواقع الهجرة المتوسطية خصوصا. فالنمو الديمغرافي في الشاطىء الجنوبي ومستويات النمو غير المتكافئة (بين شمال وجنوب الشاطىء الشمالي وبين الشاطئين الشمالي والجنوبي وبين الشرق والشمال بل وحتى داخل اقتصاديات الشاطىء الجنوبي) وسياسات المدى القصير -المرتكزة أساسا على حسابات اقتصادية آنية وعلى مقاربة ادارية لظاهرة الهجرة، التي هي ظاهرة اجتماعية شاملة. كلها عوامل أدت إلى اختلالات اجتماعية حادة تتجلى في تجزؤ سوق العمل وبروز عدد كبير من الشرائح الاجتماعية المهمشة في البلدان المعنية والنمو المثير للهجرة السرية وتصاعد الحركات العنصرية وكراهية الأجانب وظهور الأزمات السياسية بين الدول المعنية.

فاستمرار الأزمة الحالية والتدهور المحتمل للوضعية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وانضمام دول جنوب أوروبا مؤخرا للمجموعة الأوروبية عوامل تطرح ضرورة مستعجلة على البلدان المعنية بإشكالية الهجرة، الا وهي اعادة بلورة واقع الهجرة في بعده الشمولي والتخلي عن المنطق الاداري الذي ساد إلى يومنا هذا واعتماد مقاربة سياسية حقيقية في التعامل مع هذه الظاهرة.

– محاور المشروع

انطلاقا من هذه المقاربة المزدوجة ــ أي اعادة بلورة واقع الهجرة في شموليته واقتراح سياسة ترتكز على الحوار والاستشارة العلمية ــ قمنا بتحديد ثلاثة محاور لهذا المشروع :

1 – دعوة معاهد ومراكز البحث المتوسطية والأوروبية التي تهتم بموضوع الهجرة للاجتماع حول برنامج بحث مشترك.

2 – دراسة حركات نزوح السكان في حوض البحر الأبيض المتوسط في اطار بحث تاريخي، مقارن ومتعدد الاختصاصات، حسب أهم العوامل التي حددت ظاهريا هذه الحركات :

أ – البنيات السياسية والاقتصادية لكل من البلدان الأصلية والبلدان المستقبلة.
ب – طرق الهجرة ومسالكها.

3 – تحليل أثر هذه النزوحات على تكوين أوروبا وبنائها وكذا تأثير هذه الأخيرة على حركات الهجرة المتوسطية.

- **الاشكالية والأهداف**

تبدو المقاربة التاريخية، المقارنة والمتعددة الاختصاصات وكأنها تفوض نفسها، **فهي** الوسيلة التي قد تمكننا من استخلاص العبر التاريخية والبنيوية لفهم وإدراك واقع اليوم، واقع البلدان المعنية بظاهرة الهجرة.

ان دراسة ظاهرة الهجرة، سواء كانت تاريخية أو اتخذت أي شكل آخر تشكو من كون تحديداتها ترتبط أشد الارتباط باعتبارات تبتعد عن الصرامة العلمية، اعتبارات تحددها عموما وضعية معينة وايديولوجيات مرتبطة بعلاقات الهيمنة، تتوتر عند نشوب الأزمات.

وهكذا، **لا تدرس الظاهرة على مدى امتدادها الطويل** واستمراريتها، بل يتم اغراقها في الوعي الجماعي لتبقى طبيعتها وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية على الدول المعنية ضعيفة التحليل.

هنا تطرح أسئلة تتعلق **بماهية التحديات** التي تطرحها ظاهرة الهجرة الحالية : هل هي اعادة لتحديات سابقة ؟ ثم هل تطرح استمرارية الظاهرة استمرارية التأثيرات التي تسفر عنها ؟ وأخيرا هل هناك استمرارية في ردود فعل المجتمعات المعنية في كل حقبة تاريخية على حدة ؟

وتبقى العلاقة بين وجهي الظاهرة أي بين البلد الأصلي وبلاد المهاجر من أهم محاور المشروع وعيب يجب تصحيحه. ان علاقة النمو غير المتكافىء، بل لنقل علاقة الهيمنة، تحدد معرفة كلا الطرفين لظاهرة الهجرة. فتعريفها في بلاد المهجر ودراسة ظواهرها تكون نسبيا أحسن من الدراسة التي قد تخضع لها في البلد الأصلي (وهذا الأمر يفسره شرط المراقبة الاجتماعية المفروضة على الظاهرة في المهجر).

ومرد ذلك ليس فقط لغياب الوسائل في البلدان الأصلية ــ وان كان هذا الأمر عاملا هاما ــ بل لنوع آخر من الغياب، الا وهو غياب المهاجرين فمفهوم الغياب لا يخضع بسهولة لعملية التعريف التي تهدف أساسا لاعطاء معلومات عن الحضور والتواجد. هذا إضافة إلى أن هذه الدول تجد نفسها تابعة لبلدان المهجر فيما يخص معرفة الهجرة والمهاجرين. وكما هو الشأن بالنسبة للعلاقة في حد ذاتها، تتطلب المعرفة العلمية بدورها عملية لاعادة توازنها.

وبعيدا عن تجاهل المقاربة التاريخية البحتة للواقع التاريخي الذي شكلته وتشكله ظاهرة الهجرة، اذ يتوجب علينا لاعطاء هذه المقاربة كل مالها من مغزى ان نبين مدى نسبيتها في تفسير الظاهرة وكذا النتائج التي اسفرت عنها. وهذا هو الشرط الأساسي اذا ما أردنا ارجاع الموضوع إلى بعده الشمولي العام.

هناك طبعا أبحاث عديدة تمت في أماكن مختلفة وحسب أبعاد متباينة، أي حسب حاجيات وطلبات متغيرة بتغير البلد والفترة التاريخية والسياق الاقتصادي والسياسي. ولكنها تبقى جزئية ومتفوقة ومتجاهلة لبعضها البعض. لذا يهدف المشروع إلى المساهمة في ربط الاتصال بين باحثين ومؤسسات علمية تنتمي لدول مختلفة ومقابلة الأبحاث ببعضها البعض وذلك من أجل تجميع ما انجز منها وتوزيعه على جميع المهتمين بالموضوع في أرجاء حوض البحر الأبيض المتوسط.

وهذا أمر ضروروي سيما وأن مواجهة مشاكل الهجرة أصبحت تستوجب حوارا، بل تعاونا، طرفاه بلدان الشاطئين الشمالي والجنوبي بحوض البحر الأبيض المتوسط غير ان هذا التعاون، وان كان يتم تأكيده عند كل قمة سياسية، يبقى حبرا على ورق في غياب تراكم معرفي أو علمي حول الموضوع.

فمن واجب الشركاء العلميين المقتنعين بأهمية هذا التعاون أن يعملوا على تحقيقه على أرض الواقع باعداد برامج بحث وتكوين الوسائل الضرورية وتحديد سياسة معرفية لضبط اسبقيات كل حالة على حدة من أجل بلورة مجموعة متناسقة من **الاقتراحات يتم تقديمها للسلطات السياسية.**

- توجهات المشروع

1 - أ) واقع الهجرة في البنيات السياسية والاقتصادية خلال القرنين 19 و20.

اننا لا نجهل مدى اعتباطية ان نقوم بتحديد تاريخ بعينه تنطلق منه الأبحاث التي سنحاول القيام بها، لاسيما واننا ذكرنا باستمرارية التسلسل التاريخي لظاهرة الهجرة بغض النظر عن السياقات التاريخية والاقتصادية التي تمت فيها. ومن شأن الحركات السكانية السابقة أن تساعدنا على فهم أفضل لحركات الهجرة المعاصرة التي تنظر إليها أساسا من منظار اقتصادي. فهذا التذكير بالماضي يمكن من اظهار ما هو جديد في حركات النزوح الراهنة التي تتم بحثا عن العمل، وعكسيا، ابراز خاصيات حركات الهجرة الماضية التي تمت خلال «قرون العصر اللااقتصادي». والتاريخ «ما قبل الاقتصادي» لظاهرة الهجرة مازلنا نجده نوعا ما في المناطق الهامشية للنظام الاقتصادي العالمي أي بعبارة أخرى في البلدان

السائرة في طريق النمو. لذلك يجب خص علاقات البلدان التي كانت «تصدر» جزءا (اجزاء) من ساكنتها (مقاتلون عبيد مستوطنون تجار إلخ) والبلدان التي كانت «تستورد» هؤلاء النازحين بقسط وافر من الدرس ليس فقط لفهم الواقع الراهن بل كذلك لكتابة تاريخ الظاهرة.

ويمكننا أن نأخذ نفس أسلوب التحليل لتطبيقه على حركة الهجرة الراهنة وطرح التساؤل حول مدى التغيير الذي أحدثه اقامة النظام الاقتصادي المعاصر والأشكال الحكومية المرتبطة به على اشكالية الهجرة. فالأشكال الأربعة للدولة في المناخ السياسي المتوسطي (الدولة العثمانية، الدولة الامة في البلدان المصنعة، الاستعمارية وما بعد الاستعمارية، الدولة الأمة في البلدان السائرة في طريق النمو والدول الاشتراكية التي أسست بعد الحرب العالمية الثانية أو غداة الاستقلال) تشكل موضوعا نموذجيا لمثل هذا المنهج في التحليل.

لقد انتجت هذه البنيات الحكومية والاقتصاديات المرتبطة بها حركات نزوح اشتملت احيانا على أوجه تشابه مثيرة، كالتشابه الذي نجده بين سياسات الهجرة عند كل من الدولتين العثمانية والفرنسية، خلال حقبتها الاستعمارية، والذي نجده بين الهجرتين اليونانية في بداية القرن 19، والمصرية خلال السبعينات من هذا القرن.

1 – ب) طرق الهجرة ومسالكها

بموازاة تاريخ البنيات الموضوعية (السياسية والاقتصادية) التي تحدد ظاهرة الهجرة، يجب علينا أن نتساءل حول تاريخ المهاجرين والنازحين انفسهم وتاريخ الطرق التي سلكوها في مختلف ابعادها (الزمانية والسياسية والثقافية إلخ) وكذا حول تاريخ التجمعات التي يلجأون إلى تكوينها على مر تطور مراحل هجراتهم (مجموعات قوية أولا، مجموعات متفرقة بالنسبة للوسط السكاني الذي تعيش فيه إلخ).

ان الأمر يتعلق هنا ببحث شاق سيما وانه يتطلب استقراءا تصاعديا لتاريخ التنقلات السكانية في حوض البحر الأبيض المتوسط. فالمراجع الضرورية لمثل هذا العمل لا توجد دائما في الربائد والارشيفات، بل يجب البحث عنها في الشهادات الشفاهية والمكتوبة (روايات، قصص، اشعار إلخ) في الأعمال الانتروبولوجية والاجتماعية والثقافية، وفي الارشيفات الخاصة وغيرها، لعلنا نتمكن، بالنسبة للحقب التاريخية القريبة منا من اعادة رسم المسالك التي ادت إلى تكون تكتلات لمجموعات من المهاجرين تربطهم علاقات عائلية أو عرقية أو سكانية أو مهنية.

ويستحسن في هذا السياق أن يسلك الباحث توجهات تمكنه من اقامة الربط بين مختلف الدراسات التي سيقوم بها :

أ - اعادة قراءة الأعمال التاريخية المتعلقة بالهجرة لفهم التحولات الزمانية والمكانية للخطاب المخصص لهذه الظاهرة وللعقليات المرتبطة بهذه التحولات.

ب - اقامة تاريخ دبلوماسي بحت لحركات التنقل السكانية. فغياب الأبحاث حول المعاهدات الحكومية التي حددت شروط الهجرة منذ الحرب العالمية الثانية، يعكس غيابا اشمل في هذا الميدان.

ج - القيام بداراسة نوعية لحركات الهجرة حسب البنيات السياسية التي انتجتها (هجرة موسمية/ هجرة دائمة، سياسية/ اقتصادية، مهيمن عليها، مؤهلة/ غير مؤهلة، منظمة/ سرية).

د - تحليل التطور المكاني والزماني لكل نوع من أنواع الهجرة.

هـ - تحليل الشروط الاجتماعية التي انتجت حركة هجرة ما في مرحلة معينة وحددت بالتالي أسباب الهجرة المبكرة هنا وأسباب تأخرها هناك، كالأسباب التي جعلت من الهجرة اليونانية هجرة مبكرة بالنسبة للهجرة المصرية التي لم تحدث الا في فترة لاحقة.

2) التأثيرات على تكوين أوروبا وبنائها.

من طبيعة حركات الهجرة، وبصفة خاصة تلك الآتية من البلدان المتخلفة ان تحدث خللا في التقسيم الذي تفرضه الحدود التقليدية. لقد ادى التهميش الاجتماعي وكذا اشكال التمييز الذي عانت وتعاني منه حركات الهجرة المتوسطة إلى أوروبا، أدى بها إلى اعادة تشكيل «حدود» داخلية في كل بلد من البلدان الأوربية وخاصة بلدان الشمال، حدود ذات طبيعة اجتماعية غالبا ما اتخذت شكل حواجز حقيقية حسب كل بلد وحسب كل حقبة تاريخية.

غير أن هذه الانعكاسات التي سبق وان قلنا انها لم تكن فقط ذات طبيعة اجتماعية أو حضارية، عرفت تحولات اصبحت اوروبا، التي كانت تتكون من دول متصارعة، تشكل مجموعة واحدة اتسعت لتشمل بلدان جنوب أوروبا، بلدان ذات تقاليد قديمة في توفير يد عاملة مهاجرة.

ان تجمع هذه الدول كشركاء متكافئين مبدئيا، جعلهم يلجأون إلى تحديد قواعد جديدة لحركات الهجرة (قواعد تتجاوز الحدود الوطنية). فنظريا، عندما يقوم فضاء من فضاءات الهجرة باعادة ترتيب علاقاته الداخلية (حركات الهجرة بين الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية) فانه يقوم كذلك باعادة تحديد علاقاته مع السكان الأجانب الذين يعيشون داخله. والحالة انه في وقتنا الراهن (ودائما من الناحية النظرية) لم يعد هناك وجود

قانوني وسياسي للمهاجرين الا بالنسبة للسكان النازحين من بلدان العالم الثالث أو القادمين من شواطىء البحر الأبيض المتوسط الجنوبية.

وكما كان الشأن بالنسبة للنقطة السابقة، يستحسن أن نحدد بعض التوجهات بالنسبة للبحث الذي نقوم به في اطار هذا المشروع.

أ - تحليل الشروط الزمانية والمكانية التي ادت إلى اعتبار المهاجرين بمثابة مواطنين كاملين أو إلى تكوين الأقليات. ان عمل كهذا من البديهي ان يحتوي على صعوبات جمة قد تظهر على مستوى البحث الذي يجب القيام به في الربائد وأرشيفات الصحافة بالنسبة لأوروبا. ويمكن أن تكون البداية انطلاقا من بعض الحالات النموذجية كما هو شأن الايطاليين والأتراك والعرب من أجل اختيار المنهجية قبل الشروع في التحليل.

ويجب أن تحظى حركات الهجرة المسماة بالعودة أو الرجوع إلى الوطن الأم عند قيام أو بروز الدولة الوطنية بمكانة خاصة في البحث نظرا لأوجه التشابه بينها وبين الحركات الحالية المسماة بنفس الاسم فمن هم هؤلاء الفرنسيون مثلا الذين «يرجعون» بعد تصفية الاستعمار ؟ أو أولئك اليونانيون الذين «عادوا إلى وطنهم» بعد انحدار الامبراطورية العثمانية وبروز تركيا كدولة أمة ؟ ماهي ياترى نظرتهم إلى البلد الذي ينتمون إليه مبدئيا وكذا إلى سكان هذا البلد ؟ وكيف ينظر هؤلاء إليهم ؟

ب - تحليل الأثر على **ايديولوجيات الانتماء** الوطني والعرقي والاجتماعي. إلى جانب مفهوم «الحدود» يجب شرح مفهوم «الأجنبي» واعادة تحديده انطلاقا من مفهوم النزوح. اذ طرأت على القواعد المادية والرمزية للمقابلة التقليدية بين الأجنبي وابن البلد تحولات عميقة منذ ظهور حركات الهجرة المكثفة وحسب التحولات السياسية. وهذه ظاهرة نجدها بشكل حاد خاصة ابان الأزمات الاقتصادية، وهي تخص المهاجرين الخارجيين والداخليين على حد سواء. فالأجنبي في لوريون LAURION مثلا، المدينة العمالية اليونانية، هو يوناني قبل ان يكون مصريا. وينعكس هذا النوع من التقابل على هيكلة مختلف الأحياء السكنية التي تحمل اسم مسقط الرأس أو البلد الأصلي.

ج الأثر على **تطور البنيات الاقتصادية**. ان اختيار يد عاملة أجنبية للسهر على عملية التنمية الصناعية ليس بالاختيار الكوني، اذ لم يكن له نفس المعنى ولم يسفر على نفس النتائج على مر مختلف مراحل الرأسمالية. كذلك قد يكون من المفيد الحديث عن الشروط المنطقية التي حددت حسب الأوضاع والبلدان هذا الاختيار أو ذاك فيما يتعلق بسياسات الهجرة ومن المواضيع التي يجب الوقوف عندها بشكل خاص تحليل سياسة الأزمة

الحالية وأثرها على بعض الجوانب الجديدة نسبيا في اقتصاديات البلدان المصنعة (بلدان المهجر) الاقتصاد الموازي مثلا.

د – الأثَر على **التهيئة العمرانية واعداد التراب**. منذ بناء المدن الجديدة ــ كازمير في القرن 19 ــ وإلى غاية بروز الاحياء الهامشية في شكلها الحالي، ساهمت ظاهرة الهجرة في تغيير الفضاء العمراني وكذا التقسيم الذي ترتكز عليه بنيته (اعادت الظاهرة تعمير مجموعة من الفضاءات الاجتماعية المهمشة). كما انتجت الظاهرة اشكال انتماء خاصة، سواء إلى المدينة أو الحي أو غيرها، اشكال تترجمها تعابير حضارية متميزة.

هـ – الأثر على **تكوين شبكات الاتصال** سواء بين البلدان الأوروبية أو بينها وبين بقية بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.

ان استقراء هذا الأثر يتطلب تحليل القواعد المادية والرمزية واوليات تكوين هذه الشبكات وأثرها الاجتماعي والسياسي وكذا تأثيراتها على العلاقات (الثنائية والمتعددة الأطراف) بين الدول، وأخيرا اعادة تكوين المنطقة المتوسطية بتقريب الشاطئين الشمالي والجنوبي من بعضهما البعض.

و – دراسة مستقبلية لتأثيرات حركات الهجرة على تكوين أوروبا وبشكل متوازي اثر هذه الأخيرة على الهجرة الداخلية (بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة) والخارجية (تلك الآتية من بلدان جنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط).

– **نوعية المشروع وتنظيمه**

قامت باعداد هذا المشروع السيدة صوفيا مابا (من منتدى ديلف،CPM) انطلاقا من أحاديث اجرتها مع كل من :

أ. سياد من دار علوم الانسان وأ. تومين الأستاذ في جامعة ايكس ــ مارسيليا وب. ميلزا رئيس مركز التوثيق الخاص بالهجرة الايطالية وبتعاون وثيق مع أ. سياد.

تمت مناقشة هذا المشروع واعتماده كقاعدة بحث مشتركة بين المعاهد التالية خلال اجتماعهم المنعقد في أثينا يومي 25 و26 شتنبر عام 1987.

– المعهد البرتغالي لدعم الهجرة والجالية البرتغالية.
– مؤسسة فيترنيلي ــ ميلانو ــ ايطاليا.
– دار علوم الانسان، باريس.
– كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ــ الرباط ــ المغرب

- مؤسسة الدراسات المتوسطية ــ اثينا ــ اليونان.
- جامعة ايكس اون بروفانس مارسيليا مجموعة تاريخ الهجرات.
- المعهد الاسباني للهجرة ــ مدريد ــ اسبانيا.
- المركز الوطني للبحث العلمي CNRS ــ جامعة ايكس/ مارسيليا
- مركز المستقبليات المتوسطية.
- مركز دراسة الهجرات والجنسيات ــ زغرب ــ يوغوسلافيا.
- كلية العلوم الاجتماعية ــ جامعة تونس.
- CEDEI ــ المركز الثقافي الايطالي.
- مؤسسة سيدوكس
- المركز الوطني للأبحاث الاجتماعية ــ اليونان ــ

وقد شكلت لجنة مؤقتة للتسيير العلمي، مكونة من :

- السيدة صوفيا مابا من منتدى ديلف. CPM
- السيد أ.م سياد من دار علوم الانسان.
- السيد أ.ك بلكندوز، أستاذ بجامعة الرباط.
- السيد م. ميسيتش من مركز دراسة الهجرة بزغرب.
- السيد إ. تومين، أستاذ بجامعة ايكس/ مارسيليا.
- السيدة م.ر.ا. كوميس، نائبة رئيس المعهد البرتغالي لدعم الهجرة والجالية البرتغالية.

أي مستقبل للهجرات العالمية ؟

رفائيل ـــ إيمانويل فيرهرين

تندرج فائدة إجراء دراسة استقبالية لحركات السكان داخل حركة فائدة أعم بالنسبة للدراسة الاستقبالية، التي من المناسب تحديد العديد من دواعيها. ذلك أن الاستقبالية تتحول إلى ضرورة ملحة في المجال العلمي الذي يجابه تناقضا أساسيا :

– فمن ناحية، تتقدم المعرفة الانسانية بسرعة متزايدة. إذ أن أزيد من 90% من المعارف الحالية تم اكتسابها خلال الثلاثين سنة الأخيرة. وحجم المعرفة العامة يتضاعف حاليا في ظرف 15 سنة، في المتوسط. ويتضاعف في بعض التخصصات العلمية مثل «علم الالكترونيات»، في ظرف 18 شهرا...

– ومن ناحية أخرى، تجعل تطبيقات هذه المعارف في ميادين معينة الانسانية والكوكب الأرضي ينخرطان في «تضامن موضوعي» متنام، ولآماد يتزايد طولها. لنأخذ بعض الأمثلة، لاسيما في مجال حماية البيئة :

– خطر تكاثر الأسلحة النووية، والجرثومية، والكيماوية... والخطر الذي يمثله كل سلاح منها.

– إمكانيات وقوع الحوادث في الصناعة الكيماوية، وفي الصناعة النووية المدنية... وتداركها تصاحبه، علاوة على ذلك، دراسة استقبالية معمقة أكثر فأكثر للحركات الزلزالية.

التلوث النهري والبحري «الأمطار الحامضية»، موت الغابات في أمريكا الشمالية وفي أوروبا، إتلاف مجتمعات الأشجار بالبرازيل وإفريقيا...

– إزهاق الفضاء بشبكات الراديو والتلفزيون والمواصلات المسافية...

إن الأهمية الكيفية للاستثمارات الكبيرة، وأهميتها المالية، يقتضيان اليوم إنضاج البحث الاستقبالي، لاسيما حول آثارها بعيدة المدى على كافة المستويات.

منذ زمن قصير، أخذ يحلو لأدب استقبالي جديد أن يتخيل بداية القرن الواحد والعشرين. وعلى حين جعل الاهتمام بالاستقبالية يفتر في أواسط السبعينات نسبيا، فإنه يبدو

اليوم مستردا لبعض أراضيه، في صورة نوادي للاستقبالية، ودروس جامعية، وحلقات دراسية... كما أن المجالات تستعيد حيويتها، والكتابات تتضاعف. وقد تم عقد عدة ندوات حول هذا الموضوع :

– ندوة الاستقبالية العامة التي نظمها CNRS وCGP في باريس، في نوفبر 1985
– ندوة «الاستقبالية الأوروبية»، بمدينة العلوم، في أبريل 1987،
– ندوة للاستقبالية حول الهجرة نظمها OCDE في باريس في ماي 1986،
– ندوة للاستقبالية حول الهجرات من تنظيم IRFECD-EUROPE وCEE، التي عقدت بمارسيليا في مارس 1987.

وتتميز كثير من البحوث والكتابات بزيادة سيناريوهات الخروج من الأزمة الاقتصادية والتشييد المسبق لـ «نظام تقني جديد» (طاقات جديدة، اشتغال آلي أكثر تقدما، تألية، تعميم إدخال الاعلاميات، التكنولوجيات ـــ البيولوجية، ريادة الفضاء...).

في مجال الهجرات الدولية، تعتبر بعض الدراسات الفرنسية أعمالا تقدم نفسها إما في شكل عروض إحصائية للسكان الأجانب، على المدى القصير وعلى المدى الطويل، وإما في شكل دراسات أكثر كيفية لمستقبل اندفاقات الهجرة. وفي كلتا الحالتين، لا يوضح المؤلفون كثيرا فرضياتهم الاقتصادية القاعدية.

وبالنسبة إلي، يستند المسار الاستقبالي الحاصل على النظرية الاقتصادية، التي هي ـــ والحالة هذه ـــ نظرية الهجرات الدولية. التي أدافع عنها في أطروحتي[1]، وهي نظرية يتم تطبيقها في إطار تطور نمط الانتاج الرأسمالي ـــ إن المسار يفسح المجال برمته للتفكير الاقتصادي نظرا للدور الذي لا يعوض والذي يلعبه «الالحاح الاقتصادي» في التاريخ الاجتماعي. ومع ذلك فإنه ليس من الممكن استعمال كافة مكونات هذه النظرية ـــ نظرية الهجرات الدولية، وذلك باعتبار آن كل مكون منها لم يتح الفرصة بالضرورة لدراسات استقبالية نوعية. فمثلا، نفتقر إلى دراسات على المدى البعيد حول دور الدول ـــ الأمم، وحول مستقبل المناطق، وحول مستقبل الالحاحات العالمية. بيد أن مكونات أخرى مثل التوزيع الفضائي للتراكم، والاكتظاظ السكاني النسبي، يمكن إيضاحها بصورة كافية دونما شك من خلال دراسات ومعطيات راهنة، تسمح برسم أولي لتطلعات نحو المستقبل لاسيما على مستوى تطور سوق الشغل وتنقلات اليد العاملة.

---

(1) ر. إ. فيرهاين «نظرية إقتصادية للهجرات الدولية»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العلوم الاجتماعية بغرنوبل، يونيو 1988، 575 ص.

إن ظاهرة الهجرة المدروسة هنا تفسر باعتبارها سيرورة تتولد عن طريق توسط شروط معينة، في سياق تاريخي لعلائق اجتماعية معطاة. فالامتداد المكاني لنمط الانتاج الرأسمالي يتمثل تأثيره في وقت واحد في فصل جماهير واسعة من العمال عن أنماط الانتاج القديمة، وفي الابقاء على اكتظاظ سكاني نسبي باستمرار ثمة حيث تم تأصيله من قبل، وإيجاد تكثيفات للحاجة إلى قوة العمل.

من ضمن المعايير التي تتدخل في التوزيع الفضائي للاستثمارات الجديدة، هناك معيار وجود قدر كاف من اليد العاملة الملائمة والمستعدة، الذي ليس أولويا على العموم. وفي الحالة التي يكون فيها هذا القدر ضئيلا بشكل مفرط، فإن استراتيجية التجنيد يمكنها عند الاقتضاء أن تثير هجرات شغل، عندما لا يكون ضغط الهجرة واقعا من قبل.

طبعا إن التاريخ لا يكرر نفسه بذات الطريقة أبدا. ويؤمل مباشرة تثمينات كمية جديدة قائمة على الفرضيات المحتفظ بها ههنا، وتحقيب ونمذجة هذه التكميمات غير أن ذلك يفترض التوفر على وسائل مادية هامة جدا... ثم يؤمل بعد ذلك مواجهة أزمنة مستقبلية ممكنة عديدة، وكثير من فرضيات تطور مختلف للعلائق الاجتماعية، مع سيناريوهات تعاقبية لاندفاقات الهجرات. كذلك يكون أمرا مربحا الالتجاء إلى منهج «التحليل النظامي»، كما يقترحه ف. غونود[2]، بطريقة يتم معها تقديم خطاطات تنظيم العلائق الداخلية للظواهر ومختلف تطوراتها الممكنة في الزمان. إن هذا العمل يستلزم بحثا دوليا واسعا جدا... أما الآن، فإنني أقتصر على الزيادة النظرية لسيناريو واحد، وعلى فرضية سياق اجتماعي ـ سياسي شبيه بذلك الذي نعرفه حاليا. وفي إطار هذه الفرضية، يمكن للسيرورات التي ولدت حركات الهجرات في الماضي أن تجدد نشاطها في المستقبل.

إن تجديد النشاط على مستوى عال لا يمكن تصوره طبعا إلا في حدود تضاعف الاستثمارات المادية إلى درجة إيقاف الأزمة الحالية. إذن فمن الضروري التساؤل عن شرعية فرضية إنعاش اقتصادي كمخرج رأسمالي من الأزمة (ومن البديهي أن مخارج أخرى قابلة للتصور).

من جهة أخرى، إن تصور كون الهجرات لن تزدهر إلا عندما يتم ضمان الشغل الكامل إنما هو وهم. إن دراسة مميزات سوق الشغل في معظم بلدان منطقة الرأسمالية المتقدمة، تبين أن هذا السوق منضّد جدا، وأنه على الرغم من وجود معدل بطالة مرتفع، فمصادر اليد العاملة حسب القطاعات وحسب الكفاءات تكاد تنضب بسرعة كبيرة (عند

---

(2) ف. غونود «ملاحظات حول نظام الاستقبالية»، دفاتر جامعة العلوم الاقتصادية، غرنوبل، عدد 5، 1986، ص 169 - 192.

بداية القرن المقبل)، لاسيما بسبب شيخوخة السكان النشيطين وتناقص مدة العمل السنوية، مع اعتبار الاهتمام بنظام حماية وجود ودور اكتظاظ سكاني نسبي.

على العكس من ذلك، فاستخدام قسم محدود من اليد العاملة هو من الأهمية (بنسبة ثلث «النشيطين» في أمريكا اللاتينية وفي آسيا، وبنسبة 50% في أمريكا...) وفي بلدان التي تكون فيها الرأسمالية أقل تطورا إجمالا، إلى درجة أن امكانيات التعبئة والهجرة ملحوظة. منذ ذلك الوقت، هل يكون من الممكن تحديد بعض خصائص اندفاقات الهجرات المحتملة الجديدة ؟

لا تكمن فائدة المسار، على الرغم من حدوده، في التنبؤ بمستقبل الهجرات، بل في كشف فرضية سيناريو، وتخفيض آثاره عند الاقتضاء، أو إعداده أو معارضته. وحتى إذا كان «مستقبل مهيمن» متجذر من قبل في الواقع الراهن لا يسمح بالمحو الكلي لآثار الماضي من جهة ما، فإنه من جهة أخرى، يمكن لـ «مستقبل قابل لان يقع تحت الهيمنة» أن يواجه لاحقا[3].

1 – فرضية إنعاش :

لا ينهض أي تطور اقتصادي على محرك معين ومحدد مسبقا. فمختلف إمكانيات التطور في المستقبل قابلة للمواجهة، لاسيما إمكانية صراع دولي في صورة حرب اصطلاحية مثلا مفضية في الراجح في هذه الحالة إلى إعادة تسوية العلاقة بين القوى السياسية على كوكبنا. وفي إطار فرضية غياب صراع معمم، يكون بإمكاننا افتراض أنه لا ترتسم داخل مجموع البلدان الرأسمالية المتقدمة، حركة قادرة على إعادة النظر، على المدى القريب، في أسس وفي نفس وجود نظام رأسمالي، ولا يرتسم مجهود كاف لتجديد نظري يمكن لهذه الحركة أن تستلهمه.

يمكننا كذلك أن نفترض أن جميع السياسات الاقتصادية الحالية المعتمدة في هذا النطاق تستمر، مع متغيرات مهمة، قائمة على الادارة، والابقاء على النظام وتوطيده، وإن كان عليها أن تأخذ بعين الاعتبار المطالبات والاعتراضات التي تتسع هنا أو هناك. وعلى أساس من هذه الفرضية، بوسعنا أن نحاول في الوقت الحاضر تفحص حدود سيناريو للتطور الاقتصادي لهذه المنطقة من العالم، في إطار إنعاش معمم على المدى البعيد.

---

(3) يوجد العرض الكامل لهذا البحث الإستقبالي الإقتصادي في القسم الثالث من أطروحتي. يضاف إلى هذا أن العديد من الموضوعات التي تمت معالجتها فيه، قد ركبت في مقال «فرضية إنعاش للهجرات» المنشور في «المجلة الأوروبية للهجرات الدولية» المجلد 4، العددان 1 و2، 1988، ص. 203 — 230.

وكما أن أولية الأزمة الراهنة لم تكن متجانسة على مستوى قطاعات النشاط، والمكان والزمان، فإن الازدهار الزاحف الحالي يرتسم بطريقة متناقضة، مع درجات متغيرة من الشدة. وعليه فوق هذا أن يقتحم بوجه الاحتمال أيضا طلائع أخرى، مثل آثار الأزمة المالية وآثار تعميم «النظام التقني الجديد» على مستوى الشغل والكفاءة المهنية. وحسب البنك العالمي، لابد أن تمتد مرحلة انتقالية إلى حدود عام 1995، قبل أن يرتسم إنعاش أكثر وضوحا على الصعيد الدولي حوالي نهاية القرن[4]. وفي تقدير م. غودي وج.لوسورن كذلك، ستكون عناصر نمو عالمي قوي مجتمعة حوالي 1995 [5].

وباستثناء وجود أحداث أخرى معارضة لهذا التطور، فإن نمط الإنتاج الرأسمالي يمكنه أن يعرف مرحلة إنتشار جديدة. إن التوزيع الفضائي للمناطق المحركة على مستوى البحث وتنمية التكنولوجيات المتقدمة. وعلى مستوى إنتاج العناصر المشكلة «للنظام التقني الجديد» يمثل رهانا حاسما بالنسبة إلى ضبط معدل تراكم رأس مال، وبالنسبة لتعبئة قوى عمل جديدة، وبالنسة لعلاقات السلطة. ومن هذا المنظور، فإن الإزدهار الواضح، على الصعيد العالمي، تكاد تكون أيضا متناقضة فضائيا.

إن تقرير البنك العالمي «حول التنمية في العالم، 1985» يخصص قسمه الرابع لـ «لآفاق والتوجهات المستقبلية». والسيناريوهان المقدمان يقعان داخل شبه يقين في إنعاش إقتصادي معمم إلى مداه، مع إعتبار الفترة 1985 — 1995 بوصفها «فترة إنتقالية» أي فترة خروج بطيء من الأزمة، وموضعة سيرورات أكثر إنتاجية، وآزدهار متصاعد للنشاط على مستوى أرفع.

وتؤكد دراسات تنبؤية تستشرف أفق 1995، مثل دراسةCEPII، تلاشي لا – توازنات الأداءات بين «البلدان المصنعة» [6]. ففي نظر كتابها : «لابد أن يسمح الاحياء شبه العام لحدود الربح الأكثر إرتفاعا بعدم إيقاع أسرع لتكوين رأس المال. ومن جهة أخرى، لا تقود الأعمال المتوفرة إلى التنبؤ بإضعاف ملحوظ لايقاع التقدم التقني

---

(4) «تقرير حول التنمية في العالم»، تقرير سنوي للبنك العالمي، 1985.

(5) م.غودي وج.لوسورن «نهاية العادات» منشورات Seghers، باريس 1985.

(6) ك.ب.إ. كريمب، ج. بيزاني — فيري، من مركز الدراسات الإستقبالية والمعلومات الدولية CEPII).

— «سيناريوهات لامتصاص لا — توازنات الأداءات بين البلدان المصنعة، «وفي» الإستقبالية الإقتصادية الدولية» باريس، عدد 29 الفصل الأول، 1987، ص53 — 76.

— «سيناريوهات إقتصاديان أكبران» في المؤلف الجماعي لمؤسسة إقتصاد وسياسة الطاقة بغرنوبل» الطاقة الدولية 1987 – 1988. Economica 1987، ص217 – 224.

بالنسبة للعقد القادم... إن فحص شروط العرض لا تؤدي إلى توحيد عائق أكبر بالنمو العالمي بالنسبة إلى السنوات العشر القادمة»...[7] وكما جاء في عروض CNUCED، فقد تم فحص سيناريوهان من طرف باحثي CEPII :أحدهما سيناريو «إعادة توازن متناسقة» للأداءات بين «البلدان المصنّعة» ؛ والسيناريو الآخر هو سيناريو «إعادة توازن بدون تنسيق». وبالنسبة للفترة 1991 ــ 1995، وفي هذه الحالة الأخيرة، يرتفع المعدل السنوي لنمو PIB إلى 2,8% في منطقة بلدان OCDE، وإلى 3,4% بالنسبة إلى باقي العالم، وفي الحالة الأولى، سيكون هذان المعدلان على التوالي 3,3% و 3,7%.

نتوفر، في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، على نتائج بحث متعب وذي سعة كبيرة، أجراه و. ليونتييف وف. دوشين، حول تطور سوق العمل إلى حدود عام 2000[8]. وتقوم هذه الدراسة على تحليل مفصل لتداخل القطاعات. حيث تمت دراسة الآثار الحاسمة للتكنولوجيات الجديدة (ما عدا التكنولوجيات ــ البيولوجية) بالنسبة لكل قطاع، مع اعتبار علاقاتها بالقطاعات الأخرى. لقد تمت إقامة سيناريوهان، تبعا للسرعتين في إدخال وتعميم التغيرات التكنولوجية، السيناريو بطيء السرعة الذي يبدو الأكثر بعدا، عن الإحتمال، في رأي المؤلفين وتبدو فرضيات معدلات سنوية للنمو بنسبة 2% إلى نهاية الثمانينات وبنسبة 0,5 إلى 1,1% فيما بعد، معدلة جدا.

وتكشف النتائج عن فقدان فرض شغل في القطاعات الإنتاجية التقليدية بيد أن الإستثمارات في القطاع الإنتاجي للتجهيزات الجديدة ستكون في درجة سيتجاوز معها عدد فرص الشغل المحدثة فقدان فرص الشغل المسجلة في كل الإقتصاد بصفة ملحوظة. أما الفئة الأكثر تضررا فستكون هي فئة الموظفين بالمكاتب، وذلك تحت تأثير التألية المعممة للمهام الإدارية. وعلى العكس من ذلك سترتفع حصة المهن الحرة، وفي درجة أقل ترتفع كذلك حصة العمال في القطاع الفلاحي، والصناعة التقليدية، وفي كثير من مهن الخدمات.

عندما تتم مواجهة نتائج تطور عرض الشغل بالعروض المتعلقة بتطور اليد العاملة المتوفرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000، فإن ما ينتج عن ذلك هو أنها لن تكون وافرة في هذه الفترة. وليس هذا السيناريو مدهشا للغاية، حسب المؤلفين، طالما أنه موافق لسيناريو الثروات التكنولوجية السابقة. إن هذا التحليل يتمحور حول سوق الشغل الأمريكية، غير أنه يجعلنا نستشف آثارا مهمة وعواقب دولية، على مستوى الإستثمار والشغل.

---

(7) سيناريوهان إقتصاديان أكبران ، ص 218.

(8) و. ليونتييف، ف.دوشين.

«The future impact of automatior on wor' -rs 1983-2000», Oxford University Press, 1986.

من جهة أخرى، تتنبأ عروض «Bureau of Labor statistic» بإيجاد حوالي 16 مليون شغل من الآن وإلى عام 1995 في الولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة رئيسية في الخدمات، ومن بينها على الخصوص خدمات المشاريع، وخدمات الإتصال [9].

وأخيرا تتنبأ دراسات س. وينتروب وش. ستولب المتعلقة بمستقبل الهجرة المكسيكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بتثليث (على الأقل) لايقاع حركات الدخول إلى حدود عام 2000 على الأقل، مع آعتبار تطور السياق الإقتصادي الكلي للبلدين [10].

وهكذا إذن تبدو نتائج هذه البحوث مدعمة لفرضية تقويم لمعدل النمو، وخروج بطيء من الأزمة، وإنعاش للنشاط، على قاعدة نمو جديد للإنتاجية بالأساس. غير أن هذا الإنعاش سيكون بلا شك متناقضا من حيث التوزيع المكاني. إن تقويم معدل نمو إنتاجية العمل يفهم بصفة رئيسية باعتباره أثر إستعمال نظام تقني جديد. وإنتاج هذا الأخير والإبقاء عليه يتطلبان إستثمارات هائلة موفرة لفرص شغل جديدة.

إذا كانت هذه الفرضية تراجع، وإذا تبين عدم كفاية إحتياطي اليد العاملة الوطنية، فإن اللجوء إلى الهجرة يمكن مواجهته، خاصة إذا تم آعتبار بعض الخصائص الراهنة لسوق العمل بالبلدان الأكثر تقدما. لاسيما نضوب مصادر اليد العاملة. ومن المهم، قبل كل شيء فحص ما إذا كانت النظرية الإقتصادية الصالحة لفهم سيرورة التراكم في الماضي والحاضر، يمكنها أن تعلمنا شيئا عن منطق حركية إنعاش، حتى وإن كانت هذه النظرية تتموقع، بداهة، داخل فرضيات محددة جدا وليست لها نزعة إلى رسم خطوط تطور حتمي.

2 - هل لفرضية الإنعاش أسس نظرية ؟

إن إمكانية نمو مستمر لانتاجية العمل، ترغم الرأسماليين على إعتمادها، بفضل تطبيقات التقدم التقني، مخافة وقوع الإقصاء من المنافسة. وهناك بالفعل لحظة يتطلب فيها بقاء النظام على قيد الحياة إنعاش تراكم رأس المال الواقعي، بواسطة إستثمارات مادية جديدة، تدمج، بداهة، نتائج التقدم العلمي والتقني، وتتيح نموا للانتاجية.

لنأخذ بشكل مؤقت، في مرحلة أولى من التفكير، فرضية الشروط غير المبدَّلة للمصاريف كرأسمال متغير (نفس عدد المستأجَرين، والأجور والتكاليف الإجتماعية

---

(9) انظر «Monthly labor Review» 115 Department of labor, nov, 1985 ; dans «Economic Impact» n° 54. 1986, et dans «Futuribles», juin 1986, p. 121-123.

(10) س. وينتروب وس. ستولب، «نتائج إتكال إقتصادي متبادل متنامي» في «مستقبل الهجرات»، OCDE 1987، ص 148 — 182.

واحدة...). ومستوى كثافة العمل، فإن معنى إنتاجية عالية يكمن في الانتاج المطّرد وبالتالي في الإنتاج المتزايد لقيمة التبادل، حيث يمكن أن تكون المصاريف كرأسمال قار مرتفعة عند الإقتضاء (آلات جديدة)، لكن ذلك لا يكون إلى درجة إلغاء فائض القيمة الذي ينبغي إنتاجه. وإلا فإنه لن تكون ثمة علة للبحث عن إنتاجية عالية، إذا ما تم إلغاء فائدة نمو الإنتاجية. وفي حدود كون القيمة المنتجة الجديدة المرتفعة على السابقة، «قابلة للتحقق» فإنها تحمل معها كما عاليا من فائض القيمة وعندئذ يكون قسم من هذا الفائض مدعوا إلى إعادة إستثماره كي لايتم قطع سير التراكم. حقا إن بإمكان قسم من رأس المال أن يستمر في التوجه نحو نمط تراكم إعتباري محض، مع الخطر الدائم لانخفاض مالي. لكن قاعدة التراكم وشرط تقويم دائم لمعدل الربح، بتموقع في مستوى إنتاج قيم التبادل، واشتغال رأس المال الواقعي وإعادة إنتاجه الموسعة. إذ يمكن للتراكم المطلق لرأس المال ــ النقدي المفصول من الإنتاج، أن يقود إلى الفساد، وإلى خفض قيمة هذا الرأس ــ مال النقدي ــ إن لم يؤد إلى أزمة مالية ونقدية معممة، يكون المخرج منها هو دعم أولويات إنتاج فائض القيمة عن طريق تنفيذ رأس المال الواقعي بواسطة قوة العمل. إن حافز التراكم يقع في مستوى الإستثمار المادي الإضافي الذي يستلزم قوى عمل جديدة من أجل تنفيذه.

منذئذ، وفي مرحلة ثانية من التفكير، ينبغي القبول بالالتجاء إلى قوى عمل جديدة، حتى لا يتم قطع مواصلة سير التراكم. وإنه لمن العبث إدعاء أن نمو الإنتاجية يؤدي، إجمالا، إلى رصيد سلبي (إيجاد ــ إختفاء) لعدد مناصب الشغل. فنمو الإنتاجية ضروري. ذلك أنه يولد إستثمارا ماديا إضافيا إلى مداه، وهو ما يتطلب إيجاد عدد من فرص الشغل من الأهمية بحيث أن رصيد كمها يصبح إيجابيا، وعلى كل حال فالإنهيارات الإقتصادية الكبرى التي تجر معها إنخفاضا لعدد فرص الشغل يصاحبها تاريخيا، إنخفاض في نمو الإنتاجية خاصة عند بداية هذه الأزمات، بينما في نهاية الأزمة يعود معدل نمو الإنتاجية إلى الإرتفاع بقوة على العكس من ذلك. وبالمقابل، تستند الدورات الطويلة لانتشار الرأسمالية وارتفاع عدد مناصب الشغل إلى مستوى عال من الإنتاجية في الغالب، وبعدها يميل معدل نمو هذه الأخيرة إلى الركود، ثم إلى التناقص من جديد.

إن تطور التراكم يستلزم نموا مطلقا لقوة العمل، حتى وإن تقلص وقت العمل الضروري حسب وحدة قوة العمل. إن نمو قوة عمل هو من القوة بحيث تتطور اليوم أهمية تخصيص زمان للتكوين المهني المستمر. وفي نفس الوقت يتجلى في الواقع الراهن بوضوح إطراد للإكتظاظ السكاني لا يقل أهمية على أدنى تقدير. لعله يظهر لزوم حاجة إلى قوة عمل إضافية، ربما كانت تتضمن إزدهار الإندفاقات الهجرات، من أجل أن تكون كل فرص الشغل الجديدة الموفرة مشغولة، مع اعتبار الإهتمام بنظام الإبقاء على امتداد معين

للإكتظاظ السكاني النسبي الصافي ثمة حيث يكون النظام هو الأكثر تقدما. ومن جراء التطور الممكن لسوق العمل في منطقة الرأسمالية المتقدمة، فمن الجائز ألا يكون خزان قوة عملها كافيا. ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذا التطور بالكيفية التالية : إن مصادر اليد العاملة تنضب من جراء الحد من الهجرة القروية، وصعوبة إنماء اللجوء إلى الشغل النسائي، وتقلص مدة العمل، والهبوط الديموغرافي، وشيخوخة الساكنة النشيطة فضلا عن ذلك، فقد نمت الأزمة في تشكلاتها الاجتماعية، ظواهر تنضيد سوق العمل وأدنى حركية قطاعية وشكلية لليد العاملة.

وإجمالا يمكن لهذه الظواهر المجموعة أن تساعد على إيقاع توترات على صعيد سوق العمل، لا سيما في إطار فرضية، إزدهار مطرد للنمو. لقد تم، خلال فترة ما بعد الحرب، اللجوء إلى الهجرة على الرغم من غياب هذه الظواهر. ومستقبلا، إذا ما بلغ الانعاش بعدا حاسما كافيا، فإن اقتصاديات معينة يمكنها أن تجد نفسها في وضعية مماثلة من النقص النسبي في قوة العمل، وأن تلجأ عند الاقتضاء، إلى الهجرة[11]. ومثلما أن الانعاش المطرد يتوزع بطريقة غير متساوية، فإن الانعاش الواضح. يكاد يكون متناقضا كذلك. ومن المؤكد أن امتداد نمط الانتاج الرأسمالي كان دائما فوضويا نسبيا، فهو يولد التنمية غير المتكافئة، مادامت غايته تكمن في البحث عن إعلاء معدلات الربح إلى أقصى درجة، إعلاء يدخل في تناقض مع إشباع الحاجيات الأساسية، ويتبدى هذا النمط من الامتداد من قبل في البلدان الرأسمالية المتطورة. وعدم تكافؤ التنمية تبعا لمختلف مناطق هذه البلدان ظاهرة معروفة وهو يقدم مثالا عنها من بين أمثلة أخرى، كما أن هذه التنمية غير المتكافئة المحلية تتنقل من جهة أخرى حسب الفترات.

إن امتداد نمط الانتاج الرأسمالي يتبدى فوضويا بصفة خاصة في البلدان السائرة في طريق النمو. فقبل كل شيء تعرف هذه البلدان تنمية غير متكافئة جدا فيما بينها. ثم تتواجد هنا كذلك مناطق ذات تنمية مكثفة لنمط الانتاج الرأسمالي وللمناطق التي تمت إقامته فيها على التو. لكن هذا الامتداد ليس فوضويا إلا جزئيا، وذلك أولا لأن التوزيع الفضائي لرأس المال وإعلاء معدل الربح إلى أقصى درجة يخضعان لضرورات تقنية واقتصادية واستراتيجية معينة : استغلال المواد الأولية ومعالجة هذه المواد على مقربة من المناجم أو على مقربة من أماكن الاستعمال، حسب الأسعار النسبية للنقل والحماية الاستراتيجية لهذه المواد، قرب

(11) التحليل المفصل لتطور خصائص سوق العمل هذه في حالة فرنسا، مقدم في أطروحتي «نظرية اقتصادية للهجرات الدولية» ص 504 - 523.

طرق النقل، ومستوى الأجور، والتكاليف الاجتماعية والضرائب، وتوزع القوى النقابية، والمساعدات الممنوحة للاستثمارات المقترحة من طرف بلدان معينة...

ثانيا، إن آمتداد نمط الإنتاج الرأسمالي موجه جزئيا، لأنه من أجل الافلات من فخاخ «النزعة الاقتصادوية»، تتطلب هذه التنمية توضيح كون هذا «المنطق» الإقتصادي يتحدد تظافريا بـ «منطق» سياسي : ضبط البنيات الفوقية التي تسمح بحماية آنتشار هذا «المنطق» الإقتصادي ما أمكن.

تبين لنا الحياة اليومية للرأسمالية، التي تعتبر تقوية تدويلها مع ذلك أحد إتجاهاتها الكبرى الراهنة، أن لها حاجة ثابتة للأستناد إلى دول من بين ما تستند إليه، وعلى الأخص للإستناد إلى الدول العظمى المعدودة. وكما هو الحال في الماضي لا يتبين كيف أن النظام يمكنه أن يحافظ على نفسه دون قاعدة سياسية وعسكرية قوية.

حقا إن «الدول العظمى» الخمس (أو السبع)، تخوض حربا إقتصادية لا ترحم فيما بينها، لا سيما بغرض التحكم بإنتاج الأسلحة وكذلك التجهيزات التي تسمح بصنع تجهيزات أخرى من بين التجهيزات الأكثر إنتاجية وتجديدا. غير أن تلك الدول تعرف أن بقاءها متوقف على تحالفات إقتصادية وعسكرية. ولهذا السبب فمن المحتمل أن تتماسك بقوة، لزمن معين، بنيات رأسمالية متقدمة من نمط «متعدد الأقطاب» [12] في هذه البلدان التي تترسخ فيها من قبل على نحو أفضل. إن البورجوازية الكبيرة بالبلدان الرأسمالية المتقدمة تبتغي، على الرغم من تناقضاتها الداخلية، المحافظة على سلطتها السياسية الدولية، ولتحقيق هذه الغاية فلن تسمح، طالما كان هذا ممكنا، بانهيار البنيات الإقتصادية لهذه التشكلات الإجتماعية، بل إنها على العكس من ذلك ستبحث عن كل الوسائل لتقوية التفوق التكنولوجي، والإقتصادي والسياسي والعسكري لهذه التشكلات.

في إطار الفرضية التي لا تكون فيها هذه العلاقات الإجتماعية مهتزة، لا يمكننا في الوقت الراهن، تصور سيناريوهات للمستقبل، يتم فيها الإنعاش الإقتصادي وتنمية جديدة لنمط الإنتاج الرأسمالي في معزل تماما عن هذه المنطقة الرأسمالية المتقدمة اليوم، وتتراجع فيها هذه الأخيرة تلقائيا عن تفوقها السياسي الذي يمتد على مساحة تقارب 70% من سكان العالم.

ومع ذلك تكاد تكون هذه المنطقة مفرطة الضيق. والامتداد الجديد، ومطالب تدويل رأس المال والمبادلات والبحث عن أسواق جديدة، وضرورة إستغلال المواد الإستراتيجية

(12) أنظر تحليل «تعدد الأقطاب» الذي قدمه ج.روير، «فيما وراء المدى المتوسط : إشكالية الإنعكاسات الإقتصادية في مجملها» في «الطاقة الدولية 1987-1988» باريس ص. 225 — 236.

التي تدخل في تصنيع المواد الجديدة، لايمكن قضاؤها بمجرد تنمية محصورة في المنطقة التقليدية للرأسمالية المتقدمة. لاشك أن إنعاش التراكم، في حدود معينة، وبصورة متناقضة حسب المناطق، سيهم كذلك المنطقة التي توجد فيها نمط الإنتاج الرأسمالي أقل تطورا في هذا الوقت. إن دعم البورجوازيات الوطنية في بلدان معينة أقل تقدما يمكن أن يقودها إلى لعب دور أكثر فأكثر فعالية في تعبئة رأس المال الدولي لغايات إنتاجية، كما أن النمو السريع للرأسمالية خلال السنوات العشر الأخيرة في مناطق جديدة مثل فنزويلا، وساحل العاج، والمملكة العربية السعودية وجيرانها المنتجين للنفط، والتايوان، وهونغ-كونغ، وسانغافورة وكوريا الجنوبية... يوحي لنا وجوده بأن مناطق جديدة أخرى يمكنها أن تعرف في المستقبل تنمية مماثلة.

علاوة على ذلك ليس مستحيلا أن يطمح العديد من هذه التشكيلات الإجتماعية عندما تبلغ مستوى عال من تنمية القوى الإنتاجية ــ إلى المساهمة في التحكم بمعدل التراكم، بفضل إيجاد فعاليات إنتاجية، في داخلها، تتعلق بالقسم الأول من نموذج إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال، وبفضل توفير مناصب شغل مناسبة. ومهما كان نمط حضور الرأسمالية في هذه التشكلات الإجتماعية (حضور شركات تجارية عبر ــ وطنية، وشركات وطنية خاصة، وشركات ذات رأس مال عمومي أو مختلط)، فمن المحتمل أن يكون السوق المحلي للأطر والتقنيين رفيعي المستوى ضيقا إلى درجة التسبب في اللجوء إلى هجرة هذا النوع من العمال الذين يعود أصلهم إلى التشكلات الإجتماعية المتقدمة أكثر قديما. وعلى كل حال فإعادة البسط الدولي لرأس المال يصاحبها من قبل حركة هجرة للأطر لا يستهان بها[13].

هكذا، إذن تقود زيادة هذا النوع من السيناريو على أساس التفكير الإقتصادي إلى مواجهة ممكنات مستقبلية لإنعاش «الهجرات المتقاطعة». ولن تكون هذه أول مرة تظهر فيها هذه الظاهرة في التاريخ. فقد كانت ملاحظة من قبل بوضوح، مثلا بين فرنسا والجزائر على الأقل فيما بين 1914 و1945، وبين اليابان وكوريا، على الأقل فيما بين 1930 و1945. لكن إذا آنتعشت الظاهرة غدا، فإنها ستتطور دونما شك في شروط مختلفة : تخفيف سياق العلاقات الإستعمارية، ومن ثمة تنويع أكبر لبلدان الهجرة نحو بلد واحد مستقبل، وكذلك للبلدان المستقبلة نحو بلد هجرة واحد.

3. إكتظاظ سكاني نسبي ملحوظ
في التشكلات الإجتماعية المهيمن عليها

توشك البلدان المتقدمة بمنطقة الرأسمالية أن تتقدم في المستقبل خصائص تقلص لسوق

(13) «المغترب، الإنسان ــ المفتاح» بحث، عدد 771، يوليوز 1987، ص 17 ــ 34.

العمل. وفوق ذلك، فقد بلغ تنضيد سوق الشغل درجة يستمر معها اللجوء إلى الهجرة، وإن كانت مخففة، على الرغم من وجود معدل بطالة مرتفع. خاصة وأنها تلجأ بشكل أهم إلى الهجرة المستترة. ليس الأمر كذلك، على المستوى الكلي في معظم البلدان الأخرى التي تكون بها التنمية غير المتكافئة والتخلف، وسوء التغذية، وآستخدام قسم محدود من اليد العاملة، والنمو الديموغرافي من الضخامة بحيث أن إمكانيات تجنيد وحركية قوة العمل المهيأة تكون إمكانيات كبيرة، كما أنها ستتوسع في المستقبل. طبعا لا تلغي هذه الإعتبارات الواقع الراهن والمستقبل لمجالات مهمة من التنمية المكثفة للرأسمالية في مناطق التخلف الشمولي هذه.

إن السكرتير الأمريكي بالخزينة، ج، باكر، وكذا التقارير السنوية لـ CNUCED يعيدان تأكيد ضرورة إنعاش «إقتصادي» بانتظام، لا سيما من منظور السماح للبلدان السائرة في طريق النمو» بتسديد ديونها.

حيث تبلغ اليوم ديون مجموع البلدان السائرة في طريق النمو مبلغا يقارب 1200 مليار دولار. مما يدعو بنوك القوى الرأسمالية المتقدمة إلى القلق فعلا. لا بسبب سعة هذا المبلغ أساسا (تجاوزت الخسائر المترتبة على تخفيض رأس المال المصفقي أو البورصي الدولي خلال الفصل الأخير من سنة 1987، 2000 مليار دولار)، وإنما لأنها تجمع هي بنفسها ديونا خاصة وعمومية ذات قيمة مضاعفة أكثر من عشر مرات بلا شك، وهي تشكل في الواقع عقبة على درب المستقبل.

تبلغ الإستدانة الإجمالية (العمومية والخاصة) عام 1984، 7100 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، أي ما يعادل حوالي سنتين منPNB[14]. أما الدين الخارجي الصافي لهذا البلد فيبلغ 107 مليار دولار في نهاية 1985. وتفاقم عجز ميزان الأداءات الجارية الأمريكية من 19,5% عام 1986، ليصل إلى حوالي 160 مليار دولار عام 1987. هذا الهرب إلى الأمام، نحو «مجتمع الملهى»، الذي هو في صالح رأس المال النقدي، ليس ممكنا إلا إذا آستمرت الثقة في النظام النقدي والمالي، وإذا سدد المدينون فائدة دينهم بالشكل الأكثر إنتظاما ما أمكن[15].

ولما كانت هذه الثقة مهتزة بانتظام، إما في داخل الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالادخار عموما (إفلاسات بنكية مسلسلة في ماريلاند، وإلينوا، والتكساس...)

---

(14) بـ. سويزي وه. ماغدوف، «الإنفجار المالي» في مقال مذكور آنفا.

(15) حسب عنوان ملف «Business-Week» بتاريخ 16 سبتمبر 1985، الذي يقدم تحليلاً لهذه الظاهرة.

وأما على مستوى مجموع المجال الرأسمالي (إنهيار رأس المال البورصي أو المصفقي الدولي يوم «الإثنين الأسود» 19 أكتوبر 1987، المؤكد بعد ذلك ...) فإن مشكل العجز الخاص للبلدان السائرة في طريق النمو إذ يوضع في إطار عدم القدرة على تسديد فائدة ديونها يكتسي قدرا متزايدا من الأهمية في هذا السياق العام. لئن كان دين البلدان المتخلفة يذكر في الغالب لأنه قبل كل شيء أحد مشاكل بقاء النظام النقدي والمالي فإنه يظل هناك طبعا كاشفا لا يناقش لتخلف شمولي تبعا للحاجيات الأساسية يوشك أن يستمر على الأقل لمدة إستمرار الدين. الأمر الذي لا يمنع ولن يمنع تنمية ملحوظة للرأسمالية في أماكن عديدة من هذه البلدان وذلك حيث يتم تحقيق إستثمارات واعدة جدا (مثلا فولزفاكن في البرازيل، IBM بالمكسيك، سانت — كوبان بنجيريا، ميرسيدس بالعربية السعودية، إينيو كربيد بالهند ...).

ويمكن ذكر كاشفات أخرى للتنمية غير المتكافئة سوى الدين مثل تطور سعر المواد الأولية. فباستثناء البترول الذي انخفض سعره مؤخرا فإن أغلب المواد الأولية الأخرى عرفت أسعارا عالمية منخفضة إلى أقصى درجة منذ عشر سنوات تقريبا إلى حدود نهاية عام 1986، بينما ارتفع السعر المتوسط للتجهيزات بقوة في نفس الفترة وحسب التقرير الأخير للبنك العالمي (سبتمبر 1987) فقد انخفضت الإيرادات المستفادة من بيع المواد الأولية بنسبة 26% في المتوسط بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو وذلك في عام 1986، وحده بينما ارتفعت أسعار المنتوجات الصناعية المستوردة بنسبة 17%. لقد أحدث تعميم الأزمة الإقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة تراجع للطلب بينما كان الإنتاج والمخزون قلما يعرفان التقلص في مرحلة أولى ومن جهة أخرى حاولت تشكلات إجتماعية مهيمنة عليها أن تحافظ على كميات كبيرة من الإنتاجات والتصديرات بأمل مواجهة ضرورة التنمية الداخلية ومراكمة النقد من أجل تسديد فائدة ديونها الخارجية إن الإزدهار العالمي الزاحف ليس كافيا لإعادة النظر في أهمية الفائض لدى المنتجين[16].

---

(16) من أجل تحليل أكثر عمقا لانخفاض أسعار المواد الأولية أنظر غ. دوبرنيس وج. ليونار «المحاولة الإنكماشية» في «العالم الدبلوماسي» أكتوبر 1987. أنظر كذلك :
«العالم الدبلوماسي» ماي 1985، ص 32.
ف. شالمان. «الأسواق الدولية للمواد الأولية في ربيع 1986، ركود دائم» في Chronique de la SEDEIS، عدد 15,6 يونيو 1986، ص220 – 233.
أسواق المنتوجات الأساسية في العالم عام 1986 في «Bulletin hebdomadaire de la Kredi et Bank» بروكسيل 13 فبراير 1987. وفي «مشكلات إقتصادية» عدد 2018، فاتح أبريل 1987 ص 16 — 20.
أ. وسرمان «الوضعية الإقتصادية لإفريقيا»، في نوفمبر — ديسمبر 1984. وفي «مشكلات إقتصادية» عدد 1907. 16 يناير 1985. ص 3 — 7.

إن الآثار مشؤومة بالنسبة إلى سكان البلدان المتخلفة وإذا كانت FMI والبنك العالمي يحبان أن يؤكدا النتائج الإجابية الشمولية لبعض المجهودات في ميدان التربية وتعليم الأميين وتراجع بعض الأمراض وامتداد الأمل في الحياة فإنه بالمقابل قلما يتعلق الأمر في الغالب بذكر 500 مليون إنسانا تفترسهم المجاعة وانهيار بعض البنيات الزراعية وانخفاض موارد ومستويات العيش والنمو الملحوظ لاستخدام قسم محدود من اليد العاملة[17].

وفي تقدير تقرير السكرتير العام للمجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة من أجل إفريقيا أن استخدام قسم محدود من اليد العاملة (طلب الشغل بطالة مقنعة، انعدام النشاط خلال مجموع السنة تقريبا...) يمس في هذه القارة قرابة 50% من السكان النشيطين[18]. وذلك يعني أنه يوجد حوالي 100 مليون من الذين لا عمل لهم من بين ساكنة تقدر بـ 200 مليون نسمة (ترتفع الساكنة الإجمالية إلى 55 مليون نسمة عام 1985).

ويمكن أن يكون في أمريكا اللاتينية حوالي 50 مليونا من العاطلين عن العمل (الساكنة النشيطة : 150 مليونا والساكنة الإجمالية : 407 مليون عام 1985)، وفي آسيا باستثناء الصين ومانغوليا والفيتنام وكوريا الشمالية : 200 مليون عاطل (الساكنة النشيطة : 640 مليونا، الساكنة الإجمالية : 1,73 مليارا). يلاحظ التقرير السنوي لبنك تسديد الحسابات الدولية لبال في يونيو 1986 بالنسبة للأمريكا اللاتينية ان «البطالة تابعت صعودها وان الدخل الفردي لم يسجل تقدما أو أنه ــ أكثر من ذلك ــ استمر في الهبوط»[19]. وإذا لم يتم اتخاذ اجرائات جادة فإن العدد يوشك أن يصل إلى مليار عاطل عن العمل في العالم سنة 2000[20].

من بين هذه الجموع من العاطلين عن العمل ومن العمال ذوي الدخل الضعيف يوجد بالطبع مرشحون عديدون لهجرة محتملة اما داخلية وإما دولية نحو مناطق أو بلدان أو مجموعة من البلدان تجري فيها الاستثمارات الرأسمالية تلك كانت هي التجربة حديثة العهد للشرق الأوسط المنتج للنفط، الذي اجتذب في ظرف عشر سنوات أزيد من ثلاثة ملايين من المهاجرين الاقتصاديين القادمين لا من كل البلدان المحيطة فقط بل كذلك من أوروبا من البلدان النائية مثل أمريكا الوسطى أو الباكستان أو الهند أو كوريا الجنوبية...

---

(17) ي. منس «المجاعة : المعطيات الحالية»، في «ملفات التنمية والمجاعة»، CCFD، أكتوبر 1985.

(18) «الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتأزمة بإفريقيا»، 1984، 68، الأمم المتحدة، أبرير 1984.

(19) «وضعية الديْن الدولي ومخطط بكر» في «التقرير السنوي السادس والخمسين لبنك تسديد الحسابات الدولية». بال، 9 يونيو، 1986، وفي «مشكلات اقتصادية» عدد 1980، 25 يونيو 1986، ص 3 – 8.

(20) حسب أ. دوكروك، «1985 – 2000، المستقبل اليوم»، منشورات بلون، باريس، 1984، ص 165.

وقد بينت هذه التجربة أيضا أن المهاجرين لم يكونوا جميعا أناسا عاطلين في بلدانهم الأصلية بل كانوا كذلك أشخاصا لهم عمل وكانوا يبحثون عن عمل آخر أفضل وعن أجور عليا. ومن بين هؤلاء كثيرا من العمال الشبان والمؤهلين.

ليس استخدام عدد محدود من اليد العاملة ـــ بما هو كذلك ـــ هو الذي يولد حشدا من المهاجرين المحتملين ولكن ما يولد ذلك هو ظاهرة شمولية : الامتداد الفوضوي نسبيا لنمط الانتاج الرأسمالي (التطور المتكافىء للرأسمالية ولمستوى الحاجات الاجتماعية الضرورية) إذ يولد في مواضع كثيرة التخلف الذي يبقى بالنسبة للسكان على أجور جد ضعيفة، ومستوى عيش غير محتمل واستخدام عدد محدود من اليد العاملة وانعدام فرص تنفيد الدينامية والمكتسبات المهنية وتميل التنمية غير المتكافئة إلى اثارة قوية لاندفاقات هجرات مصدرها مناطق أقل تطورا ومقصدها مناطق بها تنمية مكثفة للرأسمالية، خاصة عند افتقار هذه الأخيرة إلى اليد العاملة[21] وهذه المناطق الأخيرة لا تقع بالضرورة في المناطق التقليدية للرأسمالية المتقدمة وحدها.

يمكن لعدم تكافؤ التنمية أن يقترن ضمن شروط معينة بعدم تكافؤ النمو الديموغرافي فحسب أعمال حديثة لـ OCDE وللبنك العالمي عرضها خصوصا أ. ك. شزنيس[22] يكون تقاصر معدل النمو الديموغرافي العالمي قد بدا من قبل ولأن أغلب البلدان المتقدمة تعرف مسبقا نموا ضعيفا أكثر فأكثر إن لم تكن تعرف تقلصا في عدد السكان كما هو الأمر في حالة الدانمارك والمانيا الفدريالية وهنغاريا وبلجيكا فقد اجريت بحوث علمية حول البلدان السائرة في طريق النمو التي يبدو اجمالا أنها عرفت مرحلة النمو الديموغرافي الأقصى أي المرحلة المنعوتة بـ «الانتقالية»[23] خلال الفترة 1980/1950. وكما كان المعدل الأقصى التاريخي للنمو 1,90% قد تم بلوغه خلال عقد 1970/1960 بينما حدث التراجع بين 1970 و1980، بمعدل 1,84%.

إن العروض الحالية للأمم المتحدة التي تدمج فرضيات نظرية «الانتقال الديموغرافي» تأخذ بعين الاعتبار حركة الكبح هذه التي ترجو أن تكون قوية جدا. وتمتد عروضها

---

(21) انظر فقرة «منطق الهجرات الدولية» في «افريقيا السوداء، استمراريات وقطائع»، منشورا بايو، باريس 1985 أ. ك. كوكري ـــ قيدرو قيتش ص 278 – 280

(22) أ. ك. سزنيس «التقدم الاقتصادي والانتقال الديموغرافي في البلدان الفقيرة : ثلاثون سنة من التجارب (1950 – 1980)»، في «Population»، INED، يناير ـــ فبراير 1985.

(23) حسب نظرية «الانتقال الديموغرافي»، انظر بهذا الصدد د. نوان، «الانتقال الديموغرافي»، PUF، باريس 1983 ، وكذلك ج. ك. شزنيس «الانتقال الديموغرافي» INED، أعمال ووثائق عدد 113، باريس 1986.

على انخفاض في معدل النمو إلى 1,70% من الآن إلى عام 2000 عند ذاك سيرتفع عدد سكان العالم إلى أزيد من 6,1 مليار بقليل وتفترض التوقعات ذات الأفق الأبعد ان الانخفاض الحالي لا ينعكس وانه ليس مجرد تموج أي ان نظرية الانتقال التي تستلهم تجربة البلدان المتقدمة تراجع نفسها واعتمادا على نفس «منطق» التقاصر هذا سيرتفع عدد سكان العالم إلى 8 مليارات حوالي عام 2025 وسيستقر قليلا فوق 10 مليارات ابتداء من 2075.

بديهي ان متابعة النمو الديموغرافي انما تتم فيما هو أساسي في «البلدان» السائرة في طريق النمو» في سنة 1985 يرتفع عدد سكان «البلدان المتقدمة» إلى حوالي 1,15 مليار ويمثل 24% من سكان العالم وسيرتفع بزيادة 120 مليون بالكاد من الآن وإلى عام 2000، حسب المتغيرة المتوسطة ولن يكون نصيبه في سكان العالم السائر في طريق النمو الذي يرتفع اليوم إلى 3,69 مليارات سيرتفع إلى 4,85 مليارات أي ما يعادل تزايد يقدر بـ 1,16 مليار. و لاشك أن القارة الافريقية هي التي ستعرف النمو الأكثر أهمية : مليار من السكان في ظرف 20 سنة... من بينهم 50 مليون على الأقل بالنسبة إلى افريقيا الشمالية (المغرب العربي بالاضافة إلى مصر).

هل توجد ثمة علاقة متبادلة بين النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي ؟ لقد سعى ج. ك. شيزنيس مؤخرا إلى الاشراف على هذه المسألة[24] وفي تقديره لا يبدو أن النمو الديموغرافي متغيرة حاسمة في تفسير مفارقات النمو الاقتصادي. فلا شيء يثبت أن النمو السريع للسكان عامل غير ملائم للتنمية كما يؤكد ذلك الفكر المهيمن (المالتوسي الجديد).

لنلاحظ من جهة أخرى أن المتغيرتين معا (النمو الديموغرافي والنمو الاقتصادي) لا تقدمان بالضرورة نفس اجال رد الفعل بالنسبة إلى سياسة تعينهما اذ يمكن سياسة ديموغرافية ان تمارس فعلها على الولادات والوقاية الصحية وتراجع الوفيات مع آثار تكون بالضرورة آثار جيل من الأجيال في حين يمكن لسياسة اقتصادية أن تسجل تعديلات معينة بعد أعوام قليلة فقط وبالمثل فليست المتغيرتان متطابقتين في الزمان اذ يحصل فهم أهمية ساكنة اليوم النشيطة في مواجهة أحوال اقتصادية محددة من خلال وضعية ديموغرافية سابقة ومرتبطة بسياق اقتصادي آخر على الخصوص. لهذه الأسباب بالذات يمكن استحضار الضغط الديموغرافي باعتباره مضخما محتملا للهجرة الممكنة لا بوصفه متغيرة مرتبطة بـ «التخلف» أو «التقدم». ولكن لأن التطور الديموغرافي لا يمكن أن يكون له ايقاع سريع جدا. وفي

(24) ج. ك. شيزنيس، مقال مذكور آنفا : «التقدم الاقتصادي والانتقال الديموغرافي...».

هذا المستوى يكون المستقبل مندرجا في الحاضر قبل ذلك حيث أن الشباب النشيط في بداية القرن الواحد والعشرين هو بالضرورة أطفال ولدوا في الوقت الراهن ويمكن أن يكون عدد «النشيطين» الحاليين بالبلدان السائرة في طريق النمو أزيد من 35% في ظرف 20 سنة إذا لم يطرأ طارىء ما ومع رجاء استمرار الحياة وإذا لم يعد تنظيم الاقتصاد العالمي ومهما كانت درجة الحد من النمو السكاني فإن نتائج الضغط الديموغرافي الراهن ستظهر للعيان على المدى البعيد وتوشك كثافة المهاجرين المحتملين أن تكون أهم بكثير مما هي عليه حاليا.

والراجح ان المشكل سيطرح بحدة متفاقمة في البلدان التي تعرف منذ اليوم كثافة مكانية في عدد السكان وفي النمو الطبيعي لهؤلاء السكان[25]. وبالفعل فسكان العالم موزعون بشكل غير متكافىء جدا فإذا كانت الكثافة المتوسطة في العالم هي 32,4 نسمة في الكيلوميتر المربع فإنها أقل من 2 مثلا في منغوليا وفي زامبيا وفي بتسوان وفي غويان الفرنسية وفي ليبيا وفي موريطانيا وفي كاليدونيا وفي استراليا... وبخلاف ذلك نجدها تتجاوز 500 في بنغلاديش والطيوان وفي بعض جزر انتي وفي العديد من ولايات الهند وفي سريلانكا والفلبين واندونيسيا والصين الشرقية...[26].

يوشك ضغط الهجرة أن يتجلى على الخصوص في مدن البلدان السائرة في طريق النمو التي لعب العديد منها في الماضي دور محطة ترحيل بين انتهاء الهجرة القروية والهجرة الدوليه لقد ظهر خلال مرحلة النمو القوي، ان قسما مهما من المهاجرين الأوائل في فرنسا كان يتشكل من قرويين قدامى كانوا قد حاولوا خلال عهد ما ان يبحثوا عن فرصة مواتية لهم في المدينة ببلدانهم الأصلية[27] وقد لاحظت كذلك عند بحثي الذي أنجزته عام 1976/1975 حول عمال BTP. ان أزيد من ثلثي المهاجرين قدموا من منطقة حضرية في بلدانهم الأصلية بينما كان الآخرون قد هاجروا مباشرة من المناطق القروية نحو فرنسا[28].

---

(25) المصدر : م. ل. ليفي، «كل بلدان العالم (1985)»، في «Population et Sociétés»، INED، سبتمبر 1987، وفي «مشكلات اقتصادية» عدد 2057، 13 يناير 1988، ص 4.

(26) أنظر أ. بلبوخ، «Population et Espace»، الفصل 2. «La Population mondiale»، ملاحظات ودراسات وثائقية، عدد 4806، التوثيق الفرنسي، 1986، ص 29 – 40.

(27) ش، مرسيي، «المُجتثّون من رأس المال»، PUL، 1977، ص 175.

(28) ر. أ. قيرهرين «الهجرة وقوة العمل في BTP». Commissariat Général du plan et université des sciences sociales de Grenoble، سبتمبر، 1976، 225 ص.

إن التحطيم المتزايد لانماط الانتاج البدائية ونزع الملكية وادخال الاجارة في زراعة تزلزلها أكثر «منافسة» البلدان المهيمنة التي توجد بها الزراعة مصنعة ومدعمة ماليا أكثر تؤدي إلى ايجاد وفرة في عدد العمال في القطاع الزراعي للبلدان المتخلفة على الرغم من الهجرات الداخلية نحو المدن.

في نفس الوقت لا يجد كثير من المهاجرين الداخليين من المدن تخديما في حين يفقد آخرون شغلهم : انهم يشكلون بدورهم خزانا أوسع من المهاجرين الدوليين المحتملين هذا ان الشكلان من «الاكتظاظ السكاني النسبي» الشكل الكامن «القروي» والشكل «الصافي» (الحضري والصناعي) اللذان يتولدان بطريقة أو بأخرى من واقع التصنيع الرأسمالي (بما في ذلك التصنيع الزراعي) ومن الإكداح **la Prolétarisation** الذي يستتبعه، يمكنهما أن يكونا مصدريْ هجرات اقتصادية بصفة عامة واندفاقات محتملة للهجرة الدولية بالنظر إلى ما سبق.

هكذا إذن فكل الظواهر التي تم ذكرها آنفا : عدم تكافؤ التنمية، استخدام عدد محدود من اليد العاملة الضغط الديموغرافي وتجمع المهاجرين الداخليين في المدن التي كانت في الماضي محطة ترحيل ومقفزا للهجرة الدولية غالبا هذه الظواهر تدل على الاتساع الذي لم يسبق له نظير والذي يعرفه الاكتظاظ السكاني النسبي وشدة ضغط الهجرة التي يحتويها وامكانيات اندفاقات هجرات دولية جديدة.

4 – اندفاقات هجرات دولية جديدة ؟

يتجلى ضغط الهجرة منذ الآن في كل البلدان التي يتطور فيها نمط الانتاج الرأسمالي تطورا متزايدا فهو يلاحظ في فرنسا من خلال اعادة انتاج الهجرة المستترة ومن خلال العديد من الأجانب الذين يتم ارجاعهم عند الحدود (حوالي 000 90 عام 1986) أو الذين يتم طردهم من أراضي البلاد (حوالي 000 20 عام 1986) وضغط الهجرة ملاحظ بنفس الصورة في ألمانيا الفيدرالية وسويسرا وبريطانيا العظمى والسويد واليابان وفنزويلا... بل أن الولايات المتحدة الأمريكية أقامت حاجزا حديديا على طول الحدود المكسيكية الأرضية. وترعى المملكة العربية السعودية حرسا وطنيا خاصا مكلفا بالكشف كل عام في مكة، لا عن الارهابيين المحتملين فقط، ولكن أيضا عن الأجانب الذين يندسون كعمال مستترين، من ضمن أزيد من مليون حاج.

زيادة على هذا، لم تكف جميع البلدان التي ذكرت آنفا، خلال فترة الأزمة عن القبول الرسمي لعدد معين من المهاجرين واللاجئين. حقا إن سياسات الهجرة كانت مقيدة جدا لكن عمليا لم يتم وقف الهجرة كليا في أي مكان.

إن الازدهار الفعلي للهجرات الدولية، على مستوى غير هامشي، وعلى مستوى رسمي (خار ج الهجرات المستترة) لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان هناك وضع فعلي للسيرورات المولدة للهجرة، وللسيرورات المؤدية إلى الهجرة، حتى وإن كانت ناتجة على صعيد أساسي عن الدينامية الفريدة للتراكم. وإذا لم يكن ثمة أي شك ممكن حول وجود ضغط اقتصادي قادم : نمو حجم استثمارات المادية، التوزيع الفضائي للاستثمارات الأكثر إيجادا لفرص الشغل الحاجات النوعية للعمال ذوي أنواع معينة من الكفاءة والتأهل، نفاذ المخزونات الوطنية من اليد العاملة، استمرار تنضيد سوق العمل تقلص مؤكد للحركية القطاعية والسكنية...

منذ ذاك ستتوجه التيارات الجديدة من الهجرات من جهة أخرى نحو تشكلات معينة من المنطقة التقليدية للرأسمالية المتقدمة انطلاقا من التشكلات الاجتماعية المهيمن عليها[29].

وإذا كان على الانعاش أن يتحول إلى ازدهار واضح فبإمكان الهجرة أن تتنامى إلى مداها وفي الحدود التي توشك فيها القفزة الجديدة لتنمية نمط الانتاج الرأسمالي إلى الأمام وانعاش التراكم أن يكون متناقضين من حيث التوزيع الفضائي كما رأينا ذلك فإن توجه اندفاقات الهجرات الجديدة سيكون بدوره متناقضا حتى في البلدان المتقدمة. وبوسع كثافة هذه الاندفاقات كذلك أن تتنوع تبعا للخصائص اللصيقة بسوق العمل بهذه البلدان ففي أي حدود ستكون ظواهر الهبوط الديموغرافي والهجرة القروية وتقلص مدة العمل وتطور أنماط الحياة مؤكدة وفيما ستكون أهميتها الخاصة ؟

لأسباب سياسية مذكورة في النقطة 2، لا يمكن بسهولة تصور كون قسم مهم من الاستثمارات الجديدة لا يتحقق في المنطقة التقليدية للرأسمالية المتقدمة وبالخصوص الاستثمارات المرتبطة بالبحث ــ التنمية والجهاز المنتج «للنظام التقني الجديد» فمن المحتمل أن تعرف بلدان هذه المنطقة لكن ربما ليس كلها إنماء لاندفاق هجرة العمال «والأدمغة».

---

(29) لا أقول : «هجرات جنوب – شمال» ، وهو التعبير المستعمل من طرف بعض المؤلفين، مثل كايسر، بوجي، سرتل، غوليني وبونيفازي، هذه الاحالات على الاتجاهات الأساسية لا تتطابق أبداً مع الواقع تماماً، خاصة وأنها لا تُحيل على أيّ تفسير اقتصادي. وإذا كانت تحمل «امتياز التصنيف» السهل أو «التحقيق» المحتمل، أو التفكير المفتعل حول «التوزيع الفضائي الاقتصادي»، فإنها تتلافى اللجوء إلى التصورات العملياتية فيما يخص تحليل هذه النظرية أو تلك، أنظر :

ب. كايسر، «التبادل غير المتكافىء للثروات البشرية» في «مجلة العالم الثالث» PUF»، يوليوز ــ سبتمبر 1985.

ي. سيرتل، «شمال – جنوب، أزمة وهجرة (الحالة التركية)» Ed. Publisud, Paris.

أ. غوليني وك. بونيافازي «التطور الديموغرافي والهجرات الدولية» في «مستقبل الهجرات»، OCDE، باريس 1987، ص 146.

من جهة سيكون هؤلاء المهاجرون بدون شك عمالا أكفاء، وحتى وإن لم يكونوا جميعا مرصودون للتوظف في قطاعات عالية التكنولوجية. لكن من جهة أخرى ستكون اندفاقات الهجرة الجديدة هذه لا تزال مؤلفة من غير الاكفاء بشكل واسع. إن التجربة الراهنة لبلدان الرأسمالية المتقدمة تمنحنا مشهد قطاعات متنوعة جداً من وجهة نظر الكفاءة وعلى الرغم من أن مستوى معدل هذه الأخيرة يتجه نحو الارتفاع فإن مناطق واسعة للوظائف قليلة الكفاءة لازالت قائمة يحتلها من جهة أخرى عدد لا يستهان به من الأجانب : في الخدمات المطعمية والفندقية والساحات التجارية الواسعة وتجارة التقسيط وخدمات التطهير الصناعي والخدمات المنزلية... ومن الأكيد أن الانعاش الاقتصادي سيقود إلى إقامة منشآت صناعية جديدة وخدمات طليعية بيد أنه ستستمر في نفس الوقت خدمات مثل تلك المذكورة آنفا والتي قلما تطبعها سيرورة «عقلنة» الانتاج والخدمات[30].

أظيف إلى ذلك أن الدول والمستخدمين قد اكتسبوا تجربة الفائدة التي تمثلها الهجرة على مستوى التنظيم الشمولي لقوة العمل وتوشك قوة عمل جديدة مهاجرة أن تكون محل تقدير لتخفف ضغط سوق العمل ولتضمن سير الاكتظاظ السكاني النسبي الشمولي والاكتظاظ السكاني النسبي المميز وسيبدو مرجوا كوسيلة من بين الوسائل الأخرى : الابقاء على الضغط على مستوى عيش السكان المواطنين بالبلدان الرسمالية المتقدمة بغية لعب دور منظم ظرفي للدورات الاقتصادية لهذه البلدان، وبغية المساعدة على تمويل مجموع نظام الحماية الاجتماعية في مستوى يمكن أن يقبله سكانها.

لهذه الأسباب كلها لا يمكن استبعاد فرضية انعاش اندفاقات الهجرة في اتجاه البلدان المستقبلية التقليدية ومع ذلك فبإمكان سيرورة الانعاش المحتمل لامتداد نمط الانتاج الرأسمالي ولاعادة البسط الدولي المتزايد لرأس المال في مناطق جديدة (مثل العربية السعودية أو فنزويلا خلال الفترة الأخيرة) أن يسبب تجمعات جديدة لليد العاملة في مناطق أخرى وهجرات داخلية ربما هجرات عمل دولية جديدة. ولاشك أن دينامية إعادة البسط الدولي لرأس المال الواقعي في هذه المناطق الجديدة ستصاحبها في نفس الوقت حركة هجرة أطر وتقنيين ذوي كفاءة عالية قادمين من البلدان الرأسمالية المتقدمة نحو المناطق التي يكاد «الاكتظاظ السكاني النسبي المميز» الذي يخص هذا النوع من قوة العمل أن يكون فيها يسيرا وعلى كل حال فهذا الاتجاه ملحوظ قبل هذا في الوقت الحالي ويمكن لمنطق المشاريع في تنافسه

(30) ب. فيلتز، «إدخال الاعلاميات إلى الصناعات المصنعيّة وعقلنة الانتاج، في «سوسيولوجيا العمل» باريس عدد 1، 1986 ص ص 6 و12.

مع المنطق الوطني أن يفضي إلى هجرات مؤقتة ولكن أيضا إلى هجرات ذات مدى طويل(31).

لقد بين مثال الشرق الأوسط المنتج للنفط حيث كانت اليد العاملة من كل الفئات قليلة العدد جدا أن تنفيذ الاستثمارات الجديدة في هذه المنطقة تطلب من ضمن ما تطلبه، حضور ما يقارب نصف مليون مهندس وأطر أتوا أساسا من البلدان المتقدمة. حقا إن البلدان الأخرى الممثلة أرسلت بدورها أطرا لكنها على الخصوص وفرت اليد العاملة الغير المؤهلة والمؤهلة. إن حوالي نصف المهاجرين بالشرق الأوسط عمال مؤهلون حرمت منهم في نفس الوقت البلدان السائرة في طريق النمو خاصة بعد أن تحملت التكاليف الاجتماعية لتكوينهم.

يمكننا إذن أن نستعد في المستقبل لوقوع «هجرات متقاطعة» وفي نفس الوقت» هجرات متحدة الاتجاه قادمة في آن واحد من المناطق المتقدمة والمتخلفة للرأسمالية حركات تتوجه نحو مناطق جديدة من العالم.

هل من الضروري أخيرا التذكير بأن تضاعف وسائل النقل السريع والأقل غلاء سيسهل دائما هجرات جديدة بشكل متزايد وأن السرعة المتنامية لتداول المعلومات ستسمح بمعرفة الأمكنة التي يتم فيها الاعلان عن وظائف الشغل الجديدة بسرعة كبيرة ؟

خاتمة

أغلب التحاليل حول راهنية السكان الأجانب لاسيما في فرنسا تنطلق من مبدأ كون الهجرة توقفت ويتم التأكيد على ضرورة إدماج مطرد للأجانب في المجتمع الفرنسي وعلى أهمية المصاعب التي يفترضها هذا الأخير بل يذهب البعض إلى حد أن يرى وأن يرجو «عكس اندفاقات الهجرات» أي الرجعات المكثفة. ويتعلق النقاش أحيانا باحترام «الأقليات الاثنية» (وهو التصور الذي لا يفرق بين البروطانيين والمغاربة) وبمشروع مجتمع «جمعي» و«هجين»... وفي الواقع، أصبحت «التعددية الثقافية» أمرا حاصلا قبل هذا، ويمكنها أن

(31) «وكالة التعاون الدولي اليابانية» (JICA) وحدها منشأة في أكثر من أربعين بلداً من العالم («le monde» 10 فبراير 1987).
فكل عام تُعدّ هذه الوكالة آلاف الأطر والتقنيين للهجرة، ليواكبوا المبادرات الصناعية، والتجارية والمالية للمجتمعات اليابانية.
انظر كذلك بالنسبة لفرنسا : «من الهجرة إلى الاغتراب» في «Hommes et Migrations»، باريس، عدد 1110، فبراير 1988، ص 32 – 35.

تنمو غدا، إذا ما ازدهرت الهجرة. غير أن هذا الاحتمال مستبعد بصفة عامة، نظرا لأن هذه التحاليل تعتمد إدامة الأزمة الاقتصادية كفرضية ضمنية. وإذا ما حصلت — من باب المغامرة — مواجهة إمكانية إنعاش اقتصادي، فذلك سيكون من أجل التأكيد الفوري على أن التقنيات الجديدة لا يمكنها إلا أن تزيد من تفاقم حدة وضعية الشغل في كل مكان، كما حدث في الماضي خلال كل أزمة.

إن الفرضية المركزية التي حاولت بيانها هي فرضية استثمار موفر لفرض شغل جديد. وهذه الامكانية تبدو، على أساس معطيات واقعية حديثة العهد، وعلى أساس التجربة التاريخية والتحليل النظري، إمكانية معقولة، على الأقل في إطار الفرضيات المحتفظ بها في البداية. وفي كل الأحوال، فهذا سيناريو يستحق أن يكون موضوع ريادة.

سيكون امتدادا جديدا لنمط الانتاج الرأسمالي في منطق السير المتواصل للتراكم. وهذا الامتداد الفوضوي جزئيا سيولد على الخصوص تفاقما للتنمية غير المتكافئة. وتجمعات جديدة للحاجيات إلى قوى العمل. وهي الحاجات التي لا يمكن تلبيتها دون شك، إلا باللجوء إلى الهجرات الاقتصادية، علما بأنه تكمن احتمالات هجرة هائلة في مناطق معينة من العالم.

ولاسباب سياسية وعسكرية، من الصعب تصور ازدهار اقتصادي متناقض بوصفه مخرجا رأسماليا من الأزمة، دون وقوع اصطدام في المنطقة الحالية للرأسمالية المتقدمة ولما كانت أغلب البلدان التي توجد في هذه المنطقة توشك أن تعرف توترات على صعيد سوق العمل، ونظرا لضغط الهجرة الحاصل إلى مداه، فإن اندفاقات هجرات جديدة في اتجاه بلدان معينة ليست مستحيلة. ومع ذلك ففي الحدود التي تستطيع فيها الدينامية الامتدادية للتراكم أن تتطور من جهة، خارج هذه المنطقة التقليدية أيضا، فإن هجرة معاكسة للأطر وللتقنيين ذوي الكفاءة العالية القادمين من التشكلات الاقتصادية والاجتماعية المهيمنة يمكنها أن تصاحب حركة الاستثمار المادي في المناطق الجديدة. وإذا ما تحقق هذا الامتداد للرأسمالية في مناطق ذات كثافة ضعيفة من الساكنة النشيطة، فسيكون بوسعنا عند ذاك أن نرى اندفاقات هجرات أخرى متحدة الاتجاه تجري في هذه المناطق الجديدة، آتية من التشكلات الاجتماعية المهيمنة ومن التشكلات المهيمن عليها.

هجرة العمل والمبادلات في الأناضول

بول ستيرلينغ

تركيا والهجرة

منذ أن أنشأ كمال أتاتورك الدولة التركية سنة 1923، عرفت البلاد تحولات سريعة في السكان والامكانيات الاقتصادية. فبصفة عامة بين سنة 1923 و1985 تضاعف عدد السكان أربع مرات من 12,5 مليون نسمة إلى 50 مليون نسمة، كما ارتفع الدخل الوطني الخام عشرين مرة، والدخل الوطني الخام للفرد خمس مرات إلى حدود 1000 دولار أمريكي. وفي نفس الفترة ارتفعت نسبة السكان العاملين خارج القطاع الفلاحي وكذا نسبة القاطنين في المدن من 20 إلى حوالي 50 بالمائة.

ولتحقيق هذا النمو، كانت تركيا بحاجة إلى العمل، وكذا رجال الأعمال وأصحاب المال، والمهندسين، والتقنيين، والقانونيين، وكذا العمال. وكل هؤلاء أتوا من القرى، فالأغلبية من سكان المدن هم من الجيل الثاني للمهاجرين للمدن وهذا يعني أنه كانت هناك هجرة داخلية مكثفة بواسطتها تم توفير العمل اللازم للنمو الاقتصادي وفي نفس الوقت عرفت القرى تغيرات هامة فبغض النظر عن الانخراط في الجندية لم تكن هناك إلا بعض القرى التي لها عائدات من المدن في السنوات العشرين من هذا القرن. وأغلبية القرى كانت تعتمد على الفلاحة التقليدية كمصدر أساسي للدخل والباقي كانت تعتمد على المنتوجات الفلاحية التي تباع في السوق المحلي. ولكن في سنة 1986 نجد أن كل القرى تقريبا لها عائدات من الهجرة الداخلية ولربما أن كل العائلات لها فرد واحد على الأقل يعمل في المدن المجاورة. وفي الستينات بدأ الأتراك يهاجرون إلى ألمانيا وبلدان أخرى في أوروبا الغربية وذلك من خلال الاتفاقيات المبرمة في هذا الشأن بين الحكومات الأوروبية والتركية ولكن كان هناك عدد كبير من الأتراك الذين أرادوا الهجرة وتجاوز عددهم بكثير الأرقام التي طلبتها أوروبا حيث أن لائحة الانتظار تجاوزت مليونين راغب في الهجرة. وقد ساعدت الهجرة على جلب عائدات كبيرة إلى تركيا. ولكن بعد أزمة البترول لسنة 1973 تغيرت الوضعية بشكل درامي، حيث توقفت ألمانيا ودول أوروبية أخرى عن جلب اليد العاملة التركية وأثر هذا على عائدات الهجرة إلى تركيا حيث تقلصت كثيرا وفي بعض الأوقات توقفت نهائيا وقد غير المهاجرون الأتراك استراتيجيتهم حيث أخذوا في إلحاق زوجاتهم وأبنائهم بهم في ألمانيا وبهذا تغير عدد المهاجرين بشكل كبير وفي هذه الفترة بالذات، أي في منتصف السبعينات ظهر سوق للعمل بالنسبة للأتراك وذلك في البلدان العربية المصدرة للبترول خاصة العربية السعودية وفي مجال البناء بصفة خاصة. وقد ساهم

التحول في الاقتصاد الوطني لهذه البلدان أي كبلدان مصدرة للبترول ومعتمدة لتطورها الصناعي على تصدير الطاقة في تزايد الطلب على اليد العاملة التركية في مجال البناء غير أن هذا الطلب وكذا عائدات الهجرة إلى الشرق الأوسط بدأت في التدهور في سنة 1983 عندما بدأت أسعار البترول تتراجع وكذا نتيجة توفر اليد العاملة بوفرة في هذه البلدان.

- تاريخ الهجرة في قرية تركية :

حتى فترة غير بعيدة - العشرينات في هذا القرن - كانت قرية «س» تنتج الكافي للاكتفاء والعيش من خلال الفلاحة وتربية المواشي دون البحث عن موارد خارجية وكانت للقرية قوة عمل إضافية واحتياطية خارج فترات العمل الفلاحى المكثفة أي الحرث والحصاد (ستيرلينغ 1965) وفي الخمسينات كان مجموع أشهر العمل هو أربعة أشهر خلال السنة ورغم ذلك كانت الهجرة قليلة وكذا عائداتها وقد كان عدد العاملين المؤهلين مهنيا قليل جدا حيث لم يتجاوز أربعين فردا بالنسبة لقرية تتكون من مائة عائلة وستمائة فرد وقد ظهر أن القرية لا يمكن أن تعتمد دائما على الأرض من أجل إعالة وتغذية سكانها وهكذا تطورت الهجرة لتشمل ليس فقط العمال المؤهلين مهنيا ولكن آخرين ليسوا بالضرورة من العائلات الفقيرة بل من عائلات متوسطة ولكن كانت لها نفقات عائلية كثيرة حيث ساهمت الهجرة في تغطية مصاريف زواج مستقبلي مثلا أو تحسين السكن العائلي وكذا الادخار.

وفي سنة 1957 بدأ بعض المهاجرين يغادرون القرية مع كافة أفراد عائلتهم حيث استقروا في المدن (كايدر 1987) ولم يذهب معظم هؤلاء إلى المدينة المحلية المعروفة باسم «قيصري» ولكن إلى «أنطاكية» و«اسكندرون» حيث أعمال البناء كثيرة وحيث توجد شبكة مهاجرة لتوفير فرص العمل للأقارب والأصحاب وبعد هذا بدأ توجه المهاجرين إلى «عدانة» ثم إلى «انطاليا» وتوجه عدد قليل إلى «أنقرة»، وبعد هذا بدأ توجه مكثف للمهاجرين إلى مدينة «قيصري» وفي بداية الستينات هاجر عدد من أفراد القرية إلى ألمانيا بطرق مختلفة رسمية وغير رسمية حيث بلغ عدد هؤلاء ستين شخصا وفي سنة 1973 بدأ الحصول على رخصة عمل في ألمانيا مستحيلا فأصبح عدد قليل من الأفراد من القرية لهم القدرة من خلال علاقاتهم الخاصة الوصول إلى الاستقرار والعمل في ألمانيا وخلال هذه الفترة بدأ عدد من الرجال في القرية الهجرة إلى العربية السعودية وفي سنة 1980 بلغ عدد المهاجرين إلى حوالي مائة شخص وهذا العدد ارتفع إلى 150 شخصا سنة 1986 ولكن عائدات الهجرة تقلصت كثيرا الشيء الذي ساهم في عدم ارتفاع عدد المهاجرين.
قد ساهمت عائدات الهجرة بالنسبة للذين عادوا للاستقرار في القرية في شراء جزء من الأرض وكذا تحسين السكن واقتناء بعض المعدات والمواد الفلاحية وقد ارتفع الدخل الفلاحي منذ سنة 1960 حيث أن التقنيات الفلاحية الجديدة بدأ تداولها في القرية وبذلك

ساهمت بزيادة بنسبة 50 بالمائة في الدخل العام للفلاحين وفي 1971 وجدت أن هناك جرارين في القرية وفي سنة 1986 ارتفع هذا العدد إلى 26 جرارا وقد ساهمت عائدات الهجرة في توفير الجزء الأكبر من تكاليف شراء هذه المعدات كما أن امتلاك الجرار أصبح بمثابة رمز للغنى والمرتبة الاجتماعية العالية وقد استغل هؤلاء الملاكين الصغار الجرارات في الحرث وكذا كراءها من أجل القرض لملاكين آخرين وقد تطورت الفلاحة من إنتاج الحبوب والخضروات كذا الحليب حيث أن الفلاحين أخذوا يحصلون بواسطته على مداخيل تتحسن باستمرار ولكن هذا التحسن يبقى مرتبطا بسياسة الأثمان التي تتبعها الحكومة حيث تحدد أثمان المواد الفلاحية والأسمدة والبترول وهكذا فقد ساهم تحسن العائدات المالي للهجرة الداخلية في تحول التقنيات الفلاحية في القرية وفي اقتصادها الفلاحي كذلك وقد ارتفعت الانتاجية وتطور العمل الفلاحي بالرغم من أنه يبقى معتمدا على الاستعمال المكثف لليد العاملة العائلية. وتجب الاشارة كذلك إلى أن القرية قد طورت صناعتها التقليدية الخاصة بالزرابي حيث أن كل النساء الآن يعملن في الغزل والزرابي خلال فصل الشتاء غير أن الأجور المحصل عليها من خلال هذه الفعالية الاقتصادية تبقى متدنية، ولكنها تساهم في الدخل الاجمالي للعائلات التي تشغل نساء كثيرات في الزرابي والغزل.

- الهجرة والفلاحة في قرية أخرى :

في هذه القرية التي نعطيها حرف «أ» كانت مساحة الأرض بالنسبة للفرد فيها أكبر من نصيب الفرد في القرية السابقة حرف «س» وكان هناك عدد قليل من الفلاحين الأغنياء الذين لهم حوالي 30 إلى 50 هكتار كما أن أغلبية الملاكين المتوسطين كان يمكن لهم العيش دون الاعتماد على مداخيل إضافية والقرية الآن تتوفر على أكثر من 90 جرار أي حوالي جرارين بالنسبة لكل خمس عائلات عوض نفس العدد بالنسبة لكل إحدى عشرة عائلة في قرية «س» ولكن الملاكين في قرية «أ» ليسوا فلاحين ينتجون من أجل الاكتفاء الذاتي فقط فكما هو الشأن بالنسبة للقرية «س» كل فرد يبحث عن دخل إضافي والعائلات التي لها قوة عمل كبيرة تشتغل في فعاليات غير فلاحية وخاصة صناعة الزرابي التي تلعب دورا كبيرا في اقتصاد القرية وتتوفر القرية على صناع كثيرين وعمال في قطاع البناء وكذا رجال التعليم وحتى بعض التقنيين غير أن الهجرة ولو أنها نسبيا مرتفعة تبقى أقل من نسبة الهجرة في قرية «س» وذلك نظرا لتقدم الفلاحة في هذه القرية وهناك مهاجرون من القرية في أوروبا وآخرون في العربية السعودية وعائدات الهجرة تستعمل كرأس مال جاري في القرية بالنسبة للملاكين الصغار وكاستثمارات غير فلاحية بالنسبة للملاكين المتوسطين. وفي بعض الحالات تلعب هذه العائدات دور المنقذ لاقتصادي القروي ففي سنوات 1983 و1984 وكذلك 1985 تسبب الجفاف في تقلص كبير للمحاصيل الزراعية غير أن

العائلات التي كان لديها بعض الأفراد المهاجرين استطاعت أن تعوض مداخلها ولكن العائلات التي لم يكن لديها قوة عمل عائلية مهاجرة عانت الكثير واضطرت إلى بيع مواشيها التي كانت تعتمد عليها كثيرا من أجل تحصيل مداخيل سنوية كافية. وهذه الوضعية أدت إلى عجز مالي كبير بحيث أن هذه العائلات لم تستطع أن تمول نفقات الانتاج الفلاحي لموسم 1986.

– الاقتصادي العائلي :

إن نموذج العائلة قبل الهجرة، هو عائلة تتوفر على ما يكفي من الأرض الفلاحية والحيوانات التي تستعمل في الحرث، وذلك لاعالة أفرادها. وفي الحقيقة فإن ما يحد الانتاج ويقلصه ليس الأرض ولكن قوة العمل والمواد الفلاحية وحيوانات الحرث. ورئيس العائلة هو الذي يدير شؤونها الاقتصادية حيث يوزع الأعمال على أفراد العائلة وكيفية جزائهم. غير أنه لا يتحكم في المداخيل التي يحصل عليها الأبناء العاملين، فهم الذين يساهمون بما يريدون من مصاريف العائلة.

وهكذا فالعائلات لهم مداخيل متعددة وهي تصبح بمثابة وحدات اقتصادية تتمتع بمداخيل إضافية من غير أمل فلاحي ولكن من صناعة الزرابي، التجارة، العقار، وذلك بالاضافة إلى الدخل الفلاحي وإذا كان الدخل الغير الفلاحي كبيرا فإن تعاطي الفلاحة يصبح ثانويا، في هذه الحالة تصبح العائلة معتمدة على عائدات الهجرة غير أن البطالة تشكل تهديدا لهذه الوضعية كما أن مصاريف العائلة يمكن أن تتطور ويمكن لبعض العائلات أن تفكر في الاستقرار في المدينة وتفتح محلا تجاريا في «قيصري» مثلا وفي نفس الوقت تحتفظ هذه العائلات بأراضيها في البادية وتستغلها من خلال عقود فلاحية أو من خلال الكراء.

– العائلات المهاجرة :

لقد غادر عدد كبير من العائلات القرى التركية. وبالنسبة للقريتين المذكورتين فإن حوالي نصف العائلات التي تنحدر من العائلات المحصاة في فترة 52–1950 تقطن الآن في المدن. وفيما يخص العائلات المهاجرة من قرية «س» نجد أن معظمها تشتغل في قطاع البناء، والتجارة الصغيرة من خلال الدكاكين لبيع المواد المختلفة، وكذا التجارة بالجملة، وسياقة الحافلات، والأعمال الحرفية. ونجد أن أبناء المهاجرين يحصلون على مستويات ثقافية ومهنية جيدة. كما أن هناك بعض السلبيات المتمثلة في تواجد بعض أشكال الانحراف فيما بين المهاجرين كذا المعاناة من البطالة بالنسبة لعدد آخر منهم، بحيث ينظم هؤلاء إلى صفوف الفقراء الحضريين، وبالنسبة لقرية «أ» نلاحظ أن المهاجرين لم يحصلوا على مستويات مهنية وثقافية جيدة على غرار المهاجرين في قرية «س»، كما أن عددا من المهاجرين هم من الكادحين الذين ليس لهم إلا قوة عملهم للبيع.

وبالنسبة لكل المهاجرين نلاحظ الارتباط الوثيق لديهم مع قريتهم الأصلية، وكذا ارتباطهم مع أبناء قرية المهاجرين في نفس المدينة والمدن الأخرى كذلك، غير أنهم لايشكلون مجموعة اجتماعية واحدة، بل هم يكونون فئات مختلفة لايمكن اختزالها في طبقة كادحة أو «بروليتاريا»، وذلك لتنوع وضعية العديد من المهاجرين.

وعلى المستوى الديموغرافي، تشير الأرقام التي حصلت عليها أن متوسط حجم العائلة في قرية «س» في سنة 1986 كأن 5,74 (مقابل 6,0 في 1950 و6,4 في 1971)، وفي المدن كان هذا المتوسط هو 4.25 كما أن عدد العائلات المتعددة (أي التي يوجد فيها أكثر من زوجين) في القرية كان هو واحد بالنسبة لأربع عائلات، ولكن في المدن أصبح هذا العدد واحد بالنسبة لاثني عشر عائلة. وهذا يعطي الانطباع السوسيولوجي بأن التحضر والتصنيع يؤديان إلى تحول من «العائلة الموسعة» إلى «العائلة الذرية». فهناك حقيقة تغيرات كبيرة في البنيات العائلية، وفي الطريقة التي تعمل بواسطتها القرابة والاستعمالات المختلفة لها ولكن هذه التغييرات جد معقدة وفي الأمد القصير نلاحظ أن جزءا من التغير الاحصائي يتعلق بالسن الخصوصي للمهاجرين وبواقع أن أغلبية المهاجرين غادروا قريتهم خلال العشرين سنة الأخيرة. وفي الأمد البعيد، يجب أن نميز بين التغيرات التي تخوضهاضرورات سوق الشغل والسكن وبين التغيرات في العادات والقيم والتصورات المتعلقة بالحياة العائلية وعلاقات القرابة ومستلزماتها.

– العلاقات الاجتماعية في القرى.

إن مبادرات الدولة في المجال القروي سهلت توفر التجهيزات الأساسية كالمدارس والطرق والكهرباء، والماء الصالح للشرب، وكذا السقي في قرية «أ» والخدمات الصحية وحتى الاتصالات بالهاتف والمبادرات الفردية عملت على توفير الحافلات والدكاكين المتنقلة والأسواق الأسبوعية وتطور الصناعة التقليدية كما ساهمت الأجور والمداخيل المتطورة في تطور مستويات المعيشة واللباس، والسكن، والتجهيزات المنزلية خاصة التلفزة وآلة التبريد التي انتشر اقتناؤها بين السكان. كما أن فئة الفقراء من السكان تضاءلت وأصبحت أقل تشاؤما مما كان عليه الحال في الخمسينات. وفي الواقع نجد أن فئة الفقراء أصبحت «بنيويا» غير فقيرة، ولكن عرضة للمرض والاعاقة الصحية بصفة عامة.

وتجدر الاشارة إلى أن العلاقات بين القريتين وكذلك بين المهاجرين لاتتسم بالاستغلال. ولا يوجد هناك ميل إلى مراكمة الأراضي، وحتى الأفراد الذين ليس لهم أرض نجد أنه لايتم استغلالهم ببشاعة من طرف الملاكين الكبار. كما يجب الاشارة إلى أن القريتين أصبحتا الآن «تابعتين». فلم تكونا أبدا مستقلتين، ولكن الآن أصبحتا مندمجتين في الاقتصاد الوطني، وخاضعتين بصفة مباشرة لأسواق الشغل الوطنية والدولية،

فالسياسات الاقتصادية تحدد الأرباح والمداخيل في الفلاحة وكذا فرص الاستثمار، وقيم التبادل التجاري، ونسبة التضخم، وفعالية الصناعة التقليدية وبالمقابل تنعم القريتين بمستويات أحسن للمعيشة، والاختيار الاقتصادي، وكذا نسبة من الاحتياطي المالي لمواجهة الأزمات.

وبالنسبة للعلاقات في القريتين نلاحظ أن الأفراد يقيمون علاقات كثيرة خارج القرية ولكن الأفراد الذين هاجروا نلاحظ أنهم يحتفظون دائما بانتسابهم للقرية وذلك من خلال علاقات تبادل مادية مع الأقارب والأصحاب. غير أن هناك بعض الحالات التي تشد على هذا الواقع. ويبقى الانتساب إلى القرية مبنيا على العلاقات المادية (الأرض، عائدات الهجرة، القروض، والسكن) وكذا على الهوية ومدى الحفاظ على العلاقات العائلية. وحتى بالنسبة لأولئك الذين بقوا في القرية فإن معنى الانتساب إلى القرية قد تغير ففي سنة 1950 كانت القرية بمثابة الاطار الذي يتحقق فيه النجاح، السلطة وتحقيق الأهداف الاقتصادية. والآن أصبح الناس يرون بعيدا ما فوق القرية وإلى العالم المعقد للنجاح الاقتصادي على المستوى الوطني وأصبح الاهتمام بالقرية متوقفا على اختيارات كل فرد وظروفه الخاصة وليس على كل الأفراد بصفة عامة.

وبالنسبة للتراتبات داخل القرية، نجد أنه في 1950 كانت الفرص الاقتصادية قليلة. وكان الأفراد الذين لهم أراضي وأولاد كثيرون يحتلون قمة الهرم الاجتماعي بينما كان الذين لهم أراضي قليلة وأولاد قليلون في قاعدة الهرم. ولكن المداخيل المحصل عليها من الهجرة غيرت هذا التراتب حيث ساهمت في تنوع الفئات الاجتماعية.

وهناك تطور أخيرا يجب الاشارة إليه وهو أن القرية أصبحت مجالا لشبكة من العلاقات الاجتماعية. هناك ثلاثة أنواع من الأعضاء المنتمين للقرية. النوع الأول وهو القاطنين فيها والذين يهتمون بالفلاحة،تربية المواشي وصناعة الزرابي.النوع الثاني،يتكون من القاطنين المتغيبين الذين يعملون خارج القرية ولكن يقضون عطلهم ويصرفون مدخولهم في القرية، والنوع الثالث هو العائلات المنتمية للقرية ولكن تعيش في مدن «قيصري» «عدانة»، «أناطاليا» و«أنقرا»، والذين يزور أفرادها القرية ويرسلون بعض العائدات لقريب لهم ويتزوجون من القرية ويختارون زيجات لأولادهم. وهناك شبكة من العلاقات الاجتماعية والعائلية بين كل هذه الأنواع وتتوسطها معاملات مالية وتجارية ومبادلات مختلفة تتضمن حتى رضاعة الأطفال في القرية، وإرسال الأطفال إلى المدرسة في المدينة وإيجاد شغل لفرد من القرية في المدينة، وقضاء عطلة في البادية، وكذا علاقات صلة زبونية بين من يسكن في المدينة ومن يسكن في البادية، وهذا يفضي إلى تولد نوع من «المعرفة الاجتماعية» تؤهل الأفراد للاقبال على علاقات متعقدة في مجتمع في طريق التضييع والتطور فالأفراد أصبحوا

مند مجين في شبكة من العلاقات التي تتجاوز إطار الأرض والسكن والجوار، بل علاقات مبنية على المصلحة المتبادلة أولا وكذلك واجبات علاقات القرابة بين الأفراد. وتعبر كلمة «همشهري» أي «من نفس المدينة» على واجبات التبادل ومراعاة المصلحة المتبادلة بين الأفراد المنتمين لنفس المدينة. ورغم أن أشكال التبادل المصلحي بين أفراد القرية غير متكافئة لأن عددا من الأفراد ليست لديهم الامكانيات الكافية، فإن القرية كإطار لهذا التبادل ما تزال فعالة في نسج هذا النوع الجديد والقديم في نفس الوقت من العلاقات.

- العلاقات بين العائلات

في سنة 1950 كانت العائلات تتشابه فيما بينها من حيث بنيتها والعلاقات بينها وداخلها غير أن تغير المحيط الاقتصادي أدى إلى تغيير في العلاقات التقليدية، حيث أصبح الأفراد يتبنون مواقف مختلفة وحلول مختلفة لقضايا مجتمعية، ويمكن تحديد ثلاث تحولات رئيسية في هذا المجال أولا ارتفاع عدد الأطفال الأحياء بالنسبة للأم الواحدة. وهكذا فما يسمى «العائلات النووية» أصبح لديها أطفال كثيرون. ثانيا، تغير كبير في القوانين والممارسة المتعلقة بانفصال الأزواج الشباب عن منزل الآباء. ثالثا، هناك عدد كبير من النساء الشابات وفي متوسط العمر اللاتي يعشن بدون أزواجهن خلال عدة شهور، وأحيانا خلال عدة سنوات كل مرة، ولهن أطفال بحيث أنهن يقمن برعاية العائلة وتوفير حاجياتها.

ففي السابق (سنة 1950) كان الرجل الشاب يبقى مستقرا مع والديه إلى حين وفاة والده، حيث يقتسم الأولاد الارث وفي سنة 1971 تبدلت العادات، حيث أن الابن ما زال يتزوج في منزل والده، ولكن بعد مدة معقولة، ومن خلال الاتفاق الجماعي، يغادر وزوجته المنزل العائلي ويستقران في سكناهما الخاصة. وبصفة عامة يبقى أحد الأطفال مستمرا في العيش في منزل والديه للعناية بهما عادة نظرا لتقدم سنهما، وفي سنة 1986 نجد أن هذه التحولات ترسخت، بحيث أنه فقط نسبة 45 من العائلات كانت متعددة.

- النساء :

إن القوانين الشكلية تغيرت هي كذلك. فالرجال والنساء يعيشون في انفصال، وتقسيم العمل مراقب بشدة، والنساء يوجدون في حالة تبعية قوية. والسلوك الجنسي يرتبط بمسألة الشرف والعار كما أن السلوك اللاأخلاقي في هذا المجال يمكن أن ينتج عنه عنف قوي. ولكن كثيرا من هذا قد تغير. فقد لاحظت أن النساء كانت لديهن الجرأة والرغبة في الحديث، وهذا يتعلق حتى بالنساء الشابات. ويمكن أن ألخص ملاحظاتي في هذا الاطار في أربع نقط وهي العمل وتقسيم العمل، والمجال العائلي، مصادر الأخبار، والأزواج المتغيبين. فيما يخص تقسيم العمل نجد أن مكننة الفلاحة قلصت بشكل كبير عمل النساء خاصة فيما يتعلق بالحصاد، ولو أن استعمال اليد العاملة المكثفة مازال جاريا به العمل في الفلاحة

التركية، وفي المقابل نجد أن النساء لهن مسؤولية الأعمال الفلاحية المتعلقة بزرع الخضروات. والشأن نفسه بالنسبة لحلب الأبقار، وحتى القرارات المتعلقة بالزراعة والدورة الزراعية السنوية.

وقد ساهم دخول الكهرباء إلى القرى وكذا بعض الآليات المنزلية والماء الصالح للشرب في تقليص العمل المكثف للنساء وقد ساعد هذا على تعاطي النساء أكثر إلى الانتاج والعمل في صناعة الزرابي خاصة في فصل الشتاء.

وفي سنة 1986 نجد أن النساء أصبحن أكثر دراية بسير الأمور في عدة مجالات، ولهن خبرات معرفية واجتماعية فأغلب النساء الشابات والبنات عرفن التمدرس، وكلهن الآن يعرفن الكتابة والقراءة، وبعضهن يقرأن الكتب ويطالعن. ثانيا، بما أن كل عائلة لها أفراد مهاجرون إلى المدينة، فإن كل النساء والبنات لهن الفرصة لزيارتهم والاطلاع على أحوال المدينة وتوسيع مجال معارفهن خارج القرية وبما أن النساء لازلن يشكلن فئة منعزلة فيما بينهن فإن هذه المعارف والأفكار والأخبار تنتشر بسرعة بينهن حتى أولئك النساء الآئي لم يلتحقن بالمدرسة ولم يزرن قط المدينة.

وبما أنه يوجد هناك حوالي 200 رجل مهاجر خارج القرية خلال أشهر عديدة في السنة، فإن زوجات الرجال المهاجرين تبقين في القرية، جزء منهن مع والد الزوج، وآخر في منازلهن حيث يقمن برعاية الأطفال يسيرن الشؤون الفلاحية العائلية وهذا يساهم في استقلالهن وتراكم تجاربهن الاجتماعية والاقتصادية. كما أن غالبيتهن تتصرف في تدبير الشؤون المالية من خلال عائدات الهجرة التي يرسلها المهاجرون وهذا يعني أن النساء لهن حرية متزايدة وتجارب جديدة في إطار ظروف الهجرة القروية بالمقارنة مع الخمسينات. ولكنهن لازلن تابعات للرجال كما أنهن لم يمتلكن الكثير من العقار والأراضي ولايتحكمن في المداخيل، كما أنهن يمكن أن يتعرضن لعقوبات أو معاملات عنيفة في حالة سوء التصرف في نظر الرجال.

- **خلاصات :**

أريد أن ألخص ملاحظاتي عن التحول الذي تتبعته في هاتين القريتين التركيتين خلال الخمسة وثلاثين سنة الماضية.

أولا أريد أن ألح على ستة مواضيع عامة راجت خلال الندوة حول الهجرات المتوسطية التي تنظمها جامعة الشريف الادريسي الصيفية في الحسيمة، اثنان من هذه المواضيع تتعلق باستمرار بالعلوم الاجتماعية، واربعة تتعلق بمشاكلي مع كتابة بحثي. هناك أولا مسألة القيم الخير والشر، حيث أن المعتقدات والقيم الأخلاقية تؤثر علينا، وكل حديث عن التغير يفرض السؤال هل النتيجة خير أم شر ؟ نفسه وفي مجهوداتنا لمحاولة أن نكون

علميين ومنطقيين نستبدل هذا السؤال بكلمات «ايجابي» و«سلبي»، و«تقدمي» و«رجعي» هل كانت الهجرة في الستينات والسبعينات شيئا إيجابيا أم سلبيا ؟ هذا السؤال مطروح هكذا لايمكن الاجابة عنه بسرعة، ولكن المهم في هذا العدد هو أن الباحثين الاجتماعيين يقدمون إجابات ليست خالية من التفسيرات الأخلاقية أو القيمية، وذلك يفرض التفسيرات التعليلية.

وثانيا هناك من يؤكد أن العلوم الاجتماعية ذاتها نتاج المجتمع ذاته، والسياق الاجتماعي يلعب بطريقة واعية أو غير واعية، في تبني إيديولوجيات معينة في التفسير.

ثالثا، لقد كانت الندوة متداخلة الاختصاصات. فالجوانب الاقتصادية والسياسية للهجرة المعاصرة هي مهمة وتغني معالجة موضوع الهجرة. كما أن القيم والبنيات الرمزية والمعرفة الاجتماعية قد تغيرت وهذا جزء من التفسيرات التعليلية والسياقات المتعلقة بالهجرة. والناس المعنيين بالأمر أي المهاجرون أنفسهم قد تأثروا بكل هذه التغييرات الاجتماعية والثقافية أكثر من تأثير الظروف الاقتصادية السياسية. كما أن مشاكل التنشئة والهوية هي كذلك مهمة ولها تأثير هام على الأفراد والعائلات المهاجرة. غير أن هناك مشاكل تتعلق بتحليل ودراسة هذه الجوانب، وأنا شخصيا لا أرتاح لكل ما أقرؤه عنها، وليس هناك التحليل والوصف الدقيق لها. وفيما يتعلق بالقريتين أريد أن أضيف بعض الملاحظات في العدد، فمجموع الأفكار والمعلومات التي تتوفر عليها القريتين تضاعفت عدة مرات منذ سنة 1950. فالمهاجرون والأقرباء الذين يزورونهم والمعلمون ورسائل الاعلام (راديو، تلفزة) كلها ساهمت في تكاثر المعلومات التي انتشرت من خلال اللقاءات والاتصالات داخل القريتين. ثم أن الطموحات الشخصية، والأهداف وحتى القيم نفسها قد تغيرت إلى حد ما. فالناس، وخاصة الرجال، لم تعد القرية تهمهم، كما لم يصبحوا تحت تأثير الرأي العام فيها، بل أصبح الرجال مهتمون بمراكمة رأس المال، والبحث عن وسائل اقتصادية وتربوية للصعود الاجتماعي وهكذا فإن الرأي العام في القرية بدأ نفسه يتغير، ولكن تأثيره على الأفراد بدأ يتضاءل.

وبالنسبة للأطفال نجد أنه لم تعد تربيتهم تتم بهدف تعويضهم لآبائهم في الفلاحة بل أصبح الإقبال على المدارس كثيرا، كما أن طرق التربية المنزلية تغيرت من خلال تحسن المستوى الاجتماعي والمعرفي للأمهات قد غيرت التوجه العملي للأطفال والأجيال. فالنماذج، والاختيارات أصبحت متواجدة بكثرة، والكل على علم بها من خلال الأخبار، وكل واحد له مسؤوليته الشخصية في اختيار النموذج الذي يروقه ويتماشى وأهدافه. وبالنسبة للقيم والرموز نجد أن الرصيد الذي كان موجودا في القريتين قد تم إغناؤه من عدة مصادر جديدة. وحتى بالنسبة للرموز الباقية والتي لها قوة ووقع قوي في القريتين والتي تنحدر

من الاسلام والوطنية التركية والدولة، نجد أنها تمارس تأثيرها في إطار جديد من المعاني والتأويلات، وبهذا عرفت بصفة أو بأخرى تغييرا في معانيها العتيقة أو الأولية. وهذا التغيير بطبيعة الحال يختلف حسب الأفراد والجماعات. وهناك نقطة أخرى رابعا تتعلق بوثيرة التغيير الاجتماعي و الثقافي. فالاعتقاد السائد بأن التغييرات الراهنة والمتعلقة بجيل واحد أو جيلين في معظم المجتمعات المتوسطية، تشابه تلك التغييرات التي عرفتها أوروبا وأمريكا الشمالية قبل قرن مضى، هو اعتقاد حقيقي ومهم. فالتحليلات المعقدة والتحويلات الاجتماعية العميقة والنتائج المختلفة لها، حتى وإن استطعنا قياسها، تبقى معقدة ومتفاقمة. فالطريقة المتعلقة بالهجرة تتغير كل بضع سنوات، وتركيا عرفت تحولات سريعة في بنيتها الاقتصادية، وقد صاحب هذا التغيير عدة تحولات في السياسات الاقتصادية. وفيما يخص الهجرة نجد أن أسواق العمل قد تأثرت بصفة مباشرة بمخطط مارشال، والحرب الباردة، النقص في اليد العاملة في أوروبا، سياسات الاعانة، أزمات البترول، والصراعات والثورات في الشرق الأوسط، والتأشير العام لهذه التحويلات نفسه يتغير من فترة زمنية قصيرة المدي (خمس سنوات مثلا) إلى فترة أخرى، وهنا ما يجعل التحليلات العامة والتوقعات الكبرى مجرد تحليل بسيط متجاوز.

وفي الختام هناك نقطتين مترابطتين أريد الاشارة إليهما، وهما : خامسا، أن هجرة اليد العاملة مسألة معقدة، ومجرد وضع لائحة لكل العوامل المؤثرة يمكن أن يملأ صفحات عديدة. وهذه العوامل نفسها تمثل أسباب أو تحليل ونتائج أو انعكاسات ترتبط فيما بينها وتؤثر على بعضها. ومن أجل معالجة هذا التعقد نلتجأ بطريقة واضحة إلى فكرة النسق. فلا يمكننا أن نفسر إلا بواسطة تبسيط النماذج، ولكن من أجل غايات تتعلق بالمعرفة الانسانية، والاعتزاز الذاتي، والاعتبارات الثقافية والجامعية، نجد أنفسنا مدفوعين إلى أن لا نعتبر الطابع المؤقت وحتى الغير ناجح والمتناقض لهذه النماذج.

سادسا، كما سبق لي أن قلت، نجد أن الأنساق التي نواجهها لا توجد في حالة جمود أو تماسك أبدي، ولكنها توجد في حالة تغيير دائم وعوامل تحول. كما أن حدود هذه الأنساق ليست واضحة وقارة، ولكن متحركة بصفة دائمة. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كانت هذه الأنساق فعلا موجودة ؟ ولو بما يجب أن نتحدث أكثر عن «مجالات قوى متعددة ومفتوحة».

هذه هي تصوراتي عن صعوبات التحليل في الاثنوغرافيا التاريخية. وقد حددت مهمتي الأولى في البحث أن أوفر وثيقة للباحثين في المستقبل، تكون وثيقة مستقلة ومتحررة من تأثير أفكاري الخاصة. ولكن هذه الغيرية ليست علامة شجاعة، ويجب علي، وسوف أقوم بذلك، أن أقوم بتحليل كامل.

قائمة المراجع

Bulutay, T., Y. Tezel and N. Yildirim 1974 : Turkiye Milli Geliri (1923-48). Ankara University, Political Science Faculty.

Ecevit M. 1988 : Petty Commandity Production : A Village of Tobacco Producers in Northem Turkey. PhD thesis, University of Kent at Canterbury.

Gilleard, C.J. and A. A. Gurkan 1986 : Inter-provincial patterns of ageing in Turkey : a socio-economic analysis. Ageing and Society 6, 4 435-52.

Gilsenan, M. 1981 : The political and economic development of modern Turkey. London : Groom Helm.

Keyder, C. 1987 : State and Class in Turkey : A Study in Capitalist Development. New York : Verso.

Keyder, C. and A. Aksu-Koc 1988 : External Labour Migration from Turkey and Its Impact : An Evaluation of the Literature. Manuscript Report 185e, IDRC Canada, Ottawa.

Kiray, M, 1976 : The Family of the Immigrant Worker : In Workers in Europe, 1960-1975.. (ed) Adaban-Unat, N.. Leiden : E.J. Brill.

Morvaridi, B. 1987 : The Process of Agraian Transition : Household Production and Reproduction in a Sugar Beet grouwing Region of Turkey. PhD Univ of Kent at Canterbury.

Overseans Development Institute 1988 : The Rich and the Poor : Changes in Incomes of Developping Countries since 1960. London : ODI.

Sangren, P.S. 1988 : Rhetoric and the Authority of Ethnography : Curent Anthropology 29, 405-35.

Stirling, P. 1965 : Turkish Village. London : Weidenfeld et Nicholson.

Stirling, P. 1974 : Knowledge and change : Turkish Village Revisited, In Choice and Change : Essays in honour of Lucy Mair (LSEM). 191-229, (ed,) Davis, J... London : Athlone Press.

Stirling, P. 1981 : Social Change and Social Control in Republican Turkey. In Papers and Discussion : Turkiye Is Bankasi International Symposium on Ataturk. 565-600, Ankara : Kultur Yayinlari Is-Turk Ltd Sirketi.

Turhan, M. 1951 : Kultur Degismeleri : Sosyal Psikolojik Bakimdan bir Tetkik (Edebiyat Fakultesi Yayinlari 479). Istanbul : University.

World Bank 1986 : World Development Report 1986. New York : OUP.

سياسة الهجرة في يوغسلافيا

ميلان ميزيك

تعتبر بلدان يوغسلافيا مناطق تقليدية للهجرة، وخاصة المناطق الشاطئية على البحر الأبيض المتوسط والمناطق الجبلية المحيطة بها، وهذه المناطق الساحلية كانت منذ مدة طويلة الأكثر مساهمة في حركات الهجرة الدولية خاصة لجنوب أوروبا منذ 1860، ولم تتوقف مؤقتا إلا عند بداية الحرب العالمية الأولى والأسباب التي تكمن وراء الهجرة المكثفة هي ذات طبيعة اقتصادية وسياسية : الأولى تتعلق بِحَوْضْ الفيلوكسيرا الذي خرب فلاحة العنب (كما هو الشأن بالنسبة لدول جنوب أوروبا) والثانية تتعلق بالحكم الأجنبي (الحكم النمساوي - الهنغاري). في نهاية الحرب العالمية الأولى تكونت الدولة اليوغسلافية، وبدأت مسيرة المجتمع، كمجتمع زراعي متأخر وبقيت الأحوال على هذا المنوال حتى الحرب العالمية الثانية. وغداة الحرب كان الفلاحون يشكلون نسبة 75 في المائة من السكان. وقد شكل تكثف السكان في البوادي وكذا التطور الصناعي البطيىء نوعا من «الاحتياطي النسبي من السكان» وكان يمكن أن يهاجر الفلاحون جماعات وأفرادا لو أنه توفرت لديهم الفرص للقيام بذلك. ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن قانون الهجرة في سنة 1921 و1924 كذلك قد قلص من المهاجرين اليوغسلافيين الذين يمكن السماح لهم بالاستقرار في الولايات المتحدة، حيث تراجع العدد السنوي من 6426 إلى 671، وقد كانت الولايات المتحدة حتى آنذاك البلد الأول الذي يقصده المهاجرون اليوغسلافيون. وقد اتبعت كندا واستراليا نفس السياسة. وبهذا تحولت الهجرة اليوغسلافية إلى بلدان أخرى كالبرازيل والأرجنتين وبعض الدول الأوروبية كفرنسا وبلجيكا وهولندا، وذلك حتى بداية الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات، وبعد منتصف الثلاثينات تحولت الهجرة بشكل مكثف إلى ألمانيا حيث كانت الحاجة إلى اليد العاملة كبيرة من أجل التصنيع المتطور هناك. لقد بدأت يوغوسلافيا ما بعد الحرب، نموها الاقتصادي والاجتماعي بوتيرة بطيئة جدا، حيث أن النمو الصناعي كان متخلفا بالمقارنة مع توفر اليد العاملة التي شكلت «احتياطي نسبي من السكان» الذي تكون خلال التحول الرأسمالي للمجتمع اليوغسلافي ما قبل الحرب. وقد بدأت الحكومة الاشتراكية الجديدة برنامجا طموحا للتصنيع تم تصوره على

غرار النموذج السوفياتي مع ما يقتضيه ذلك من انغلاق، ومركزة اقتصادية وسياسية، وقطع الروابط مع السوق العالمية، وذلك بهدف منع تبعية يوغسلافيا للمراكز الصناعية في أوروبا كما كان الشأن بالنسبة لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، ولكن قلة بل عدم وجود الاستثمارات الكافية، وكذا توفر اليد العاملة، وكذلك هيمنة إيديولوجية لها هدف رئيسي هو تحويل مجتمع زراعي متأخر إلى مجتمع اشتراكي حديث وصناعي مع هيمنة الطبقة العاملة داخل البنية الاجتماعية، كل هذا أدى إلى تبني استراتيجية تعتمد على التصنيع من خلال الاستعمال المكثف لليد العاملة بدل الآلات المتطورة وكانت هذه الاستراتيجية تقتضي توظيف يد عاملة من أصل قروي ففي 1945 كان هناك فقط 461000 من العمال الذي يشتغلون في القطاع العام، ولكن في سنة 1964 ارتفع هذا العدد إلى 3.608.000 عامل وهذا يعني أنه كانت هناك هجرة قروية مكثفة، حيث أن ملايين الأفراد انتقلوا من البوادي إلى المراكز الصناعية.

وفي بداية الستينات كان التشغيل دائما، وهذا كان يتطابق مع الاديولوجية الاشتراكية وتصورها للعمل في المجتمع الاشتراكي، وقد أغلقت الحدود وكان هناك سائدا المعتقد بأن لن يكون، لأي أحد السبب في الهجرة للخارج، وكل أولئك الذين غادروا البلاد بطريقة غير قانونية اعتبروا بمثابة مهاجرين سياسيين هذا مع العلم بان بعض هؤلاء كانت لهم دوافع اقتصادية للهجرة بالدرجة الأولى.

وعندما بدأت استراتيجية التصنيع الواسع النطاق تستنفذ الامكانات والمؤهلات للتنمية، وبعد عشر سنوات من النمو الاقتصادي الباهر، أخذ الاقتصاد يتراجع. وأصبحت الحاجة إلى إصلاح اقتصادي ملحة.

وقد وجدت عدة دول أوروبية نفسها تواجه نفس المشاكل آنذاك. و«نظرا لتطور ضئيل في الانتاجية، ناتج عن تصنيع واسع النطاق، فإن الاختلال الاقتصادي تفاقم، و لم يكن ممكنا تجاوزه الا بتبني استراتيجية جديدة تعتمد التصنيع المطرد والأكثر إنتاجية»[1]. وكان هذا يعني الانخراط الضروري في التقسيم الدولي للعمل، والذي بدوره سوف يتطلب اقتصادا له قدرة على تطوير كبير للانتاج، وبدون عقلنة اقتصادية أكثر تؤدي إلى فتور في وثيرة النمو الاقتصادي الداخلي «ولكن في نفس الوقت أدى النمو السريع للانتاجية إلى وقوع فجوة بين الانتاج الصناعي وتوظيف قوة العمل في هذا القطاع»[2].

---

(1) Heiko Korner, *The Experience of European Sending Countries ?* OECD Report at the Conference of National Experts - «The Future of Migration», May 13-15, 1986, p. 11.

(2) نفس المرجع

وقد أدى تطور التسيير الذاتي الذي بدأ العمل به سنة 1950 على مستوى المعامل إلى تصعيد الصراع مع النظام التسييري للدولة على مستوى الاقتصادي الشمولي. وفي خضم النقاش حول تطور التسيير الذاتي تغلب الرأي على أن المعامل والوحدات الانتاجية المسيرة ذاتيا يجب أن تتصرف باستقلالية ذاتية (من الدولة) في السوق. وبذلك أصبح السوق بمثابة ضرورة من أجل أن تتطور تجربة التسيير الذاتي.

وقد تم تبني النظام الجديد للتنمية بعد الاصلاح الاقتصادي الهائل سنة 1965، والذي تم تعريفه من طرف الباحثين الغربيين على أنه يشكل «اشتراكية السوق» وبما أن الدولة لم تعد تضمن ميزانيات عمل الجماعات، فإن هذه الأخيرة أصبحت مهتمة بانتاج أكبر دخل من أجل أن يكون بمقدورها توزيع أجور أكبر لعمالها. والمعامل التي أعطيت حق التصرف في دخلها من بيع إنتاجها (بعد أداء بعض الضرائب) أصبحت مهتمة في الاقتصاد والادخار وكذلك الاستثمار في التقنيات الجديدة للانتاج.

ولكن التصنيع المطرد للاقتصاد، والليبرالية التامة للاقتصاد كذلك أدت إلى انخفاض في نسبة التشغيل، وشمل هذا القطاع العام كذلك في السنوات الأولى لتطبيق الاصلاح وهكذا فقد آلاف الأشخاص عملهم وأصبحوا بذلك يشكلون «جيش صناعي احتياطي». وقد حدث هذا عندما أنهى الجيل الأول من اليوغسلافيين الذين ولدوا مع بداية التصنيع، دراسته ووصل إلى فترة البحث عن العمل وفي نفس الوقت كانت القري مملوءة بالباحثين عن الشغل.

وتحت ضغط البطالة المتزايدة (والتباين الاجتماعي المتعدد الأشكال) بدأ الرأي يتغلب داخل النخبة المسيرة اليوغسلافية، بأن الهجرة المؤقتة للعمل في الخارج هي حق ديموقراطي للمواطنين وكذلك ضرورة اجتماعية في المرحلة الانتقالية لتطور الاقتصاد الوطني ولكن من الصعب العثور على سياسة هجروية يوغسلافية حتى الستينات، ونظرا للتقديرات الايديولوجية عن الاشتراكية كمجتمع يتميز بالمساواة الشمولية والتشغيل التام لأفراده، فإن البنيات السياسية لم تكن راغبة لا في دخول نقاش علني حول الهجرات الخارجية، ولا في اتخاذ موقف سياسي واضح ومفتوح أو معلن عنه في هذا الصدد. ولكن على الأقل أخذ الموقف المتصلب والسلبي حول الهجرات الخارجية في التحول إلى تقبل ضمني للمهاجرين الذين يبحثون عن عمل في الخارج في بداية الستينات. وفي سنة 1962 تم العفو عن اولئك الأفراد الذين كانوا لاجئين سياسيين وكذلك الأفراد الذين غادروا البلاد بطريقة غير قانونية للعمل في الخارج. وخلال السنوات التالية تطورت القوانين الخاصة بالعمال المهاجرين أنفسهم. في البداية تحت شكل «المقتضيات الاجرائية للعمل في الخارج»

التي أصدرتها سنة 1963 الكتابة الفيدرالية في الشغل. وتتضمن هذه الأخيرة جملة سوف تصبح معتمدة كأساس السياسة الهجروية اليوغسلافية وهي «العامل الذي يعمل مؤقتا في الخارج» والتي تعني أن هذا العامل هو مواطن يوغسلافي وبهذا فهو يخضع لقوانين البلاد. وبجانب هذا فإن الاتصالات كثرت بين المسؤولين الدبلوماسيين اليوغسلافيين في الخارج والجالية اليوغسلافية. كما تم وضع بعض الشروط على أولئك الأفراد الذين يمكنهم العمل في الخارج. والأفراد الذين لم يكن لهم عمل، سمح لهم بمغادرة البلاد للعمل ولكن الأفراد الذين كان لهم شغل كان إلزاميا على مؤسساتهم أن تسمح وترخص لهم بذلك قبل أن يتمكنوا من مغادرة البلاد.

وبعد سنوات، أصبحت الهجرة اليوغسلافية حركة مكثفة، ولهذا صدرت قوانين تحديدها وتقليصها خاصة بالنسبة للعمال المؤهلين، وقد تم إلغاؤها من بعد مباشرة بالرغم من انتقادات المؤسسات النقابية، وفي النهاية تم إدخال قوانين جديدة تراقب الحركات الهجروية. فعوض أن يبحث العامل عن شغل بنفسه في الخارج، شكلت الحكومة مصالح خاصة بإيجاد شغل في الخارج للأفراد الذين يرغبون في ذلك وذلك على المستوى (الفيدرالي، الجمهوري والمحلي) وبايجاز، في سنة 1966 أصبح العمل في الخارج قانونيا، وكذا فرصة جديدة للحصول على أجور مرتفعة. وحسب معلومات غير مضبوطة لقد تم إحصاء 210.000 عامل يوغوسلافي خاصة الرجال في سن شاب، في ألمانيا الفيدرالية.

وحتى بداية السبعينات، كانت مشاكل الهجرة تظهر على الواجهة السياسية اليوغسلافية فقط كموضوع ثانوي، وضمن بعض المشاكل الاجتماعية المتعلقة بإصلاح سنة 1965. ولعله من المفيد الإشارة الى أن الهيئات السياسية للحزب الشيوعي اليوغسلافي لم تضع مسألة الهجرة في واجهة اهتماماتها، ولم تكن لها مواقف علنية أو نظرية تستعمل كأساس لسياسة هجروية. وكان الأمل المعرب عنه هو فقط أن الاصلاح الاقتصادي في يوغسلافيا سوف يؤدي الى تطور وثورة صناعية تخول للمهاجرين العودة إلى بلادهم والانصهار في مسلسل الانتاج من جديد. وبالنسبة لبلد اشتراكي، الوحيد الذي فتح حدوده، كان المشكل الايديولوجي ليس فقط ذهاب جزء من قوة العمل للشغل في الاقتصاديات الرأسمالية، ولكن وضعية العمال اليوغسلافيين كذلك. وكان الرأي السائد هو أن المهاجرين اليوغسلافيين هم جزء من الطبقة العاملة اليوغسلافية والذين يعملون فقط بصفة مؤقتة في الخارج. وبهذا فإن مساهمتهم في الحركات العمالية في بلدان الاستقبال كانت غير مشجعة ومحبذة في البداية على الأقل، (وحتى في الوقت الراهن، بالرغم من أنه لا يوجد رسميا أي شجب وعدم تشجيع من طرف السلطات اليوغسلافية، فإن العمال

المهاجرين ليسوا ممثلين بكثرة في الهيئات العمالية وليس لهم نفس النشاط السياسي الذي يقوم به عمال مهاجرون من جنسيات أخرى). ونظرا لأخذ الحكومة اليوغسلافية بفكرة العمالية العالمية، منعت الاستمرار في العمل على العمال اليوغسلافيين العاملين في المعامل الأجنبية والتي كان عمالها في حركة إضراب. (وفي الحقيقة نجد أن العمال المهاجرين اليوغسلافيين، كغيرهم من العمال، كانوا تحت ضغط الشركات التي تشغلهم وذلك لعدم التضامن مع العمال الأخرين والاستمرار في العمل وقد حصل هذا فعلا حيث لم يتضامن المهاجرون اليوغسلافيون مع زملائهم أيام الاضراب). ويجب القول بأن الحركات النقابية بدورها أخذت مواقف غير واضحة تجاه المهاجرين وذلك بعدم اهتمامها بهم وربما حتى مواجهتهم.

وفي سنة 1973 وضعت مسألة الهجرة الخارجية على رأس اهتمامات الهيئات السياسية المختلفة في الحكومة اليوغسلافية، وكلها اتفقت على أن الهجرة اليوغسلافية للخارج وضعت مشاكل أمن قومي وعوائق للنمو الاقتصادي كما تم استنتاج ضرورة تصور سياسة هجروية على كل مستويات التنظيم الاجتماعي وخلق مؤسسات تنسيق وتنفيذ سياسة الهجرة. والنقاشات التي تلت ذلك أكدت على إعادة تأويل مشاكل الهجرة بالعلاقة مع العوامل الأساسية أي السكن، اللغة، الثقافة، المشاكل العائلية وتربية الأطفال وأخيرا مسألة العودة الى يوغسلافيا. وأصبحت مسألة العودة الموضوع الرئيسي لسياسة الهجرة، بدل تركها كمسألة تهم المهاجرين وحدهم. وفي هذا الاطار تم اتخاذ جملة من القرارات والقوانين التي تشجع العودة وذلك مثل الحق في استيراد التجهيزات الفلاحية، وتحرير مجال التجارة الصغيرة، وإمكانيات الاستثمار للعائدات من الهجرة والادخار في القطاع العمومي والحق في العمل في مؤسسات هذا القطاع. والاجراء الأخير في هذا الصدد هو قانون «إعطاء وإيجاد الوسائل للمواطنين لتوسيع القاعدة المادية لمؤسسات العمل المشتركة» والذي صدر سنة 1986، ويجب الاشارة كذلك إلى أن حوالي **650.000** مهاجر عادوا إلى حد الآن (لازال يوجد حوالي مليون مهاجر في الخارج)، ولكن هذا غير ناتج فعلا عن أي تأثير للسياسة الهجروية المذكورة في مجال العودة النهائية.

وخلال فترة الهجرة المكثفة من جنوب إلى غرب أوروبا، أمكن للملاحظين أن يتوقعوا بأن الهجرة كانت ايجابية ومفيدة اقتصاديا لكل من المهاجرين ودول الاستقبال والدول الأصلية للهجرة، غير أن هناك بعض الانتقادات التي يمكن إدراجها مبدئيا وهي تتلخص في أن كل الأطراف المعنية بمسلسل الهجرة قد خسرت عكس ما سبق استنتاجه

فكل هذه الأطراف بنت استنتاجاتها وتوقعاتها على فرضية أن الهجرات كانت مؤقتة عكس الهجرة للعالم الجديد.

ولكن الواقع هو أنه بالنسبة للعديد من المهاجرين تحولت الهجرة المؤقتة إلى هجرة طويلة الأمد مع حظوظ متضائلة للعودة النهائية ليوغسلافيا. وفي عمل العديد من المهاجرين على جلب عائلتهم وإلحاقها بهم في المهجر. وقد بدأ الجيل الثاني من الهجرة في التكون وعانى من مشاكل منفاقمة، اجتماعية وثقافية. ظهرت المشاكل العديدة الناتجة عن التثاقف والعلاقات بين المجموعات المهاجرة من مختلف الجنسيات، وبين السكان في بلدان الاستقبال. ولم يكن هذا التعايش بدون مواجهة وصراعات كذلك.

وقد سارعت بلدان الاستقبال إلى وضع سياسة هجروية جديدة، حيث تم جلب المهاجرين لدعم التطور الاقتصادي في أوروبا الغربية، وحيث تم خلق سوق عمل هجروية يتم اللجوء إليها كلما ظهرت الحاجة إلى تشغيل مكثف في الصناعات والمشاريع الانتاجية الجديدة.

وفي نفس الوقت ساهم الجيل الثاني من المهاجرين في توازن الهرم السكاني لبلدان الاستقبال التي كانت قد بدأت تعاني من نقص متزايد في معدل الولادات. وكما كانت الهجرة حركة انتقائية بالنسبة لبلدان الاستقبال حيث تم إدماج العمال المؤهلين وفي مقتبل العمر في مسلسل التصنيع، فإن الجيل الثاني من المهاجرين كذلك تم إدماجه لمقتضيات اجتماعية وديموغرافية. وكل الذين لم يستطيعوا لسبب أو لآخر أو الذين تقدموا في السن من المهاجرين تم تشجيعهم على العودة. وقد ساعد على هذا موجة المعاداة للمهاجرين التي أخذت في التصاعد، وكذا التشجيعات المادية على العودة. ونظرا لأن يوغوسلافيا لم تكن عضوا في السوق الأوروبية المشتركة فإن المهاجرين اليوغسلافيين كانوا في وضعية غير مريحة.

ويجب ملاحظة أن الدول الغربية في نفس الوقت الذي عملت فيه على وضع سياسة هجروية لدعم تصنيعها وتقدمها الإقتصادي، من خلال جلب اليد العاملة والتحكم في مسلسل الهجرة وإدماج بعض فئات المهاجرين، شجعت الدول التي تأتي منها الهجرة على خلق مشاريع اقتصادية تساعد على إعادة إدماج العاملين الذين يعودون إلى بلدانهم، وهذه المشاريع كانت كلها خاصة وارتبطت مساعدة هذه الدول بتشجيع المبادرة الحرة.

وقد سبق للباحثين الماركسيين حول الهجرة أن أكدوا أن البلدان الأصلية للهجرة خسرت أكثر مما ربحت من مسلسل الهجرة نظرا لأن تبعيتهم للدول الصناعية المتقدمة ارتفعت.

وبالنسبة للتحويلات المالية للمهاجرين، فقد كانت كبيرة نظرا لاعتماد جزء من العائلة التي بقيت في يوغوسلافيا عليها. وقد استفاد الاقتصاد الوطني من ذلك إلى حد ما، ولكن سوء التصرف ولاعقلانية التسيير والاختلالات الاقتصادية البنيوية أبطلت تأثير هذه التحولات من العملة الصعبة، كما سوف يظهر ذلك في الأزمة الاقتصادية التي زعزعت البلاد في منتصف السبعينات والتي لم تنته بعد حتى يومنا هذا.

وهناك عوامل أخرى لهذه الأزمة، ذلك : «أن هناك مجالا للاعتقاد بأن توفر المداخيل (من الهجرة) على المدى الطويل ساعد على الرفع من قدرة الاستيراد، وفي بعض الحالات ساهم في خلق ضغط إضافي للتضخم. وكل هذه العوامل ساهمت بدورها في الاختلالات المستمرة لميزان الأداءات، حيث أن الأول ساهم في ارتفاع فاتورة الاستيراد، والثاني أضر بأثمان المواد المصدرة وقدرتها على المنافسة، وبالتالي قلص من مداخيل التجارة الخارجية[3] وقد ساهمت التحويلات المالية للمهاجرين من تحسين مستوى الاستهلاك خاصة بالنسبة للمواد المستوردة، أو المواد التي تعتمد على مواد خام مستوردة من الخارج. وهذا أدى من ناحية إلى تقوية الاستيراد، ومن ناحية أخرى إلى الرفع في أثمان المواد المنتجة محليا (دون أن يؤدي هذا إلى انتاجية أكبر) وهذا بدوره ساهم في التضخم. ومنذ أن بدأت هذه التحويلات في التقلص، بدأ يظهر واضحا أن الاقتصاد الوطني قد أصبح معتمدا على الهجرة وعائداتها المالية، وذلك بدل أن يكون مستقلا عنها أو في غنى عنها، وأكثر من هذا أصبح تابعا للدول المتقدمة.

وفي الأمد البعيد، لم تعمل الهجرة على حل مشكل التشغيل، كما لم تطور خبرات اليد العاملة والبلاد، ولكن بتصدير جزء من قوة العمل الفعالة والنشيطة خسرت البلاد ولحق بها ضرر كبير.

فالانتقاء الطبيعي الملازم للهجرة، والذي يعني اختيار العناصر الأكثر حيوية وفعالية كذا المعايير المتبعة في اختيار المهاجرين في مراكز تنسيق الهجرة لم تكن في صالح البلدان الأصلية للهجرة. حسب بحث أجري في السبعينات، لم يكن هناك سوى 25 في المائة من المهاجرين اليوغسلافيين إلى ألمانيا، ينحدرون من مناطق متخلفة اقتصاديا، ولكن كان هناك 56 في المائة منهم كانوا عمالا مؤهلين مهنيا قبل أن يهاجروا. وفي نفس الوقت لم

(3) نفس المرجع

يظفر المهاجرون اليوغسلافيون إلى ألمانيا بمراتب اجتماعية راقية[4]. وأغلبية المهاجرين كانوا متوفرين على شغل في بلدهم قبل أن يهاجروا، وهذا يعني أن مناصبهم قد تم ملؤها بعمال ليست لديهم نفس المهارات المهنية، والتي تطلب تدريبها وتأهيلها مصاريف إضافية ساهمت في الرفع من كلفة الانتاج.

كما أن الآثار السلبية ظهرت بسرعة في مجال الانتاج الفلاحي حيث ظهر نقص كبير في اليد العاملة الشابة للقيام بعدد من الأعمال الفلاحية.

وبالنسبة لتأثير الهجرة على تحديث الانتاج في يوغسلافيا، فقد ظهرت نتائج غير مجدية وخاصة في المناطق الأقل تطورا في البلاد. أولا، لم يحصل العمال المهاجرون الذين عادوا إلى يوغسلافيا على مهارات تقنية عالية في الميادين التي كانوا يعملون فيها، وذلك نظرا لعوائق اللغة، ولتوجه العديد منهم نحو أعمال تمكن من الحصول على أجور فقط عوض التوجه المهني وتحصيل الخبرات، والأعمال المتداولة عادة والتي لم تكن توفر أية خبرة تقنية. وهناك عدد من العمال المهاجرين الذين كانت لهم أعمال متدنية بالنسبة لخبرتهم ومؤهلاتهم. وبالنسبة للذين كانت لديهم استعدادات للابداع التقني فقد وجدوا أنفسهم في محيط غير مشجع لهم نظرا لأنهم كانوا يعتبرون أقلية ليس لها اتصالات تجارية أو رأس المال أو قوة التأثير.

وأخيرا فقد ثبت أن حركة العودة إلى البلد الأصلي بمثابة مسلسل انتقائي لا يعمل لصالح البلد الأصلي. «فالتجربة تظهر أن الأغلبية من العائدين بصفة نهائية هم من الكهول، والأقل خبرة، وفي صحة متدهورة، وأكثر مشاكل اجتماعية عائلية وشخصية من معدل المهاجرين. والمهاجرون الذين حصلوا على خبرة مهنية وتأهيل وظيفي عملي والذين تغلبوا على العديد من المشاكل المتعلقة بالعيش في مجتمعات البلدان الصناعية، لا يعودون إلى بلدهم بصفة عامة[5].

والخاتمة بديهية : بواسطة سياستها للهجرة الخارجية لم تفلح يوغوسلافيا في حسم مشاكل التنمية التي يعاني منها المجتمع والاقتصاد. ولكن وبما أن الدول الأخرى التي أبقت على حدودها مغلقة (وهذا لم يمنع وجود هجرة معينة) عانت كذلك من الأزمات وتفاقمت تبعيتها للبلدان الرأسمالية المتقدمة، فإن يوغسلافيا لايمكنها أن تنسب الخطأ والشعور

---

(4) Cf. Stephen Casteles, *Here for Good*, Pluto Press, London and Sydney, 1984, p. 138.

(5) H. Korner, op. cit., p. 18.

بالمسؤولية إلى السياسة الهجروية وفتح الحدود التي انتهجتها في السابق. وحتى من وجهة نظر اليوم، وهي وجهة نظر متشائمة ومبنية على تحليل تاريخي فإن فتح الحدود وعدم إعاقة الحركات الهجروية يمكن أن يعتبر إجراءا تنمويا معقولا. والسؤال يبقى مطروحا حول الأخطاء اللاحقة على مستوى السياسة الهجروية، واستراتيجية التنمية بصفة عامة.

وفي الوقت الراهن في يوغسلافيا نسبة عالية من البطالة (أكثر من مليون عاطل عن العمل)، والسلطات اليوغسلافية لايمكن الا أن ترحب بفرص لتشغيل اليوغسلافيين بالخارج. ولكن حدود الدول الصناعية المتقدة أصبحت الآن مغلقة ولكن هذا لا يعني أن الحركات الهجروية قد توقفت تماما ولربما لن يمكن هذا أبدا.

فبالإضافة إلى الأفراد اللاجئين والعمال الموسميين والعمال الذين يوجدون في وضعية غير قانونية، نجد أن الدول الصناعية المتقدمة تتبع سياسة هجروية انتقائية حيث تستقبل العمال المؤهلين مهنيا، وهذا يضر بالدول الأصلية للهجرة حيث انفقت الكثير على تأهيل هؤلاء العمال بدون جدوى لاقتصادها. وفي السنة الأخيرة تم تقدير أن 130.000 خبراء يوغسلافيين يعملون بالولايات المتحدة وباقي الدول الصناعية المتقدمة. وهذه السياسة الهجروية هي إذا نقيض الخلاصات التي وصل إليها برنامج العمل الذي تم قبوله من طرف الحكومة ورجال الأعمال والنقابات في مائة وواحد وعشرين دولة حضرت المناظرة الدولية عن الشغل التي نظمتها منظمة العمل الدولية والتي تضمنت ثلاثة محاور للعمل وهي الشغل، والدخل وتوزيعه، والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل وذلك في 1976 بجنيف وينص برنامج العمل على أن «الجوانب المتعلقة بالقوانين والاجراءات حول الهجرة والتي تشجع هجرة الخبراء والمهاجرين العمال المؤهلين مهنيا» في دول الاستقبال يجب أن يتم التخلي عنها.

وفي إطار الاندماج المستقبلي لأوروبا خاصة مع مشروع 1992 حول أوروبا بدون حدود، وضمنها دول أوروبية جنوبية : إسبانيا، البرتغال، اليونان (وتركيا تنتظر كذلك) سوف يجد حوالي مليون يوغسلافي يعيشون في أوروبا الغربية في وضعية فريدة وحرجة، وسوف يتقاسمون نفس المآل مع باقي المهاجرين من دول متوسطية أخرى. وحسب الاقتراحات الجديدة عن الهجرة في ألمانيا الفيدرالية، والتي تمت مقاومتها بشدة مع حسن الحظ فإنه سوف يتم اعتبار أنه من بين كل المهاجرين من دول جنوب أوروبا، فقط اليوغسلافيين سوف يبقون أجانب. ويظهر أن يوغوسلافيا كانت تبتعد عن أوروبا وتقترب من الشواطيء الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط.

منشورات وزارة الثقافة